معايير المحاسبة الدولية

Prepared By:
Mr. Roberto Kamel, CMA , CFM , CA ,PMP

مقدمـــة

- جدول الدورة
- معايير المحاسبة الدولية
- معايير المحاسبة المصرية
- المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية
- المعايير الدولية التى لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية
- أهم نقاط إختلاف معايير المحاسبة المصرية عن المعايير الدولية

معايير المحاسبة الدولية

- تم تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 وتتكون من ممثلى الهيئات المحاسبية فى العالم.
- يتولى إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس مكون من مندوبى ما يقرب من ثلاثة عشر دولة بالاضافة الى بعض المنظمات التى لديها إهتمامات فى إعداد التقارير المالية.

مفهوم المحاسبة

المفهوم الأول

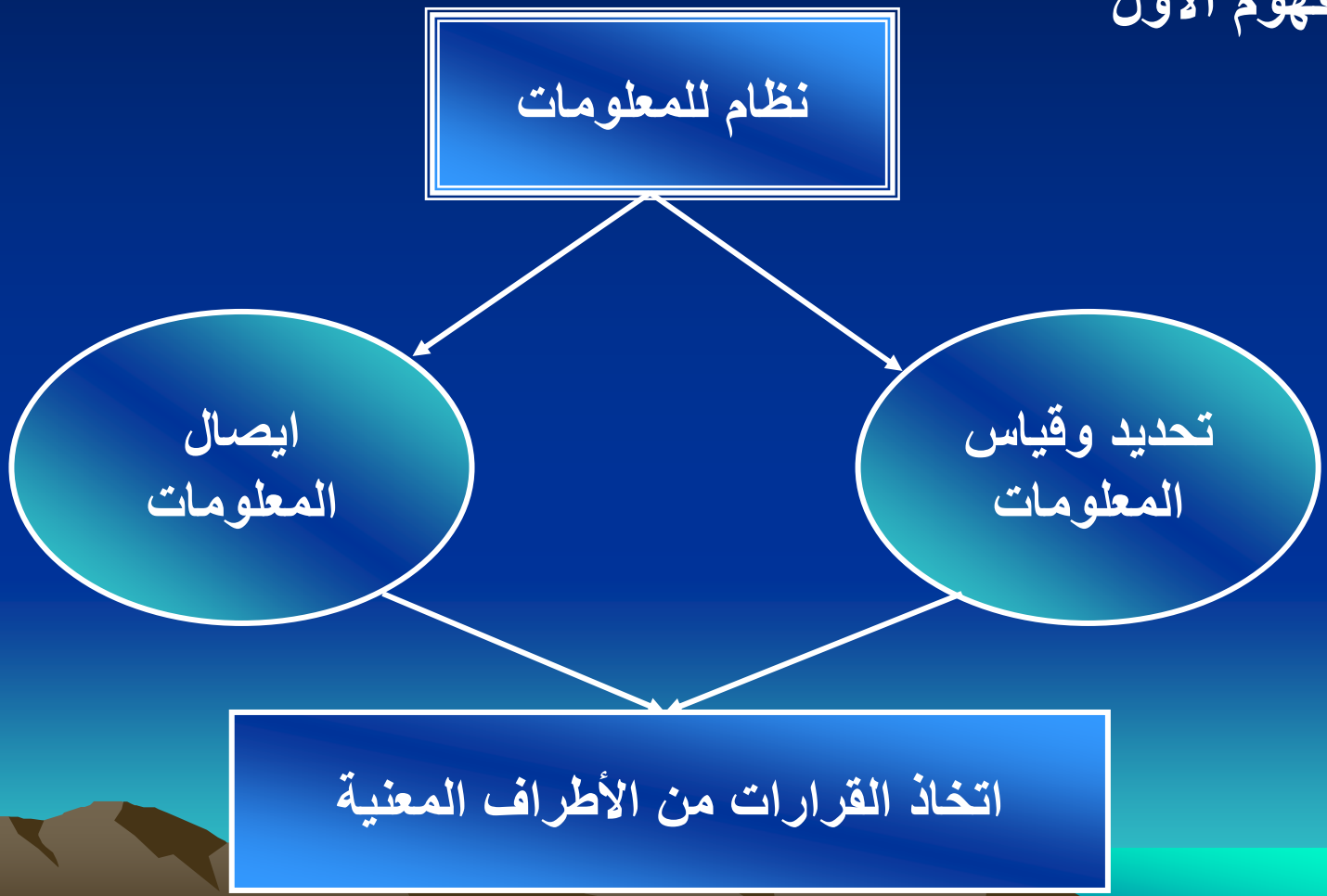

المفهوم الثانى : المحاسبة علم يشمل قواعد ومبادئ تختص

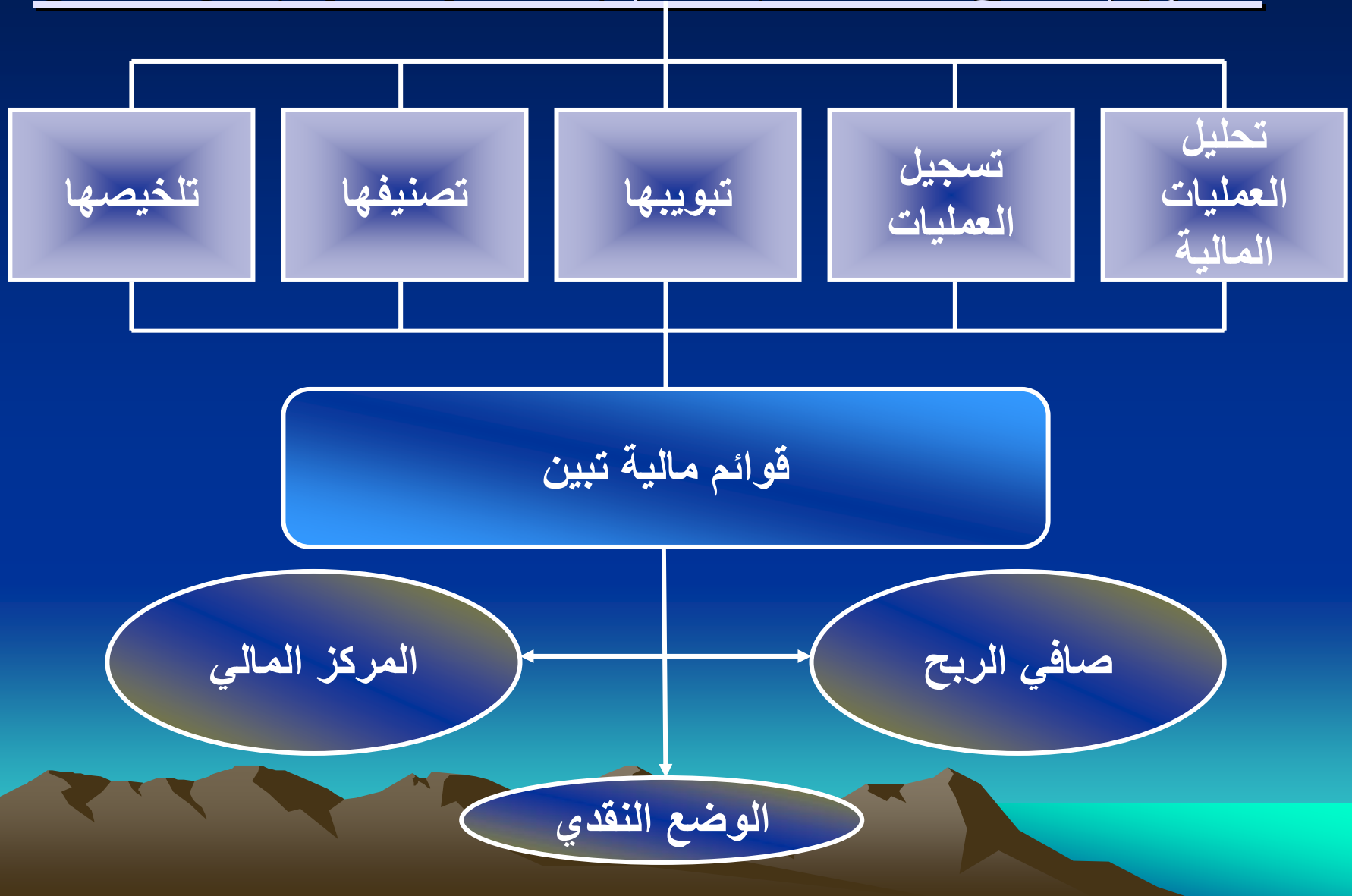

وظائـــف المحاسبـــة

- تسجيل العمليات المالية
- تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة
- استخراج نتيجة أعمال المنشأة عن فترة مالية معينة
- بيان المركز المالي (الوضع المالي) للمنشأة في لحظة زمنية معينة
- تزويد ادارة المنشأة بجميع المعلومات اللازمة لها سواء على شكل تقارير محاسبية أو قوائم مالية
- مديونية ودائنية المنشأة
- مصروفات وايرادات المنشأة
- موجودات ومطلوبات المنشأة

أهمية المحاسبة

تقدم المحاسبة معلومات هامة لجهات داخل المشروع وخارجه تساعدهم في اتخاذ القرارات

المحاسبة كنظام للمعلومات

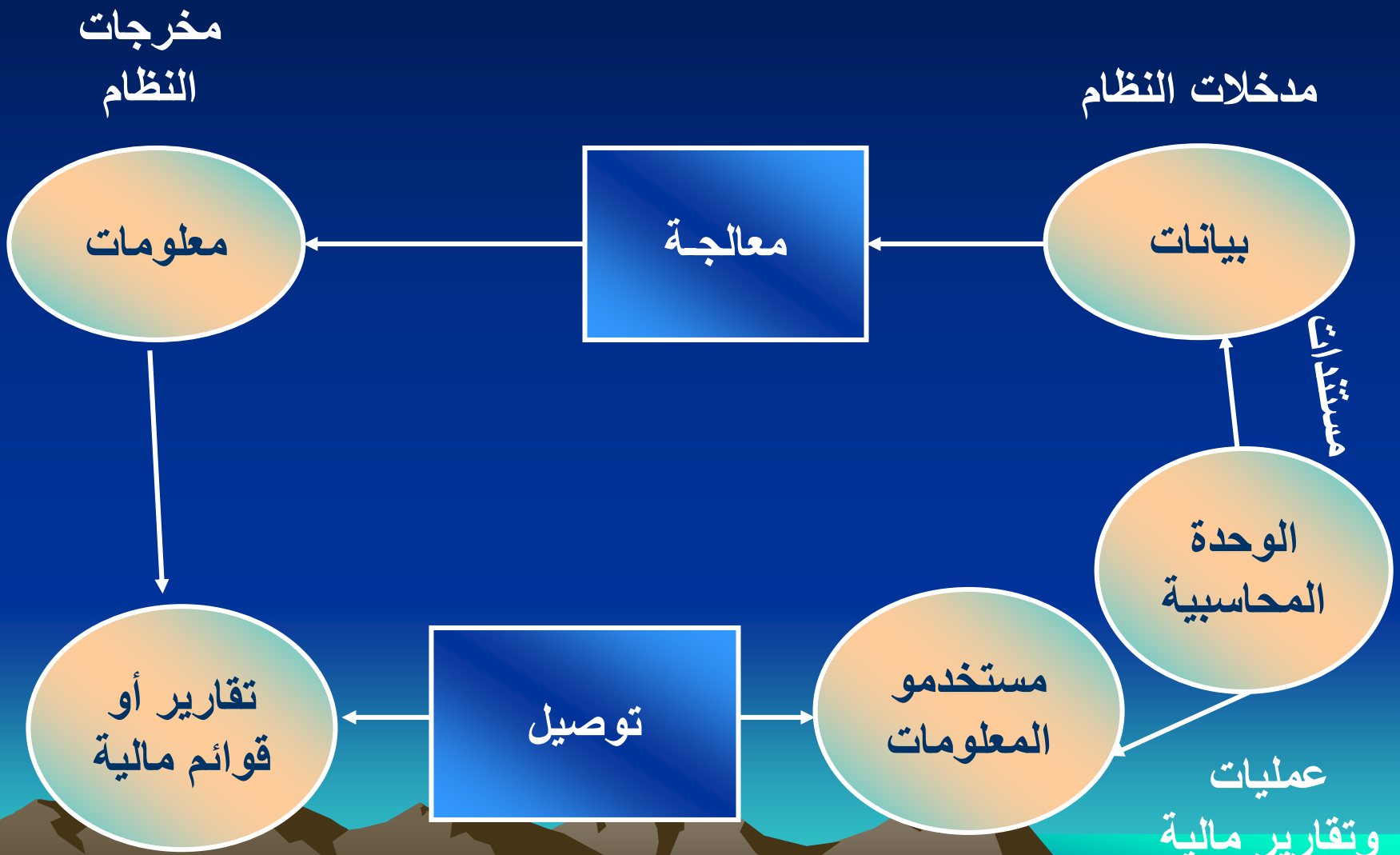

الفرضيات والمبادئ المحاسبية

الفرضيات

الفرضيات المحاسبية مسلمات لا يستقيم العمل المحاسبي من غيرها

المبادئ

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً من جمهور المحاسبين والتي يسيرون عليها ويطبقونها في مواقعها السليمة من أجل الخروج بحسابات ختامية وقوائم مالية نهائية ذات معنى

الفرضيات المحاسبية

المبادئ المحاسبية

- الحيطة والحذر
- القياس الكمي
- المقابلة (السببية)
- الأهمية النسبية (المادية)
- التوصيل الفعّال (الافصاح)
- الثبـــات
- التكلفة التاريخية

أساس الاستحقاق فى المحاسبة

تحميل الفترة المالية بما يخصها من نفقات وايرادات سواء دفعت أو لم تدفع، قبضت أو لم تقبض . لذلك يتم إجراء التسويات الجردية لحسابات النفقات والايرادات.

الأساس النقدي فى المحاسبة

ان الايراد أو النفقة يتم اثباته ويتحقق عند قبضه أو دفعه سواء يخص الفترة المالية أم لا يخصها حيث أن المقياس هنا هو التدفق النقدي الوارد أو الصادر للايراد أو النفقة.

النظـــام المحاسبـــــى

الاطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المشروع على اعداد المستندات واثباتها في الدفاتر واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والاحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام.

مقومات (عناصر) النظام المحاسبى

- الوحدة المحاسبية
- العملية المالية
- الدفاتر والسجلات
- نظام القيد
- التقارير المحاسبية (القوائم المالية)
- التعليمات الاجرائية
- الموظفون
- الآلات والمعدات المستخدمة

نظرية القيـــد المـــزدوج

تقوم نظرية القيد المزدوج على معادلة الميزانية وهي:-

الأصول = الخصـــوم + رأس المال

وتنص المعادلة على أن : " كل عملية مالية تحدث في المنشأة تُحدث أثراً متوازناً على عناصر المركز المالي، وإن أحدثت هذه العملية تغييراً في هيكل هذا المركز فإنها لا تغير أبداً في توازنه ".

عند حدوث عملية مالية في المنشأة

إذا زاد عنصر من الموجودات يجعل حسابه مديناً بمقدار الزيادة

إذا نقص عنصر من الموجودات يجعل حسابه دائناً بمقدار النقص

إذا زاد عنصر من المطلوبات أو حقوق الملكية يجعل حسابه دائناً بمقدار الزيادة

إذا نقص عنصر من المطلوبات أو حقوق الملكية يجعل حسابه مديناً بمقدار النقص

قواعد تطبيق نظام القيد المزدوج على حسابات الميزانية وحسابات النتيجة

حـ/الموجودات		حـ/ المطلوبات		حـ/ حقوق الملكية	
مدين بالزيادة +	دائن بالنقص -	مدين بالنقص -	دائن بالزيادة +	مدين بالنقص -	دائن بالزيادة +

حـ/ المصروفات		حـ/ الايرادات	
مدين بالزيـادة +	دائن بالنقـص -	مدين بالنقـص -	دائن بالزيـادة +

الموضوعيــة

الاعتماد على قرائن موضوعية في اثبات العمليات المالية. والمستندات تعتبر من أهم القرائن الموضوعية. اضافة إلى أن الموضوعية تعني عدم تأثر النتائج بالتحيز الشخصي.

Back

الشخصية المعنوية

تقوم هذه الفرضية على وجود شخصية معنوية مستقلة للمنشأة منفصلة تماماً عن أصحاب المنشأة.

Back

الدورية (المدة المحاسبية)

القياس الدوري لنتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وكذلك المركز المالي للمنشأة.

Back

الاستمراريــة

النظر إلى الوحدة المحاسبية بأنها مستمرة في عملها وأداء وظائفها التي تم استثمار الأموال فيها من أجلها.

Back

التوازن المحاسبى

ان العمليات المحاسبية تنطلق من التوازن التام بين الحركات المدينة والحركات الدائنة.

Back

الحيطـة والحـــذر

يتم الاحتياط للخسارة ويؤجل
الاعتراف بالربح لحين تحققه

Back

القيـــاس الكمـــى

يتم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام.

Back

المقابلـة (السببيّة)

يقوم مبدأ المقابلة على ربط النفقات بالايرادات التي حققتها للوصول إلى صافي ربح المنشأة.

Back

الأهمية النسبية (المادية)

اعطاء العناصر المهمة تركيزاً أكبر بحيث يتم الافصاح عن بنود المعلومات في القوائم المالية في مجموعات طبقاً لحجم أو قيمة البند. ويؤخذ بعين الاعتبار الأهمية التي قد تؤثر على طبيعة قرار مستخدم القوائم المالية.

Back

التوصيل الفعّال (الإفصاح)

الافصاح عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعماله من ربح أو خسارة لعرض ذلك على الأطراف المعنية المستفيدة من تلك البيانات.

Back

الثبـــــات

الاستمرار في استعمال نفس الطريقة أو الاجراء المحاسبي من فترة إلى أخرى

Back

التكلفـة التاريخيـــة

هذا المبدأ هو الأساس لاثبات العمليات المحاسبية، حيث تتضمن التكلفة جميع ما تم صرفه على الأصل المعني حتى أصبح صالحاً للاستخدام

Back

الوحـــدة المحاسبيـــــــة

تتمثل بالمنشأة (المشروع) أياً كان
شكلها القانوني وأياً كانت طبيعة نشاطها

Back

العمليـــة الماليـــة

تتمثل بعملية مبادلة مالية أي تبادل شيء ذي قيمة أو منفعة بين طرفين أحدهما المنشأة

Back

الدفاتـــر والسجـــلات

الدفاتر المحاسبية القانونية

الدفاتر المحاسبية العرفية

Back

نظـــام القيـــــد

نظرية قاعدة [القيد المزدوج]

وبمقتضى هذه القاعدة فإن لكل عملية طرفان، طرف مدين يشمل حساب أو أكثر وطرف دائن يشمل حساباً أو أكثر وبحيث يتساوى طرفي القيد

Back

التقارير المحاسبية (القوائم المالية)

* قائمة الدخل
* قائمة المركز المالي
* قائمة التدفقات النقدية
* قائمة التغير في حقوق المالكين

Back

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية

1. نشر المعايير المحاسبية التى يتم تطبيقها عند إعداد القوائم المالية وتشجيع قبولها على المستوى العالمى.
2. العمل على تحسين وتحديث التعليمات والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية.

الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

لا تملك لجنة معايير المحاسبة الدولية ولا الهيئات المحاسبية سلطة فرض الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وإنما تتبنى بعض الدول تطبيقها باعتبارها معايير محلية خاصة بها.

إجراءات إعداد معيار محاسبة دولى

1. يحدد مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية موضوع معين يتم تشكيل لجنة تنفيذية لإعداد مسودة بشأنه وعرضه على مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية.
2. بموجب موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على المسودة، يتم نشرها ودعوة الجهات المهتمة إلى تقديم آرائها ومقترحاتها .
3. بعد المراجعة النهائية لمسودة المناقشة يتم نشر هذه المسودة كمعيار وذلك بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال:-

- عام 1995 تم إبرام إتفاق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ينص على قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير مجموعة من المعايير الاساسية على أن تقوم المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بالتوصية بتطبيق هذه المعايير وأنها تمثل أسس محاسبة مقبولة عند إصدار رؤوس أموال الشركات عند قيد الأوراق المالية فى البورصات العالمية.
- قامت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال فى مايو 2000 باعتماد المعايير المحاسبية والتوصية لأعضاءها بالسماح للشركات التى ترغب فى التعامل مع البورصات العالمية الأعضاء فى المنظمة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية التى تقدم لهذه الاسواق أو التى ترفق مع نشرات الاكتتاب لدى هذه الاسواق

وضع معايير المحاسبة فى مصر

تم إعداد معايير المحاسبة فى مصر بواسطة لجنة المعايير المهنية الدائمة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية إستناداً إلى معايير المحاسبة الدولية ومع مراعاة القوانين والتشريعات المحلية.
وتخصص اللجنة عدة جلسات إعداد ومناقشة كل معيار قبل عرضه على مجلس إدارة الجمعية لاعتماده والتوصية بعرضه على اللجة الدائمة المشكلة بوزارة التجارة الخارجية لهذا الغرض.

تابع : وضع معايير المحاسبة فى مصر:-

تشكل اللجنة الدائمة من عدد من كبار مزاولى المهنة وممثلى الجهات والهيئات ذات الصلة مثل هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية ونقابة التجاريين وعدد من أساتذة الجامعات. ولديها مقرر للتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين.

تابع : وضع معايير المحاسبة فى مصر:-

- صدرت معايير المحاسبة المصرية لأول مرة عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية حتى وصل عددها إلى 23 معيار محاسبى حتى يناير 2003.
- ينص معيار المحاسبة المصرى رقم (1) على أن القوائم المالية لا يمكن وصفها بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية إلا إذا إلتزمت بكل معيار من معاييرالمحاسبة المصرية والدولية.
- صدرت معايير المحاسبة المصرية المحدثة بقرار من وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 ليبدأ العمل بها إبتداءاً من 1 يناير 2007.

معايير المحاسبة المصرية

- أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية.
- الموضوعات التى لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع فى معالجتها للمعايير الدولية.
- إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

- عند قيام المنشأة باستخراج قوائم مالية من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار ليس من الضرورى الالتزام فى إعدادها بالمعالجات والافصاح والعرض الوارد بالمعايير المحاسبية المصرية.

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
1	عرض القوائم المالية	IAS 1
2	المخزون	IAS 2
3	--	--
4	قوائم التدفق النقدى	IAS 7

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
5	السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات الحسابية والاخطاء	IAS 8
6	--	--
7	الاحداث التالية لتاريخ الميزانية	IAS 10
8	عقود الانشاء	IAS 11

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
9	--	--
10	الاصول الثابتة وإهلاكاتها	IAS 16
11	الايراد	IAS 18
12	المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
13	آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية	IAS 21
14	تكلفة الاقتراض	IAS 23
15	الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة	IAS 24
16	--	--

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
17	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	IAS 27
18	الاستثمارات فى شركات شقيقة	IAS 28
19	الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
20	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى	IAS 17

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
21	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	IAS 26
22	نصيب السهم فى الارباح	IAS 33
23	الاصول غير الملموسة	IAS 38
24	ضرائب الدخل	IAS 12

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
25	الادوات المالية – الافصاح والعرض	IAS 32
26	الادوات المالية – الاعتراف والقياس	IAS 39
27	حصص الملكية فى المشروعات المشتركة	IAS 31
28	المخصصات والاصول والالتزامات المحتملة	IAS 37

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
29	تجميع الاعمال	IFRS 3
30	القوائم المالية الدورية	IAS 34
31	اضمحلال قيمة الاصول	IAS 36
32	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة	IFRS 5

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
33	التقارير القطاعية	IAS 14
34	الاستثمار العقارى	IAS 40
35	الزراعة	IAS 41
36	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية	IFRS 6

المقارنة بين المعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية:-

رقم المعيار	اسم المعيار	المعيار الدولى
37	عقود التأمين – مستحدث	IFRS 4
38	مزايا العاملين	IAS 19
39	المدفوعات المبنية على أسهم - مستحدث	IFRS 2

المعايير الدولية التى لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية:-

اسم المعيار	رقم المعيار
تطبيق معايير التقارير الماليى الدولية لاول مرة	IFRS 1
إيضاحات الادوات المالية	IFRS 7
التقارير فى ظل إقتصاديات التضخم الجامع	IAS 29

أهم نقاط إختلاف معايير المحاسبة المصرية عن المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية:-

معيار المحاسبة رقم (1) عرض القوائم المالية:-

- توزيع الارباح على العاملين وأعضاء مجلس الادارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك طبقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981..
- الموضوعات التى لم يتناولها معايير المحاسبة المصرية تخضع فى معالجتها للمعايير الدولية.
- إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

معيار المحاسبة رقم (10) الاصول الثابتة وإهلاكاتها:-

- يتم استخدام التكلفة التاريخية فى إثبات الاصول الثابتة ولا يتم إستخدام إعادة التقييم للاصول إلا فى حالات محددة عندما تسهم اللوائح والقوانين بذلك.

معيار المحاسبة رقم (19) الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة:-

- تم إلغاء تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من الارباح والخسائر وتنص على تكوينها خصماً من حقوق الملكية. فى حين أن تعليمات البنك المركزى المصرى تنص بضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصماً من حساب الارباح والخسائر.

معيار المحاسبة رقم (20) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى:-

- تم إعداد هذا المعيار مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولى رقم (17) وذلك لما إحتواه القانون 95 لسنة 1995 والخاص بالتأجير التمويلى من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات السائدة دولياً. حيث يحتفظ المؤجر فى دفاتره بالاصل المستأجر ويقوم بإهلاكه. ويقوم المستأجر بتحميل حساب الارباح والخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروف تخص الفترة التى سددت فيها.

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

تمهيد

الغرض من الإطار

نطاق الإطار

المستخدمون وحاجتهم من المعلومات

أهداف القوائم المالية

الافتراضات الأساسية

الخصائص النوعية للقوائم المالية

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

عناصر القوائم المالية

قياس عناصر القوائم المالية

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

تمهيـــــد

تعد القوائم المالية عادة فى ضوء نموذج محاسبى مبنى على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال

الغرض من الأطار

(أ) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية وفى إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية الموجودة .

(ب) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية .

(ج) مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية وفى التعامل مع رؤوس وضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى .

(د) مساعدة مراجعى الحسابات فى تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية.

(هـ) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه فى القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

نطاق الإطار

(أ) أهداف القوائم المالية.
(ب) الخصائص النوعية التى تحدد مدى الفائدة من المعلومات فى القوائم المالية .
(ج) التعريف و القياس والاعتراف بالعناصر التى تعد منها القوائم المالية .
(د) مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه .

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:-

- المستثمرين فى حقوق الملكية (الحاليين والمرتقبين)
- المقرضين الحاليين والمرتقبين بما فى ذلك أصحاب القروض قصيرة الأجل.
- الموظفون
- المحللين والاستشاريين بما فى ذلك الصحفيين والإقتصاديين والإتحادات العمالية وسماسرة الاوراق المالية ومؤسسات تحديد الجدارة الإئتمانية.
- الجهات المتعاملة مع المنشاة مثل العملاء والموردين والمنافسين.
- الهيئات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب.
- الجمهور بصفة عامة.

أهداف القوائم المالية

1- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء.
2- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين.
3- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى أودعت لديها.

الأفتراضات الأساسية

1. أساس الإستحقاق

طبقا لأساس الإستحقاق يتم إثبات الآثار المالية للأحداث والمعاملات بمجرد تحققها وليس عند حدوث واقعة السداد أو التحصيل.

2. فرض إستمرارية المنشاة

تفترض المحاسبة أن المنشاة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة بمعنى أنه ليس لديها الحاجة أو النية الى تصفية أوتقليص نطاق عملياتها بدرجة كبيرة.

الخصائص النوعية للقوائم المالية

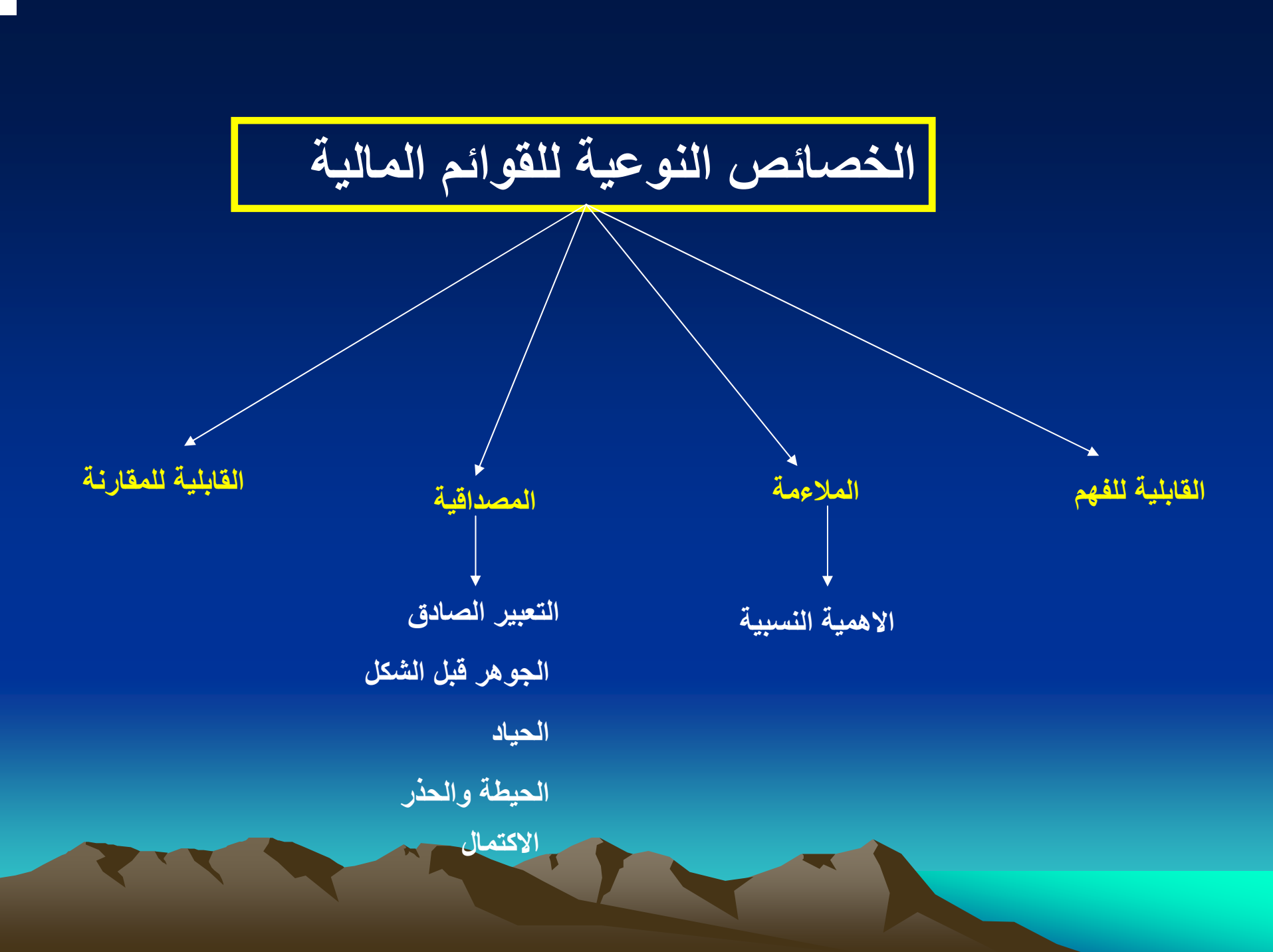

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

- التوقيت المناسب
- الموازنة بين التكلفة والمنفعة
- التعبير الصادق والعادل

عناصر القوائم المالية

عناصر قياس المركز المالى

1. الأصـــــول
2. الإلتزامـــــات
3. حقـوق الملكيـــة

عناصر قياس الآداء

1. الدخل
2. المصـــروفات

طرق قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التى سيعترف بها فى القوائم المالية وتظهر بها فى الميزانية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس.

طريقة التكلفة التاريخية

تسجل الاصول بالمبلغ النقدى أو ما فى حكمه الذى دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل فى تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو فى بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذى من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة.

طريقة التكلفة الجارية

تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما فى حكم النقدية والذى يجب دفعه للحصول على نفس الاصل أو ما يماثله فى الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما فى حكمها المطلوب لسداد التعهد فى الوقت الحاضر.

طريقة القيمة الاستردادية

تسجل الاصول بمبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذى يمكن الحصول عليه فى الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية. وتسجل الالتزامات بقيم السداد أى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما فى حكمها التى من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

طريقة القيمة الحالية

تسجل الاصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية التى من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلة التى من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى.

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

- مفاهيم رأس المال
- مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح

أ - الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال

يكتسب الربح إذا كان المبلغ المالى لصافى الاصول فى نهاية الفترة بتجاوز المبلغ المالى لصافى الاصول فى بداية الفترة.

ب - الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال

يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية للمنشأة فى نهاية الفترة تتجاوز الطاقة الانتاجية المادية فى بداية الفترة.

معيار المحاسبة المصرى رقم (1)

IFRAS 1

عرض القوائم المالية

المحتويات

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- الغرض من القوائم المالية
- مكونات القوائم المالية
- تعريفات
- اعتبارات عامة
- سلامة وعدالة العرض و الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية
- الاستمرارية
- أساس الاستحقاق المحاسبى
- الثبات فى العرض
- الأهمية النسبية
- المقاصة
- المعلومات المقارنة
- هيكل و محتويات القوائم المالية
- تحديد القوائم المالية
- فترة إصدار القوائم المالية
- الميزانية
- الفصل بين الأصول و الالتزامات المتداولة وغير المتداولةالأصول المتداولةالالتزامات المتداولة
- معلومات يتم عرضها فى صلب الميزانية
- المعلومات التى يتم عرضها إما فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات
- قائمة الدخل
- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية
- قائمة التدفقات النقدية
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

هدف المعيار

شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام .

نطاق المعيار

- يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة والمعروضة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ولا ينطبق هذا المعيار على المراكز المالية المرحلية المختصرة .
- ويطبق هذا المعيار أيضاً على كل المنشآت سواء كانت ملزمة بإعداد قوائم مالية مجمعة أم لا.

الغرض من القوائم المالية

- **تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى:**
- توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية.
- المساعدة على إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحه لها.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

مكونات القوائم المالية

(أ) الميزانية

(ب) قائمة الدخل

(ج) قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

(د) قائمة التدفقات النقدية.

(هـ)الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية أخرى .

- كما تقوم إدارة المنشأة بإعداد **تقرير منفصل** عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمنشأة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة **لذلك يتضمن هذا التقرير ما يلى:-**

  – العناصر الأساسية التى تحدد الأداء المالى.

  – مصادر تمويل المنشأة ومعدلات الالتزامات إلى حقوق الملكية التى تسعى المنشأة لتحقيقها.

  – موارد الشركة التى لم يتم الاعتراف بها فى الميزانية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية

متطلبات العرض للقوائم المالية

يتطلب العرض السليم أيضاً أن تقوم المنشأة بالآتى :-

(أ) اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (5) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية.

(ب) عرض المعلومات بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنات .

(ج) عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير كافية.

اعتبارات هامة

- لا يعتبر الإفصاح فى حد ذاته بمثابة تصحيح لمعالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة فى القوائم المالية.

عندما تخرج المنشأة عن مطلب من معيار معين يجب عليها الإفصاح عما يلى:-

(أ) أن الإدارة ترى أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي وموقف الأداء المالى وكذا التدفقات النقدية.

(ب) أن القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير باستثناء ما تم الخروج عنه من أجل تحقيق العرض السليم .

(ج) بيان المعيار أو التفسير الذى تم الخروج عنه وكذا طبيعة الخروج والمعالجة الواجبة طبقاً للمعيار.

(د) أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة .

- عندما يتراءى للإدارة - فى الأحوال النادرة جداً - أن الالتزام بمطلب ورد فى معيار من معايير المحاسبة المصرية قد يؤدى إلى عرض مضلل **يجب الإفصاح عن** اسم المعيار أو التفسير الذى تم الخروج عنه.

الاستمرارية

- يتم إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار. ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة.
- إذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة على الاستمرار بوجود عدم تأكد جوهري فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد ،.
- عند تقييم مدى ملاءمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية ، تأخذ الإدارة فى الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية

أساس الاستحقاق المحاسبى

- يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبى فيما عدا معلومات التدفقات النقدية .

الثبات فى العرض

- يجب تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود فى القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التى تليها ما لم:

(أ) يحدث تغير ملموس فى طبيعة عمليات المنشأة أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يسفر عن عرض أكثر ملاءمة.

(ب)يتطلب معيار محاسبة مصري آخر إجراء تغيير فى العرض.

الأهمية النسبية

يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية.

- إذا كان هناك بند ليس له فى حد ذاته أهمية نسبية فإنه يتم إجماله مع البنود الأخرى سواء كان ذلك فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات.

- تعد الإفصاحات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية.

المقاصة

- **لايجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة مصرى آخر.**

- يجب عرض الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية إلا إذا كانت المقاصة تمثل انعكاساً لجوهر المعاملة أو الأحداث.

- لا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها

المعلومات المقارنة

- يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية فى القوائم المالية ما لم يسمح معيار محاسبة مصرى آخر أو يتطلب خلاف ذلك.
- يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب البنود فى القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك و إذا قامت المنشأة بإعادة التبويب يكون عليها الافصاح عن:

طبيعة إعادة التبويب.
قيمة كل بند أو مجموعة البنود التى تم إعادة تبويبها.
سبب إعادة التبويب.

- عندما يكون من المتعذر عملياً إعادة تبويب أرقام المقارنة يجب على المنشأة الإفصاح عن:

سبب تعذر إعادة التبويب.
طبيعة التسويات التى كان من الواجب إجراؤها إذا كان قد تم إعادة التبويب.

هيكل ومحتويات القوائم المالية
(تحديد القوائم المالية)

(أ) اسم المنشأة أو أي وسيلة أخرى لتعريفها .
(ب) تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تغطى منشأة بمفردها أو مجموعة من المنشآت .
(ج) تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التى تغطيها القوائم المالية الأخرى.
(د) عملة العرض كما هى معرفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (13).
(هـ) مستوى الدقة (التقريب) الذي روعى عند عرض الأرقام فى القوائم المالية

فترة اصدار القوائم المالية

يجب إصدار القوائم المالية **مرة فى السنة على الأقل** أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة ، ويتعين على المنشأة التى تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلى :

(أ) السبب الذى من أجله تغطى القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.

(ب) حقيقة أن مبالغ المقارنة فى قوائم الدخل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

الميزانـــية

- **الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة**

- **تلتزم المنشأة أن تفصح عن ذلك الجزء المتوقع استرداده أو سداده بعد فترة تتجاوز أثنى عشر شهراً أيا كانت طريقة العرض المتبعة .**

- يسمح للمنشأة أن تعرض بعض من أصولها و التزاماتها مستخدمة التبويب "متداول وغير متداول" و البعض الآخر طبقاً لترتيب درجة السيولة عندما يوفر ذلك معلومات موثوق بها و أكثر ملاءمة .

- تعتبر المعلومات المتعلقة بتواريخ استحقاق الأصول والالتزامات ذات أهمية فى تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها.

الأصول المتداولة

يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية :

(أ) من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .

(ب) يحتفظ به أساساً لغرض الاتجار .

(ج) يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية .

(د) إذا كان الأصل يتمثل فى نقدية أو ما فى حكمها (كما هو معرف فى معيار المحاسبة المصرى رقم "4" الخاص بقائمة التدفقات النقدية) ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه فى سداد التزام لمدة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها اصول غير متداولة.

الالتزامات المتداولة

يبوب الالتزام على أنه التزام متداول عندما :

يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .

يكون بغرض المتاجرة .

يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ليس لدى المنشأة حق غير مشروط فى تأجيل سداد الالتزام لمدة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .

ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالتزامات غير متداولة .

يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها قصيرة الأجل إذا كان سدادها مستحقاً خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية حتى إذا:

(أ) كانت المهلة الأصلية للسداد تتجاوز اثنى عشر شهراً .

و(ب) تم الإتفاق على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر .

إعتبارات هامة - (الالتزامات المتداولة)

- إذا كانت المنشأة تتوقع ولديها القدرة على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات لعقد قرض قائم بالفعل على فترة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية يجب تبويب الالتزام على أنه غير متداول **حتى لو أنه يستحق خلال الفترة الأقصر .**

إذا نكثت المنشأة تعهد عقد قرض طويل الأجل فى أو قبل تاريخ الميزانية مما يجعل الالتزام مستحق السداد عند الطلب **فيتم تبويب الالتزام على أنه متداول** حتى لو أن المقرض وافق بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للإصدار على عدم طلب السداد كنتيجة لنكث هذا التعهد.

- يتم تبويب الالتزام على أنه غير متداول لو أن المقرض وافق فى تاريخ الميزانية على إعطاء فترة مهلة تنتهى على الأقل بعد اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية حيث تستطيع المنشأة تصحيح نكث التعهد و خلال عدم طلب المقرض إعادة السداد فوراً.

معلومات يتم عرضها فى صلب الميزانية

يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة فى صلب الميزانية كحد أدنى :

- الأصول الثابتة.
- الاستثمارات العقارية.
- الأصول غير الملموسة .
- الأصول المالية
- الاستثمارات التى تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- الأصول البيولوجية
- المخزون.
- العملاء والمدينون المتنوعون.
- النقدية وما فى حكمها.
- الموردون والدائنون المتنوعون.
- الأصول والالتزامات الضريبية.
- المخصصات.
- الالتزامات المالية
- الضرائب المؤجلة
- حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال المصدر و الاحتياطيات المتعلقة بمساهمى الشركة الأم.

يجوز :

- إدراج بنوداً إضافية فى صلب الميزانية عندما يتطلب حجم وطبيعة البند العرض المنفصل له لتحقيق العرض السليم للمركز المالى للمنشأة .

يعتمد تقدير مدى ضرورة عرض بنود إضافية بشكل منفصل من عدمه على تقييم ما يلى :

(أ)طبيعة وسيولة الأصول.

(ب)وظيفة كل أصل فى المنشأة.

(ج)مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات .

- تخضع الأصول والالتزامات التى تختلف فى طبيعتها أو وظيفتها أحياناً الى أسس قياس مختلفة.

المعلومات التى قد يتم عرضها إما فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات

يجب على المنشأة ان تفصح إما فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات المتممة لها عن الآتى:

(أ) فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال :

- عدد الأسم المرخص بها .
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل .
- القيمة الإسمية للسهم.
- تسوية عدد الأسهم فى بداية السنة مع عدد الأسهم فى نهاية السنة .
- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة
- الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها فى أسهم رأسمالها أو التى تحتفظ بها الشركات الشقيقة أو التابعة لها.
- الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها .

(ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطى ضمن حقوق الملكية .

يجب على المنشأة التى ليس لها رأس مال أسهم ، مثل شركات الأشخاص أن تفصح عن المعلومات المعادلة لتلك المعلومات المطلوب إعدادها مع توضيح التغيرات فى كل فئة من فئات حصص الملكية فى كل فترة والحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بكل فئة من فئات حصص الملكية .

قائمة الدخل

أرباح وخسائر الفترة

- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل إلا فى حالة وجود معيار أو تفسير يتطلب غير ذلك.
- يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات فى قائمة الدخل متضمنة تأثير التغيرات فى التقديرات المحاسبية .
- هناك معايير أخرى تتعامل مع تعريف الإيراد والمصروفات التى لا يتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر مثل فائض التقييم ، الأرباح والخسائر الناتجة من ترجمة القوائم المالية لعملية تشغيل أجنبية ، وأيضاً الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع

البيانات الواجب عرضها فى صلب قائمة الدخل

يجب أن تعرض البنود التالية منفصلة فى صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

(أ) الإيرادات

(ب) تكلفة التمويل

(ج) نصيب المنشأة فى أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتى يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

(د) الضرائب الدخلية.

(هـ) أى قيمة تمثل إجمالى :

(1) عبء الربح بعد الضرائب الناتج عن توقف نشاط معين.

(2) عبء الربح بعد الضرائب الناتج عن قياس القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو استبعاد أصل .

يتم الإفصاح عن البنود التالية فى صلب قائمة الدخل كتبويب لأرباح أو خسائر الفترة

(أ) نصيب الأقلية

(ب) نصيب مساهمى الشركة الأم.

المعلومات التى قد يتم عرضها إما فى صلب قائمة الدخل أو فى الإيضاحات

هناك بعض الحالات تستوجب عرض بنود الإيرادات والمصروفات بصفة مستقلة :

- تخفيض المخزون إلى صافى القيمة الاستردادية
- تخفيض الأصول الثابتة إلي قيمتها القابلة للاسترداد وكذلك فى حالة رد ذلك التخفيض.
- إعادة هيكلة الأنشطة أو رد أي من المخصصات التى تتعلق بها.
- (ج) استبعاد أصول ثابتة
- (د) استبعاد استثمار
- (هـ) توقف نشاط
- (و) تسوية نزاعات
- (ز) رد مخصصات أخرى

نماذج توفير البيانات

- النموذج الأول (طريقة تكلفة المبيعات)
- يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها إما كجزء من تكلفة المبيعات أو تكلفة أنشطة البيع والتوزيع أو الأنشطة الإدارية .
- لابد أن تفصح الشركة على الأقل عن تكلفة المبيعات فى هذه الطريقة منفصلة عن باقى المصروفات .

ومثال ما يلى :

المبيعات (الإيرادات)
تكلفة المبيعات (الحصول على الإيراد)
مجمل الربح X

إيرادات أخرى X
مصروفات توزيع (X)
مصروفات إدارية (X)
مصروفات أخرى (X)
الربح X

- النموذج الثانى(طريقة طبيعة المصروف)
- يتم عرض المصروفات فى قائمة الدخل وفقاً لطبيعتها (مثال ذلك إهلاكات ، مشتريات مواد خام ، مصروفات نقل ، مزايا عاملين و مصروفات إعلان) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة .
- ومثال كما يلى :

إيرادات X

إيرادات ومكاسب أخرى X

التغير فى مخزون إنتاج تام ومخزون تحت التشغيل XX

مواد خام ومستهلكات مستخدمة X

تكلفة مزايا عاملينX

مصروف إهلاكات واستهلاكات X

مصروفات أخرى X

إجمالى المصروفات(X)

الربحX

- كلتا الطريقتين تعطى دلائل أن التكاليف تختلف مباشرةً أو غير مباشرةً وفقاً لمستوى مبيعات و إنتاج الشركة.

- وهذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار طريقة العرض الأكثر ملاءمة. إلا أن الأمر يتطلب تقديم إفصاحات إضافية عندما يتم استخدام طريقة تصنيف المصروفات طبقاً لوظيفتها.

- يجب على المنشأة أن تفصح سواء فى صلب قائمة الدخل أو فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن التوزيعات التى تمت خلال الفترة المالية إلى أصحاب حقوق الملكية ونصيب السهم منها .

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

- يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات فى حقوق الملكية و توضح فى صلبها ما يلى:

(أ) صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .
(ب) كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات و الأرباح و الخسائر– والتى تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى و مجموع هذه البنود .
(ج) نصيب مساهمى الشركة الأم ونصيب الأقلية .
(د) أثر التغيرات فى السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء.

- يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلى سواء ضمن قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:

(أ) المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
(ب) رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة فى بداية الفترة وفى تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.
(ج) تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال
(د) كل بند من بنود الاحتياطيات فى أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها .

قائمة التدفقات النقدية

- أرسى معيار المحاسبة المصري رقم (4) متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات المرتبطة بها .

- وهى تشير الى أهمية قائمة التدفقات فى إعطاء القارئ أساسا لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية و ما فى حكمها و احتياج المنشأة إلى إستخدام هذه التدفقات النقدية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلى :

(أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.

(ب) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتى لم يتم عرضها فى صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير فى حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية .

(ج) بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها فى صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير فى حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أى من هذه القوائم.

- يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة مسلسلة

يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالى:

(أ) عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة المصرية

(ب) ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة

(ج) المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة فى كل قائمة مالية بترتيب كل بند فى القوائم المالية وبترتيب عرض كل قائمة.

(د) الإيضاحات الأخرى والتى تتضمن:

- الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية.
- الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشأة فى إدارة المخاطر المالية.

عرض السياسات المحاسبية المتبعة

يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة بحيث يوضح:

(أ) أساس أو أسس القياس المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

(ب)السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة والتى تكون لازمة لفهم القوائم المالية.

- على كل منشأة أن تأخذ فى الاعتبار طبيعة النشاط والسياسات التى يتوقع المستخدم الإفصاح.
- فى حالة عرض القوائم المالية المجمعة يجب الإفصاح عن سياسة تحديد الشهرة ونصيب حقوق الأقلية.

تعد أى سياسة محاسبية هامة حتى إذا كانت المبالغ المرتبطة بها فى الفترة الحالية أو السابقة غير مؤثرة. ويجب أيضاً الإفصاح عن أى سياسة محاسبية غير مرتبطة بمعايير المحاسبة المصرية.

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

- يجب على المنشأة أن تفصح فى الإيضاحات المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية وأسس التقديرات غير المؤكدة فى تاريخ الميزانية التى لها مخاطر هامة ربما تسبب تسويات هامة لقيم الأصول والالتزامات خلال العام المالى التالى .
- بالنسبة لتلك الأصول والالتزامات يجب أن تتضمن الإيضاحات البيانات الخاصة بما يلى :
- طبيعتها.
- القيمة المرحلة فى تاريخ القوائم المالية

رأس المال

1- يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى قوائمها المالية من أهداف وسياسات و أساليب إدارة رأس المال.

2 - يجب على المنشأة أن تفصح عن الآتى :

(أ) المعلومات النوعية عن أهداف و سياسات وأساليب إدارة رأس المال متضمنة

(ب) ملخص بالبيانات الكمية لما تديره كرأس مال . فبعض المنشآت تنظر إلى بعض الالتزامات المالية (مثل بعض أنواع القروض المساندة) كجزء من رأس المال . والبعض الآخر ينظر إلى رأس المال بعد استبعاد بعض بنود حقوق الملكية (مثل البنود الناتجة من عمليات التغطية من مخاطر التدفق النقدى) .

(ج) أى تغييرات فى (أ) ، (ب) عن الفترة السابقة .

(د) عما إذا كانت قد التزمت خلال الفترة بمتطلبات رأس المال الخاضعة لها والمفروضة عليها من جهات خارجية .

(هـ) الآثار المترتبة على عدم التزام المنشأة بمتطلبات رأس المال هذه والمفروضة عليها من جهات خارجية .

إفصاحات أخرى

- يجب على المنشأة أن تفصح عما يلى :

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية و التى لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة و القيمة المتعلقة بقيمة السهم .

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها .

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها فى البيانات المنشورة المرافقة للقوائم المالية :

(أ) موطن المنشأة وشكلها القانونى وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس).

(ب) شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة.

(ج) اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة.

شركة أ ب ج
الميزانية فى 31 ديسمبر 2005

	2005/12/31	2004/12/ 31
الأصولالأصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة	×	×
مشروعات تحت التنفيذ	×	×
الشهرة	×	×
إستثمارات فى شركات شقيقة وتابعة	×	×
الأصول الأخرى	×	×
مجموع الأصول طويلة الأجل	×	×
الأصول المتداولة		
المخزون	×	×
عملاء و مدينون و أوراق قبض	×	×
حسابات مدينة لدى الشركات القابضة و التابعة والشقيقة	×	×
دفعات مقدمة	×	×
إستثمارات متداولة	×	×
النقدية وما فى حكمها	×	×
مجموع الأصول المتداولة	×	×
الالتزامات المتداولة		
مخصصات	××	
بنوك سحب على المكشوف	×	×
الموردون و أرصدة دائنة أخرى	×	×
حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة و التابعة و الشقيقة	×	×
قروض قصيرة الأجل	×	×
الجزء المستحق خلال سنة من القروض طويلة الأجل	×	×
مجموع الالتزامات المتداولة	×	×

	2005/12/31	2004/12/ 31
رأس المال العامل	×	×
إجمالي الاستثمار	××	××
يتم تمويله على النحو التالى		
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	×	×
الاحتياطيات	×	×
أرباح أو (خسائر) مرحلة	×	×
أرباح أو (خسائر) العام قبل التوزيع	×	×
إجمالى حقوق المساهمين	×	×
الالتزامات طويلة الأجل		
قروض من البنوك	×	×
قروض من شركات قابضة وتابعة و شقيقة	×	×
أخرى	×××	×××
	××	××

قائمة الدخل
شركة أ ب ج
قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2005

	2005/12/31	2004/12/ 31
• المبيعات / الإيرادات	××	
• تكلفة المبيعات / الحصول على الإيراد	(×)	(×)
• مجمل الربح	×	×
• إيرادات تشغيل أخرى	×	×
• مصروفات التوزيع	(×)	(×)
• مصروفات إدارية وعمومية	(×)	(×)
• مصروفات تشغيل أخرى	(×)	(×)
• الأرباح الناتجة من التشغيل	×	×
• مصاريف تمويلية	(×)	(×)
• إيرادات إستثمارت فى شركات شقيقة أو تابعة	×	×
• الأرباح قبل الضرائب	×	×
• ضريبة الدخل	(×)	(×)
• ربح الفترة	×	×
• يخصم منهاأصحاب حقو ق ملكية الشركة الأم	×	×
• حقوق الأقلية	××	××

قائمة التغير فى حقوق الملكية
شركة أ ب ج
عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2005

	رأس المال	الاحتياطى القانونى	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	إحتياطى إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	إجمالى
• الرصيد فى 31 ديسمبر 2003	×		×	(×)	×	×
• التغيرات فى السياسات المحاسبية					(×)	(×)
• الرصيد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
• الفائض من إعادة تقييم الأصول				×		×
• العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		×
• صافى الأرباح و الخسائر التى لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
• صافى ربح العام					×	×
• المحول للإحتياطى القانونى		×			(×)	
• توزيعات الأرباح					(×)	(×)
• إصدار أسهم نقدية	×					×
• **الرصيد فى 31 ديسمبر 2004**	×	×	×	(×)	×	×
• العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
• الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
• صافى الأرباح و الخسائر التى لم تتأثر بها قائمة الدخل				(×)	(×)	(×)
• صافى ربح العام					×	×
• المحول للإحتياطى القانونى		×			(×)	
• توزيعات الأرباح					(×)	(×)
• إصدار أسهم من الاحتياطيات	×		×		(×)	×
• **لرصيد فى 31 ديسمبر 2005**	×	×	×	(×)	×	×

معيار المحاسبة المصرى رقم (2)

IAS 2

المخـــزون

المحتويـــات

1. هدف المعيار
2. تعريفـــات
3. المعالجة المحاسبية
4. الافصاح
5. حالات عملية

هدف المعيار

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للمخزون
- يوفر هذا المعيار إرشادا عملياً لتحديد التكلفة وما سيتتبع ذلك من الاعتراف بها كمصروفات بما فى ذلك أى تخفيض فى القيمة للوصول إلى صافى القيمة البيعية
- كما أنه يوفر إرشادات عن طرق حساب التكلفة التى تستخدم لتحميل التكاليف على المخزون

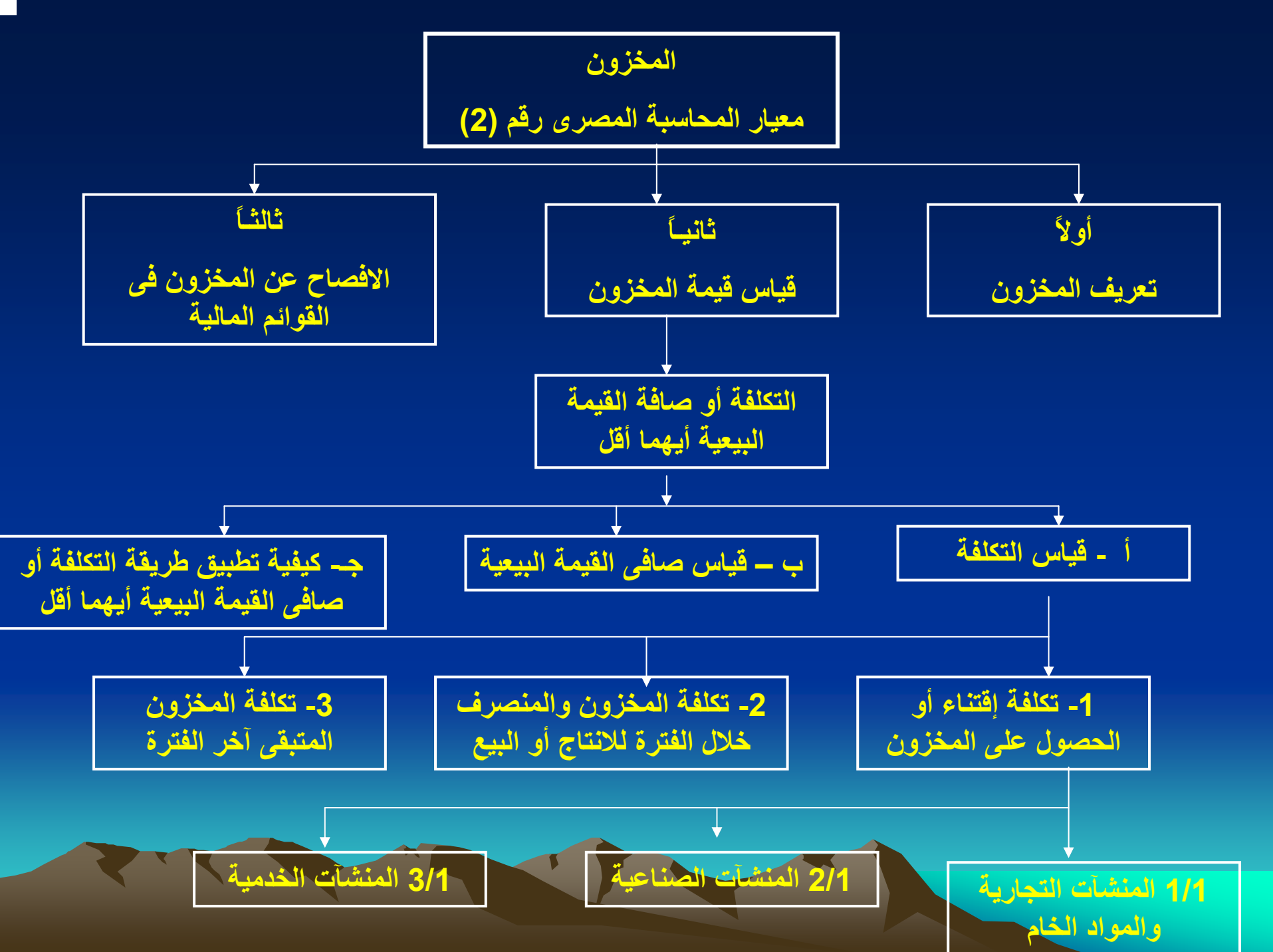
المخزون
معيار المحاسبة المصرى رقم (2)
أولاً
تعريف المخزون
ثانياً
قياس قيمة المخزون
ثالثاً
الافصاح عن المخزون فى القوائم المالية
التكلفة أو صافة القيمة البيعية أيهما أقل
أ - قياس التكلفة
ب – قياس صافى القيمة البيعية
جـ- كيفية تطبيق طريقة التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل
1- تكلفة إقتناء أو الحصول على المخزون
2- تكلفة المخزون والمنصرف خلال الفترة للانتاج أو البيع
3- تكلفة المخزون المتبقى آخر الفترة
1/1 المنشآت التجارية والمواد الخام
2/1 المنشآت الصناعية
3/1 المنشآت الخدمية

تعريفـــــات:-

المخزون هو أصل:-

(أ) محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادى للمنشأة.

أو (ب) فى مرحلة الانتاج ليصبح قابلاً للبيع.

أو (ج) فى شكل مواد خام أو مهمات تستخدم فى مراحل الانتاج أو فى تقديم الخدمات.

صافى القيمة البيعية:-

السعر التقديرى للبيع من خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للاتمام وكذلك أية تكلفة أخرى تستلزمها إتمام عملية البيع.

القيمة العادلة:-

هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

المعالجة المحاسبية

حساب التكلفة

1. يتم تحميل بنود المخزون المحددة بذاتها والمنتجات والخدمات التى يمكن فصلها ويتم ربطها بمشروعات معينة بعناصر التكاليف الخاصة بكل منها على حدة.
2. يجب استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون فى الحالات الأخرى خلاف تلك التى يتم فيها تحميل بنود المخزون المحددة بذاتها والمنتجات والخدمات التى يمكن فصلها ويتم ربطها بمشروعات معينة بعناصر التكاليف الخاصة بكل منها على حدة.

صافى القيمة البيعية

- قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه .
- وقد لا يمكن أيضاً استرداد تكلفة المخزون إذا زادت التكلفة التقديرية لإتمامه أو إذا زادت التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لإتمام عملية البيع عن سعر بيعه.

صافى القيمة البيعية

- عادة ما يتم تخفيض قيمة المخزون إلى صافى قيمته البيعية على أساس كل بند على حدة
- قد يكون مناسباً تجميع البنود المتجانسة أو المتعلقة ببعضها فى مجموعات
- يعتمد تقدير صافى القيمة البيعية على الدلائل المتاحة التى يمكن أن يعتد بها وقت إعداد هذا التقدير والتى يكون من المتوقع أن تحققها بنود المخزون

التحميل على المصروفات

- تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف فى الفترة التى تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع
- يجب معالجة قيمة أى رد لأى تخفيض فى قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة فى صافى قيمته البيعية كتخفيض فى تكلفة المخزون المباع فى الفترة التى تم الرد فيها
- قد تستخدم بعض بنود المخزون فى إنشاء أصول ثابتة وعندئذ تحمل تكلفة هذه البنود على حسابات هذه الأصول

الإفصـــاح

يجب أن تفصح القوائم المالية عن الآتي :

1. السياسات المحاسبية المتبعة عند قياس قيمة المخزون بما فى ذلك الطريقة المستخدمة لحساب التكلفة
2. اى تغيير فى السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والأسباب الضرورية لهذا التعديل وأثر هذا التعديل فى الفترة الجارية والفترات السابقة
3. إجمالى القيمة الدفترية للمخزون مبوبة تبويباً مناسباً يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة
4. القيمة الدفترية للمخزون بصافى قيمته البيعية
5. قيمة المخزون المرهون كضمان الالتزامات

حالات عمليــة

مثال (1):-

اشترت شركة رولا مخزون فى أول يناير 2001 بمبلغ 600 000 جنيه مصرى وفى 31 ديسمبر 2001 كانت صافى القيمة البيعية 550 000 جنيه مصرى، وخلال عام 2002 باعت الشركة المخزون بمبلغ 620 000 جنيه مصرى وفقاً لما سبق، أى من البيانات التالية صحيحاً:-

أ - قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية فى 31 ديسمبر 2001 هى 600 000 جنيه مصرى.

ب- قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية فى 31 ديسمبر 2001 هى 620 000 جنيه مصرى.

جـ- عند بيع المخزون فى عام 2002 فإن ما يظهر فى قائمة الدخل كمكسب هو مبلغ 20 000 جنيه مصرى.

د - فى السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2001 فإن الشركة اعترفت بخسارة قدرها 50 000 جنيه مصرى فى قائمة الدخل.

الحـــل:-

- **الخيار (د) هو الصحيح**، حيث تتطلب معايير المحاسبة المصرية أن يتم تقييم المخزون آخر المدة بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل، وينبغى على الشركة الاعتراف بخسارة قدرها 50 000 جنيه مصرى (عبارة عن 600 000 – 550 000) فى قائمة الدخل عن سنة 2001 وعند بيع المخزون فى عام 2002 ينبغى الاعتراف بربح قدره 70 000 جنيه (620 000 – 550 000) يعترف بها فى قائمة الدخل.
- **الخيار (أ) غير صحيح**، لانه يجب تخفيض المخزون الى القيمة السوقية فى نهاية السنة 2001.
- **الخيار (ب) غير صحيح**، لان واقع أن المخزون تم بيعه بمبلغ 620 000 جنيه مصرى فى عام 2002 ليس له تأثير على رصيد المخزون فى 31 ديسمبر 2001.
- **الخيار (ج) غير صحيح**، حيث أن بيع المخزون بمبلغ 620 000 جنيه يجب مقارنته بقيمة المخزون فى 31 ديسمبر 2001 والذى كان القيمة الاقل من التكلفة أو صافى القيمة البيعية أى النتيجة تحقيق مكسب قدره 70 000 جنيه عبارة عن (620 000 – 550 000).

مثـال (2):-

فيما يلى بعض المعلومات المتعلقة بشركة الياسمين عن سنة 2005:-

مشتريات بغرض البيع	300 000 جنيه
مرتجعات للبائع	3 000
فوائد على الحسابات الدائنة	6 000
مصروفات شحن البضائع	7 500

فإن تكلفة المخزون سوف تكون:-

(أ) 297 000 جنيه (ب) 300 000 جنيه (ج) 304 500 جنيه (د) 316 500 جنيه

الحـــل:-

مشتريات	300 000
+ مصروفات الشحن	7 500
(-) مرتجعات للبائع	(3 000)
	304 500 جنيه

- الخيار (أ) غير صحيح، لأن مصروفات الشحن يجب أن تدخل كجزء من تكلفة المخزون.
- الخيار (ب) غير صحيح، لأنه بالاضافة الى مشتريات البضاعة فإن البضاعة المرتجعة ومصروفات الشحن يجب إدخالهما ضمن الحساب.
- الخيار (د) غير صحيح، لأن تكلفة الفائدة على التمويل لا تدخل ضمن تكلفة المخزون إلا فى ظل إشتراطات معينة كما جاء فى المعيار المحاسبى المصرى رقم (14) والمتعلق بتكلفة الاقتراض.

وتتلخص الاشتراطات فى:-

1- أن يتطلب المخزون فترة زمنية طويلة لاعداده وبيعه مثل شركات الاستثمار العقارى.
2- أن تكون تكلفة الاقتراض فعلية وليس افتراضية.
3- عدم استكمال الاصل بشكل جوهرى.

معيار المحاسبة المصري رقم (11)

IAS 18

الايـــــــــراد

المحتويـات

1- هـدف المعيـــار
2- نطـاق المعيـار
3- تعريفـــــات
4- قيـــاس الايـــــراد
5- الافصـــاح

1- هــدف المعيــار

- يهدف المعيار الى شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن انواع محددة من المعاملات و الاحداث

2- نطـاق المعيـــار

(!) يطبق هذا المعيار عن المحاسبة عن المعاملات والاحداث التالية :-

أ- بيع السلع المنتجة بمعرفة المنشأة او المشتراه بغرض اعادة البيع.

ب- تأدية الخدمات المتفق عليها بموجب عقد ينفذ خلال فترة زمنية محددة وقد يتم تأديتها خلال فترة مالية واحدة أو اكثر.

ج- استخدام الاخرين لأصول المنشأة يترتب عليه ايراد مثل استخدام النقدية وما فى حكمها او براءات الاختراع , علامات تجارية وتوزيعات الارباح الناتجة عن مساهمات فى منشآت اخرى.

(*) لا يطبق هذا المعيار على ما يلى :-

اتفاقيات التأجير التمويلى.

- توزيعات الارباح الناتجة عن الاستثمارات التى يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية .
- عقود التأمين فى شركات التأمين .
- التغير فى القيمة العادلة للأصول و الإلتزامات المالية او التصرف فيها .
- التغير فى قيمة الاصول المتداولة الاخرى.
- الزيادة الطبيعية فى قطعان الماشية و انتاج الغابات و الانتاج الزراعى.
- مستخرجات المناجم الطبيعية .

تعـــريفـــــــات

- **الايــراد** : هو اجمالى التدفق النقدى للمنافع الاقتصادية للمنشأة والتى تم استلامها فعلا خلال الفترة المالية والتى تنشأ من ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية و ينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية بخلاف تلك الناتجة عن مساهمات المشاركين فى رأس المال ولايعتبر ايراد تلك المبالغ المحصلة لحساب الغير مثل الضرائب على البضائع كما انه لا ينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية .
- **القيمة العادلة** : هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل اصول او تسوية التزام بين اطراف لديهم الرغبة فى التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بارادة حرة .
- يتضمن الايراد التدفق الناتج من المنافع الاقتصادية والذى تم استلامه فعلاً .

قيـــــاس الايـــــراد

قياس الإيراد

يجب أن يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم او المستحق بموجب الاتفاق بين المنشأة والمشترى أو متلقى الخدمة أو مستخدم الأصل موضوع الاتفاق مع الاخذ فى الاعتبار اى خصم تجارى او خصم كمية تسمح به المنشأة .

إذا تم البيع بالأجل يكون الإيراد هو النقدية المتوقعة ، والقيمة العادلة هنا تكون اقل من المبلغ الأسمى المستحق. فإذا كانت عملية البيع الآجل بدون حساب فوائد فإن هذا يمثل عملية تمويل وبالتالى تحدد القيمة العادلة للمقابل على أساس القيمة الحالية لكافة المتحصلات النقدية المستقبلية. ويتم الاعتراف بالفرق كإيراد فوائد على مدار فترة التمويل عن طريق استخدام احد الطرق الاتية :

(1) معدل العائد السائد من نفس النوع من اداة الوفاء الممنوحة من عملاء بنفس التقييم الائتمانى .
(2) معدل العائد المستخدم لخصم القيمة الاسمية للمقابل كإيرادات عن عوائد.

(أ) - الإيراد المتعلق ببيع السلع

يتم الاعتراف بالايراد الناتج عن بيع بضائع اذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :-

- قيام المنشأة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشترى .
- وألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية ، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة .
- وامكانية قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة
- وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق .

(ب) - الإيرادات المتعلقة بتأدية الخدمات

- يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :-
- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة .
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ الميزانية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

ج - الإيرادات المتعلقة باستخدام الآخرين لأصول المنشأة

(1) يتم الاعتراف بالايراد الناتج من استخدام الغير لموارد المنشأة التى ينتج عنها عوائد، اتاوات وتوزيعات أرباح بالشروط التالية :-

- أن يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- يمكن قياس الإيراد بشكل يعتمد عليه.

يجب الاعتراف بالإيراد وفقا للأسس التالية :-

(أ) العوائد : على أساس نسبة زمنية أخذاً فى الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

(ب) الإتاوات : على أساس مبدأ الاستحقاق وطبقاً لشروط الاتفاق .

(ج) توزيعات الأرباح : يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملى الأسهم فى تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .

متطلبات الافصاح عن الإيراد

أ- السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما يتضمن الطرق المستخدمة لتحديد مستوى الإتمام للعمليات التى تشمل تأدية خدمات .

ب- توزيع الإيراد المعترف به خلال الفترة على العناصر الأساسية المكونة له بما يتضمن الإيراد الناتج من بيع سلع ، تأدية خدمة،عوائد،اتاوات وتوزيع أرباح .

ج- قيمة الإيرادات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والمدرجة ضمن كل مجموعة من مجموعات الإيراد الهامة.

أمثلة على تحقق والإعتراف الإيراد

إشتركات المجلات

عادة ما تسدد مقدما ، ويتم إكتساب الإيراد مع توريد كل نسخة ، ويؤجل الأعتراف بجزء من إيراد الأشتراكات حتى نهاية العام والذى يحدد على اساس التكاليف الخاصة بإنتاج كل نسخة بالأضافة الى تكاليف الإعلان المبدئية التى تكبدها الناشر فى بداية فترة الأشتراك.

البيع الآجل للبضائع

يتضمن الاعتراف بالإيراد فى مثل هذه العمليات ربح المتاجرة الذى قد يثبت فور البيع ودخل التمويل الذى يوزع على مدار فترة التمويل.

مثال عملى على قياس والاعتراف بالإيراد:

شركة روبى للفنون اتفقت على عقد عام 2002 ينتهى تنفيذه بنهاية عام 2005 وقد كانت إيرادات العقد وتكاليفه على النحو التالى:

إجمالى قيمة العقد	120000 جنيه
اجمالى التكلفة التقديرية للعقد	100000 جنيه
التكاليف الفعلية	
عام 2002	20000 جنيه
عام 2003	30000 جنيه
عام 2004	25000 جنيه
عام 2005	25000 جنيه

المطلوب تحديد وقياس الإيرادات المعترف بها للعملية السابقة فى كل سنة مالية.

الحـــل:-

	الايـــــراد
عام 2002	24 000
عام 2003	36 000
عام 2004	30 000
عام 2005	30 000

أسئلـــــــــــة:

1. كيف يتم قياس الإيراد؟
2. ما هى الشروط الواجب الوفاء بها قبل الإعتراف بالإيراد من بيع البضاعة؟
3. ما هى الشروط التى يجب الوفاء بها قبل الإعتراف بآداء الخدمات؟

معيار المحاسبة المصري رقم (10)
IAS 16

الأصول الثابتة وإهلاكاتها

المحتويـــــات

1- هدف المعيار
2- نطاق المعيار
3- تعريفـــات
4- الاعتراف بالأصول الثابتة
5- النفقات اللاحقة على الاقتناء
6- القياس الأولى للأصول الثابتة
7- تحديد قيمة الأصول بعد القياس الأولى
8- الاهلاك
9- اضمحلال قيمة الأصل
10- التعويض عن الاضمحلال فى قيمة الاصل
11- الاستبعاد من الدفاتر
12- العرض والإفصاح

هـدف المعيار

1- يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة بحيث يستطيع مستخدموا القوائم المالية أن يستشفوا معلومات حول استثمار المنشأة فى تلك الأصول والتغير فيها

نطاق المعيار

يجب تطبيق هذا المعيار فى المحاسبة عن الأصول الثابتة.

لا يطبق هذا المعيار على :

(أ) الأصول الحيوية التى تخص النشاط الزراعي .
(ب) حقوق التعدين والتنقيب واستخراج المعادن والبترول والغازات الطبيعية وما يماثلها من الموارد غير المتجددة .

تعريفات

القيمة الدفترية : هى القيمة التى يظهر بها الأصل الثابت فى الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك الخاص به ومجمع خسائر الاضمحلال فى قيمته.

القيمة القابلة للإهلاك : هى تكلفة الأصل الثابت أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة فى القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجى المقدر.

الإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجى المقدر له .

القيمة التى تحددها المنشأة للأصل : هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن تخريده فى نهاية عمره الإنتاجى المقدر.

اضمحلال القيمة : هى مقدار النقص فى القيمة الاستردادية للأصل الثابت عن قيمته الدفترية .

الأصول الثابتة : هى الأصول الملموسة التى :

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها فى إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات ، أو لتأجيرها للغير ، أو لأغراضها الإدارية .

و(ب) من المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة.

القيمة الاستردادية : هى صافى القيمة البيعية للأصل أو قيمته من الاستخدام أيهما أكبر .

العمر الإنتاجى المقدر للأصل : هو إما أن يكون :

(أ) الفترة التى تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل الثابت .

أو

(ب) عدد وحدات الإنتاج التى تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل الثابت .

الاعتراف بالأصول الثابتة

يعترف بأى بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط عندما :

(أ) يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

و

(ب) يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء البند بدرجة عالية من الدقة.

النفقات اللاحقة على الاقتناء

- قد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية مثل إحلال الجدران الداخلية لمبنى، ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الانتاجي المقدر للأصل الأساسي.

القياس الأولى للأصول الثابتة

- يتم قياس أى بند من بنود الأصول الثابتة عند الاعتراف به كأصل ثابت على أساس التكلفة.

تتضمن تكلفة الأصل الثابت :

- سعر شرائه شاملاً رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة.
- أى تكلفة مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيله بها فى موقعه وفى الغرض الذى اقتنى من أجله كما حددته الإدارة.
- التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموقع الذى يوجد به الأصل إلى ما كان عليه بداية.

استبدال الاصول

- قد يتم اقتناء بند أو أكثر من بنود الاصول الثابتة عن طريق استبداله بأصل آخر غير نقدى أو بأصول غير نقدية أو بمجموعة من أصول نقدية وغير نقدية، وتقاس تكلفة مثل هذا الاصل بالقيمة العادلة ما لم:-

(أ) تفتقد عملية التبادل للجوهر التجارى.

أو(ب) يمكن قياس القيمة العادلة لكل من الأصل المقتنى والأصل المسلم بشكل موثوق فيه.

ويقاس البند الذى تم اقتناؤه بهذه الطريقة حتى إذا لم تعترف المنشأة بهذا الأصل المستبدل به فى الحال، أما إذا كان البند المقتنى لم يتم قياسه بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تقاس بالقيمة الدفترية للأصل المستبدل به.

تحديد قيمة الأصول بعد القياس الأولى

قد تختار المنشأة ما بين اسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة.

اسلوب التكلفة

تحدد القيمة الدفترية للأصل الثابت بعد القياس الأولى على أساس تكلفة الأصل مطروحاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة الى الخسارة المجمعة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمته.

أسلوب إعادة التقييم

- بعد الاعتراف الأولى عندما تسمح القوانين واللوائح يدرج الاصل على أساس قيمة إعادة التقييم التى تعكس القيمة العادلة للأصل فى تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أى مجمع إهلاك لاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الاضمحلال فى القيمة، و هنا يتم الاتى:-

أ - عند إعادة تقييم بند فيها فإن الفئة الكاملة التى ينتمى إليها الاصل يتم إعادة تقييمها.

ب - يجب إعادة تقييم الاصول بانتظام, للدرجة التى لا يحدث فيها اختلاف جوهرى بين القيمة الدفترية المعدلة (الظاهرة فى الدفاتر) والقيمة العادلة.

مثال:

أحد الاصول تكلفته فى 2000/1/1 مبلغ 30 000 جنيه مصرى وعمره الافتراضى 5 سنوات وتبلغ القيمة العادلة لتكلفة الاصل فى 2003/12/31 مبلغ 40 000 جنيه مصرى (وفقاً لطريقة القسط الثابت).

أولاً : الطريقة الاولى:-

1- صافى القيمة الدفترية = [30 000 – (6 000 × 3)]= 12 000 جنيه.

2- قيمة الزيادة فى إعادة التقييم = 40 000 – 12 000= 28 000 جنيه.

3- نسبة التغير = 28 000 ÷ 12 000×100= 233.33%.

4- قيمة التغير فى مجمع الإهلاك =18 000 × 233.33 ÷ 100= 42 000 جنيه.

5- مجمع الإهلاك الجديد =18 000 + 42 000= 60 000 جنيه.

6- التكلفة الجديدة للأصول = التكلفة التاريخية + التغير في مجمع الاهلاك + الزيادة في اعادة التقييم

=30 000 + 42 000 +28 000= 100 000 جنيه.

7- صافي قيمة الاصل بعد اعادة التقييم = 100 000 – 60 000 = 40 000 جنيه

ثانياً : الطريقة الثانية:-

يتم الغاء مجمع الاهلاك بالكامل وإثبات تكلفة الاصل بالقيمة بعد إعادة التقييم.

معالجة الارباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم :

أ - عندما يزيد صافى القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة تقييمه فيجب إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين تحت مسمى فائض إعادة التقييم، ومع هذا فإن فائض إعادة التقييم يتم إدراجه بقائمة الدخل إلى المدى الذى يعكس الانخفاض السابق لنفس الأصل و الذى سبق إدراجه بقائمة الدخل.

ب - عندما تنخفض صافى القيمة الدفترية للأصل فإن هذا الانخفاض يجب أن يثبت كمصروف، ومع ذلك فإن الانخفاض يجب أن يخصم مباشرة من أى فائض إعادة تقييم سبق تكوينه ومتعلق بنفس الأصل وبحد أقصى قيمة الفائض فى هذا الحساب المتعلق بنفس الأصل.

مثال:

شركة لديها مجموعة من الاصول الثابتة (عقارات) وتتبع الشركة سياسة التقييم باستخدام القيمة العادلة، وفيما يلى بيانات كل عقار:

العقار	القيمة بالدفاتر فى 2006/12/31 ألف جنيه	القيمة العادلة فى 2006/12/31 ألف جنيه	التكلفة الأولية (الأصلية) ألف جنيه
أ	100	120	100
ب	150	110	150
ج	200	250	220
د	250	300	230
هـ	300	250	270
و	350	310	360

المطلوب:

1- تحديد الفائض أو العجز الناتج من كل عقار فى 2006/12/31.

2- إعداد القيود المحاسبية.

الحـل:

1– تحديد الفائض أو العجز لكل عقار:

أ – بالنسبة للعقار (أ) يوجد فائض 20 ألف جنيه مصرى يتم الاعتراف بها بالكامل فى حقوق المساهمين نظرًا لعدم وجود عجز سابق.

ب – بالنسبة للعقار (ب) يوجد عجز 40 ألف جنيه مصرى يتم الاعتراف بها بالكامل فى قائمة الدخل نظرًا لعدم وجود فائض سابق.

ج – بالنسبة للعقار (ج) يوجد 50 ألف جنيه مصرى فائض يتم الاعتراف بمبلغ 30 ألف جنيه مصرى ضمن حقوق المساهمين و 20 ألف جنيه مصرى فى قائمة الدخل لاستنزال العجز السابق تحقيقه.

د – بالنسبة للعقار (د) يوجد 50 ألف جنيه مصرى فائض يتم الاعتراف بها بالكامل فى حقوق المساهمين.

هـ- بالنسبة للعقار (هـ) يوجد 50 ألف جنيه مصرى عجز يتم الاعتراف بمبلغ 30 ألف جنيه مصرى فى حقوق المساهمين و20 ألف جنيه مصرى فى قائمة الدخل.

و – بالنسبة للعقار (و) يوجد 40 ألف جنيه مصرى عجز يتم الاعتراف بها بالكامل فى قائمة الدخل.

إذاً الفائض أو العجز للعقارات جميعاً:

أ – حقوق المساهمين = 20 (أ) + 30(ج) + 50 (د) – 30 (هـ) = 70 ألف جنيه مصرى.

ب – قائمة الدخل = 40 (ب) – 20 (ج) + 20 (هـ) + 40 (و) = 80 ألف جنيه مصرى.

2– القيود المحاسبية:

من مذكورين

20 حـ / العقار (أ)

50 حـ/ العقار (ج)

50 حـ/ العقار (د)

80 حـ / خسائر تقييم اصول ثابتة "قائمة الدخل"

إلى مذكورين

40 حـ / العقار (ب)

50 حـ / العقار (هـ)

40 حـ / العقار (و)

70 حـ / فائض اعادة تقييم "قائمة التغير في حقوق المساهمين / الميزانية"

الاهلاك

- يجب إعادة النظر فى طرق الإهلاك المطبقة على الأصول الثابتة والقيمة التخريدية على الأقل فى نهاية كل سنة مالية، وفى حالة وجود تغيير جوهرى فى أسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول فيجب تغيير طريقة الاهلاك لتعكس هذا التغيير، المصرى رقم .

الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر:

(أ) عند استبعاده.
أو (ب) فى حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه سواء من الاستخدام أو الاستبعاد.

- يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناشئة من استبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر فى قائمة الدخل (إلا إذا كان معيار المحاسبة المصرى رقم (20) يتطلب غير ذلك فى حالة البيع وإعادة التأجير)، حيث لا يتم تصنيف الأرباح كإيرادات.

العرض والإفصاح

يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلى لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة:

(أ) أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالى القيمة الدفترية.

(ب) طرق الإهلاك المستخدمة.

(ج) الأعمار الانتاجية المقدرة أو معدلات الإهلاك المستخدمة.

(د) إجمالى القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك مضافاً إليه مجمع الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فى بداية ونهاية الفترة.

(هـ) كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة يظهر ما يلى:

(1) الإضافات.
(2) الاستبعادات.
(3) الأصول المقتناة نتيجة عمليات الإدماج.
(4) الزيادات والتخفيضات الناتجة عن إعادة التقييم وكذلك الخسارة المدرجة الناتجة عن اضمحلال القيمة ورد الخسارة الناشئة عن اضمحلال القيمة.
(5) الإهلاك.
(6) صافى فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية.

(و) مدى وجود أية قيود على ملكية الأصول الثابتة.

(م) قيمة الإنفاق على الأصول الثابتة خلال فترة تكوينها.

(ل) قيمة الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول ثابتة مستقبلاً.

(ى) قيمة التعويض من طرف ثالث لبنود الأصول الثابتة التى حدث اضمحلال فى قيمتها أو التى فقدت أو استبعدت ما لم يكن قد أدرجت كبند مستقل فى قائمة الدخل.

عند إثبات أى أصل من الأصول الثابتة بقيمة إعادة التقييم يكون من الواجب الإفصاح عما يلى :

(أ) تاريخ سريان إعادة التقييم.
(ب) ما إذا كان قد تم الاستعانة بخبير مستقل لإعادة التقييم.
(ج) الطرق والافتراضات الأساسية المستخدمة لتقدير القيمة العادلة للأصل.
(د) ما إذا كان الأساس الذى تم الاعتماد عليه لتحديد القيمة العادلة للأصل هو الاعتماد على الأسعار الموجودة بالسوق.
(هـ) القيمة الدفترية لكل مجموعة من مجموعات الأصول الثابتة.
(و) فائض إعادة التقييم مع توضيح الحركة خلال الفترة.

معيار المحاسبة المصرى رقم (31)
IAS 36
إضمحلال قيمة الاصول

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريفات
4. المعالجة المحاسبية
5. العرض والإفصاح

هدف المعيار

تحديد قواعد لضمان عدم اثبات المنشأة للأصول بأكثر من "القيمة الاستردادية" التى لا يجوز أن تزيد عن سعر بيع الأصل أو قيمته مقابل الاستخدام.

نطاق المعيار

يغطى هذا المعيار معظم الأصول غير المتداولة بإستثناء الأصول المالية والأصول غير المتداولة المصنفة على إنها محتفظ بها لغرض البيع.

تعريفات

السوق النشطة هى السوق التى تتوافر فيها كافة الشروط الآتية:

(أ) تجانس البنود التى يتم التعامل فيها فى السوق.

(ب) سهولة وجود مشترين وبائعين من ذوى الارادة الحرة فى اى وقت.

(ج) أن تكون الأسعار متاحة للجمهور.

الوحدة المولدة للنقد هى أصغر مجموعة من الاصول يتولد عنها تدفقات نقدية داخلة وبشكل مستقل عن التدفقات النقدية الداخلة من اصول اخرى او مجموعات من الاصول الاخرى.

القيمة الإستخدامية هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من اى اصل او وحدة مولدة للنقد.

القيمة الاستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقدية هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع او قيمته الإستخدامية أيهما اكبر.

خسارة الاضمحلال فى القيمة هى المبلغ الذى تزيد فيه القيمة الدفترية او الوحدة المولدة للنقدية عن القيمة الاستردادية لها.

المعالجة المحاسبية

ينبغى على المنشأة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل ما، إذا وجدت مؤشرات فى تاريخ الميزانية بأن الأصل يمكن أن يكون لحِق به إنخفاض فى القيمة حيث ينبغى على المنشأة لتقدير ذلك أن تأخذ فى الحسبان – كحد أدنى – ما يلى:

مصادر خارجية للمعلومات مثل :

1. إذا حدثت تغيرات فى البيئة التكنولوجية أو السوقية أو القانونية يكون لها أثر معاكس على نشاط المنشأة.
2. تغير أسعار الفائدة بما يؤدى إلى ارتفاع سعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الإستخدامية للأصل.

(ب) مصادر داخلية للمعلومات (مثل:

1. وجود دليل على بطلان استعمال أو تلف الأصل.
2. حدوث تغيرات فى طريقة استخدام الأصل حدثت أو أن تكون هذه التغيرات وشيكة الحدوث.
3. توفر بيانات داخلية تشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادى لأصل عن مستوى الأداء المتوقع منه.

أمثلة لحالة الاضمحلال فى قيمة الأصول:

1. شركة لديها أصل يستخدم لإنتاج منتج معين وقامت شركة منافسة بتطوير نوعاً جديداً لنفس المنتج وكنتيجة لذلك فإنه من التوقع انخفاض المبيعات.
2. شركة عالمية لها ثلاثة فروع على مستوى العالم أ، ب، ج وقد أصدرت حكومة الدولة الموجود بها الفرع (أ) تشريع جديد يحد إلى حد كبير من صادرات المنتج الرئيسى للشركة، ونتيجة لذلك سيتم تخفيض إنتاج ومبيعات الشركة عموماً.

الاعتراف وقياس خسائر اضمحلال الأصول:

يتم مقارنة

المبلغ الممكن استرداده

مـــع

صافى القيمة الدفترية للاصل

نتيجة المقارنة

المبلغ الممكن استرداده
<
صافى القيمة الدفترية

الفرق ربح لا يتم الاعتراف به

المبلغ الممكن استرداده
>
صافى القيمة الدفترية

الفرق خسارة يتم الاعتراف بها مباشرة بعد خصم فائض إعادة التقييم لنفس الأصل سبق تكوينه كما هو الحال فى الأصول الثابتة التى تستخدم نموذج إعادة التقييم أو قائمة الدخل للأصول التى تستخدم نموذج التكلفة "معيار المحاسبة المصرى رقم 10".

احتساب خسائر الاضمحلال فى وحدة توليد النقدية:

إذا نشأت خسائر مخفضة لقيمة وحدة توليد نقدية فيجب استنزالها بالترتيب الآتى:

1. نصيب الوحدة من الشهرة.
2. باقى أصول الوحدة على أساس نسبة القيمة الدفترية لكل منها إلى إجمالى القيمة الدفترية للوحدة مع مراعاة عدم تخفيض قيمة أى أصل لأقل من قيمته القابلة للاسترداد.
3. أى رصيد متبقى لخسارة اضمحلال لأصل توزع على الأصول الأخرى فى الوحدة أيضاً بنسبة القيمة الدفترية لكل منها.

مثال:

شركة قابضة لديها الأصول طويلة الأجل الآتية والتى حددت قيمتها الدفترية فى 31 ديسمبر 2001 على النحو التالى:
شهرة 70 مليون جنيه، أراضى ومبانى 320 مليون جنيه، آلات ومعدات 110 مليون جنيه
وتعتقد الشركة أن قيمة هذه الأصول قد تصبح أقل من قيمتها الدفترية لأن شركة رئيسية قد طورت نوعاً جديداً لنفس المنتج، وكنتيجة ذلك من المتوقع انخفاض المبيعات.

وفيما يلى بعض المعلومات الإضافية:

1. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من تلك الأصول 385 مليون جنيه.
2. حددت القيمة الدفترية للأراضى والمبانى بالتقييم، كما تبلغ التكلفة التاريخية المستهلكة 265 مليون جنيه فى 2001/12/31 ويتم قياس كافة الأصول طويلة الأجل الأخرى بالتكلفة التاريخية.
3. لا توجد قيمة سوقية للشهرة وتبين أنه يمكن بيع الأراضى والمبانى مقابل 300 مليون جنيه وبيع الآلات والمعدات مقابل 20 مليون جنيه بعد خصم تكاليف البيع مباشرة.

المطلوب:

1. حساب خسارة الاضمحلال فى الأصول التى سيتم الاعتراف بها فى دفاتر الشركة القابضة.
2. المعالجة المحاسبية لتلك الخسارة.

الحـل:

1- نظراً لأنه لا يمكن تخصيص الشهرة على أصل معين فيتم اعتبار المنشأة كلها وحدة توليد نقدية.

2- تحديد القيمة الممكن استردادها:

القيمة السوقية = 300 + 20 = 320 مليون جنيه مصرى.

القيمة الممكن استعمالها = 385 مليون جنيه مصرى.

إذاً القيمة الممكن استعاضتها = 385 مليون جنيه مصرى.

3- صافى القيمة الدفترية = 70 + 320 + 110 = 500 مليون جنيه مصرى.

4- خسارة الاضمحلال فى الأصول = 500 – 385 = 115 مليون جنيه مصرى.

يتم تخصيصها كالتالى:

- الشهرة = 70 مليون جنيه.

- أراضى ومبانى = 320 ÷ 430 × 45 = 33 مليون جنيه مصرى.

ولكن لا يمكن تخفيض قيمة الأراضى والمبانى بأقل من قيمتها السوقية (القيمة الإستردادية) 300 مليون جنيه مصرى.

إذاً نصيب الأراضى والمبانى من الاضمحلال 20 مليون جنيه مصرى فقط.

- نصيب الآلات والمعدات من الاضمحلال = 115 – 70 – 20 = 25 مليون جنيه.

5- القيود المحاسبية

من مذكورين

95 حـ/ قيمة اضمحلال أصول "قائمة الدخل"
20 حـ/ حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم أصول)

إلى مذكورين

20 حـ/ مجمع اضمحلال مبانى
25 حـ/ مجمع اضمحلال آلات ومعدات
70 حـ / الشهرة

إلغاء خسارة الاضمحلال فى القيمة:

فى حالة ثبوت أن هناك تعويضاً لخسارة الاضمحلال فى قيمة الأصول قد حدث يجب أن يعترف به فى الحال كدخل بقائمة الدخل أو كفائض إعادة تقييم فقط بقدر ما أستُنزل من حساب الفائض سابقاً مقابل النقص فى قيمة الأصول ويجب أن تراجع القيمة القابلة للإهلاك فى الفترات المستقبلية لكى تعكس الزيادة فى القيمة الدفترية، وإذا ارتبط إلغاء الاضمحلال بوحدة توليد نقدية عندئذ توزع قيمة الالغاء بالترتيب الآتى:

1. الأصول بخلاف الشهرة على أساس حصة كل منها إلى القيمة الدفترية بشرط ألا يزيد المبلغ المسجل الذى كان سيحدد (ناقصاً الإهلاك) لو أنه لم يتم الاعتراف بأنه خسارة اضمحلال فى قيمة الأصل فى السنوات السابقة.
2. لا ينبغى عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة.

مثال:

بافتراض أنه فى المثال السابق فى عام 2002 أصبحت القيمة الممكن إستخدامها 410 مليون جنيه مصرى، وكان إهلاك المبانى خلال عام 2002 مبلغ 10 مليون جنيه مصرى (15 مليون جنيه فى حالة عدم احتساب اضمحلال فى العام الماضى) وكان إهلاك الآلات والمعدات خلال عام 2002 مبلغ 20 مليون جنيه (25 مليون جنيه فى حالة عدم احتساب اضمحلال فى العام الماضى).

المطلوب:

1. حساب خسارة الاضمحلال فى قيمة الأصول التى سيتم ردها فى دفاتر الشركة.
2. المعالجة المحاسبية لرد تلك الخسارة.

الحـل:

1- الأراضى والمبانى

صافى القيمة الدفترية = 300 – 10 = 290 مليون جنيه مصرى.

صافى القيمة الدفترية فى حالة عدم وجود اضمحلال = 320 – 15 = 305 مليون جنيه مصرى.

2- الآلات والمعدات

صافى القيمة الدفترية = 85 – 20 = 65 مليون جنيه مصرى.

صافى القيمة الدفترية فى حالة عدم الاعتراف بالاضمحلال = 110 – 25 = 85 مليون جنيه مصرى.

3- الاضمحلال الواجب رده

= 410 – (65 + 290) = 55 مليون جنيه مصرى.

ولكن يجب إثبات رد الاضمحلال بحيث لا يزيد المبلغ المسجل للأصول عن صافى القيمة الدفترية فى حالة عدم الاعتراف بالاضمحلال فى السنوات السابقة (390 مليون جنيه مصرى).

إذاً الخسارة الواجب ردها = 390 – 355 = 35 مليون جنيه مصرى.

4- تخصيص رد خسارة الاضمحلال على الأصول كالآتى:

أراضى ومبانى

35 × 290 ÷ 355 = 28.5 مليون جنيه ولكن يتم الاعتراف بمبلغ 20 مليون جنيه بالإضافة إلى إثبات 5 مليون جنيه إهلاك.

آلات ومعدات

35 × 65 ÷ 355= 6.5 مليون جنيه يتم الاعتراف بها بالإضافة إلى 8.5 مليون جنيه (رد خسارة اضمحلال لم يعترف به ضمن الأراضى والمبانى) وبالإضافة إلى إثبات 5 مليون جنيه إهلاك.

5- القيود المحاسبية

من مذكورين

20 حـ/ مجمع إضمحلال مبانى

15 حـ/ مجمع إضمحلال آلات ومعدات

إلى مذكورين

20 حـ/ حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم)

15 حـ/ قائمة الدخل

العرض والإفصاح

يجب أن تفصح القوائم المالية عن الآتى:

1- قيمة أى إضمحلال فى قيمة الأصول تم الاعتراف به فى قائمة الدخل والبنود المدرجة بها.

2- قيمة أى إلغاء لإضمحلال قيمة أصول تم الاعتراف به فى قائمة الدخل والبنود المدرجة بها.

3- قيمة أى إلغاء لإضمحلال قيمة أصول تم الاعتراف به مباشرة فى حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم).

4- تحليل على مستوى قطاعات النشاط (وحدات تحقيق النقدية) بالنسبة للبنود الثلاثة أعلاه.

5- إيضاحات تتضمن تفاصيل الأحداث والظروف التى أدت إلى وجود إضمحلال لقيمة الأصول أو إلغاء ورد لهذا الإضمحلال.

معيار المحاسبة المصرى رقم (23)
الاصول غير الملموسة

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريف
4. الاعتراف بالاصول غير الملموسة
5. القياس الاولى للاصل غير الملموس
6. الاصول غير الملموسة المتولدة داخلياً
   - مرحلة البحث.
   - مرحلة التطوير
7. شروط الاعتراف بالاصل غير الملموس
8. التمييز بين مرحلتى البحث والتطوير
9. تكلفة الاصول غير الملموسة المنتجة داخلياً.
10. المنافع الاقتصادية المستقبلية التى يترتب عليها أصل غير ملموس
11. القياس اللاحق للقياس الاولى.
12. استهلاك الاصول غير الملموسة
13. ترقف استغلال الاصول والتصرف فيها.
14. الافصـــاح
15. مثـــال

هدف المعيار

- تحديد السياسة المحاسبية للاصول غير الملموسة التى لم يتناولها على وجه التحديد أى معيار آخر.

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت عند المحاسبة عن الاصول غير الملموسة فيما عدا:-

- الاصول غير الملموسة التى يغطيها معيار محاسبى آخر.
- الاصول المالية، كما جاء تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى الخاص بالادوات المالية – إفصاح وعرض.
- النفقات المتعلقة بالتنقيب عن أو تطوير وإستخراج الثروات المعدنية والزيت والغاز الطبيعى والموارد غير المتجددة المتشابهة وحقوق التعدين الخاصة بها.

تعريف الاصول غير الملموسة

الاصل غير الملموس هو أصل ذو طبيعة غير نقدية قابلة للتحديد وليس له وجود مادى ويحتفظ به للاستخدام فى الانتاج أو لتوفير السلع أو الخدمات أو للتأجير للغير أو للأغراض الادارية ويعد أصلاً عندما:-

أ - تتحكم فيه المنشأة كنتيجة لاحداث سابقة.

ب - يتوقع أن تتدفق منه منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة.

الاعتراف بالاصل غير الملموس

بالشروط التالية:-

- قابلية الاصل للتحديد
- إمكانية التحكم فى الاصل.
- تدفق منافع إقتصادية مستقبلية من الاصل.
- إمكانية قياس اصل بصورة موثوق بها.

الاعتراف بالاصول غير الملموسة المنتجة داخلياً

ليس محظوراً ولكن لا يتم الاعتراف أبداً بالبنود الآتية المنتجة داخلياً

- الشهرة
- العلامات التجارية.
- قوائم العملاء.
- المعرفة الفنية للعاملين.

القياس الاولى للأصل غير الملموس

يكون القياس بالتكلفة

تشمل تلك التكلفة الآتى:-

- سعر شراؤه شاملاً أى رسوم وضرائب الشراء غير القابلة للاسترداد.
- أى تكاليف مباشرة أخرى مثل (مصروفات التسجيل ونقل الملكية والاتعاب القانونية) وتكاليف تجهيز الاصل للحالة التشغيلية.

القياس الاولى للأصل غير الملموس

- إذا تم تأجيل سداد مبلغ من قيمة الاصل غير الملموس بعد فترة الائتمان العادية فإن تكلفة الاصل غير الملموس تكون معادلة للسعر النقدى ويتم معالجة الفرق بين هذا المبلغ والمبالغ الاجمالية المدفوعة باعتبارها مصروفات فائدة عن فترة منح الائتمان ما لم يتم رسملة هذه الفوائد طبقاً للمعالجة البديلة المسموح بها فى معيار رسملة تكلفة اقتراض.
- إذا تم الحصول على الأصل غير الملموس مقابل أدوات حقوق الملكية للمنشأة (أى مقابل إصدار أسهم) فإن تكلفة الأصل تعتبر القيمة العادلة للاسهم المصدرة والتى تتساوى مع القيمة العادلة للاصل.
- فى حالة إمتلاك أصل غير ملموس دون مقابل أو مقابل سداد قيمة رمزية من خلال الحصول على منحة حكومية مثل حقوق الرسو فى الميناء أو حق ترخيص لتشغيل محطات الإذاعة والتليفزيون يتم قياس قيمة الاصل أما بقيمته العادلة أو بقيمة رمزية ويتم المحاسبة عنه طبقاً للمعيار المحاسبى الخاص بالمنح الحكومية.
- فى حالة إقتناء أصل غير ملموس عن طريق مبادلة بأصل آخر مماثل أو غير مماثل تتم المحاسبة كما فى حالة مبادلة الأصول الملموسة.

الاصول غير الملموسة المتولدة داخلياً

يجب تصنيف مراحل تكوين الاصل الى:-

- مرحلة البحث.
- مرحلة التطوير.

مرحلة البحث

وهى الخاصة بالفحص والدراسة الأصلية من أجل إكتساب وتفهم معرفة علمية أو فنية جديدة ويجب إثبات تكاليف البحوث كمصروفات فى الفترة التى تحدث بها ولا يجوز إثباتها كأصل لفترات لاحقة ومن أمثلة الانشطة التى عادة ما تكون أعمال البحوث:-

- الانشطة التى تهدف الى الحصول على معرفة جيدة.
- البحث عن تطبيقات للاكتشافات الناتجة عن بحوث ومعارف أخرى.
- البحث عن بديل لمنتج أو عملية معينة.
- تشكيل أو تصميم لمنتج محتمل جديد أو محسن أو لبدائل عمليات التشغيل.

مرحلة التطوير:-

هى تطبيق نتائج البحوث وغيرها من المعارف على خطة أو تصميم ما بغرض تقديم إنتاج جديد أو محسن بشكل جوهرى لمواد أو أدوات أو منتجات أو عمليات أو أنشطة أو خدمات وذلك قبل البدء فى الانتاج على نطاق تجارى.
ومن أمثلة الانشطة التى عادة ما تكون ضمن أعمال التطوير:-

- تصميم وإنشاء وإختبار نماذج واسطمبات ما قبل التشغيل.
- تصميم عدد وأدوات واسطمبات متعلقة بتقنية جديدة.

شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس:-

يتم الاعتراف بالأصل الغير ملموس الناتج عن التطوير إذا توافرت للمنشأة ما يلى:-

- دراسة جدوى فنية لاستكمال الأصل الغير ملموس بما يجعله متاحاً للبيع أو الاستخدام.
- توافر النية لدى المنشأة لاستكمال الأصل غير الملموس لإستخدامه أو لبيعه.
- قدرة المنشأة على إستخدام أو بيع الأصل الملموس.
- تحديد ما إذا كان الأصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع إقتصادية مستقبلية محتملة.
- مدى توافر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى الكافية لاستكمال أو بيع الأصل غير الملموس.
- قدرة المنشأة على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة موثوق بها.

التمييز بين مرحلتى البحث والتطوير

إذا كانت المنشأة لا تستطيع أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلى من أجل إنشاء أصل غير ملموس فإن المنشأة تتعامل مع النفقات المتعلقة بهذا المشروع باعتبارها وقد انفقت فى مرحلة البحث فقط.

تكلفة الاصول غير الملموسة المنتجة داخلياً:-

هى مبلغ النفقات التى تم إنفاقها من التاريخ الذى بدأ فيه الاعتراف بالأصل غير الملموس ولا يتم رد النفقات التى تم إقرارها كمصروفات فى القوائم السنوية السابقة.

تتكون تكلفة الاصل غير الملموس المنتج داخلياً من كافة النفقات التى يمكن أن تنسب أو تخصص بشكل مباشر أو التى يمكن تحميلها طبقاً لأساس مقبول وثابت من أجل تكوين الأصل أو إنتاجه وإعداده للاستخدام فى الغرض المعد له وقد تشمل التكلفة ما يلى:-

- النفقات الخاصة بالموارد والخدمات المستخدمة فى إنتاج الأصل غير الملموس.
- المرتبات والتكاليف الأخرى المباشرة المستخدمة فى إنتاج الاصل.
- التراخيص التى تم إستخدامها فى إنتاج الاصل.
- نصيب من التكاليف الغير مباشرة الثابتة.

لا تعتبر البنود التالية ضمن مكونات التكلفة للأصل غير الملموس:-

- نفقات البيع والنفقات الادارية والنفقات العامة الأخرى.
- الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية التى تم تكبدها قبل أن يحقق الأصل الآداء المخطط له.
- النفقات المتعلقة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل.

المنافع الاقتصادية المستقبلية التى لا يترتب عليها الاصل غير الملموس:-

فى بعض الحالات يتم تحمل نفقات من أجل تقديم منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة دون أن يترتب على ذلك إنشاء أى أصول غير ملموسة ومن أمثلة تلك النفقات:-

- نفقات البحوث.
- النفقات المتعلقة بتأسيس كيان قانونى جديد.
- التكاليف السابقة على بدء التشغيل.
- النفقات المتعلقة بأنشطة التدريب.
- النفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج.
- النفقات المتعلقة بنقل مقر أو إعادة تنظيم المنشأة ككل أو جزء منها.

القياس اللاحق للقياس الاولى:-

يدرج الأصل غير الملموس بعد الاعتراف الأولى بتكلفته مخصوماً منها مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر ناتج عن نقص الاصل.

استهلاك الاصول غير الملموسة:-

- يتم تحميل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس بطريقة منتظمة وفقاً لأفضل تقدير لعمره الافتراضى ومن المعتقد فى معظم الحالات أن العمر الافتراضى للأصل الغير ملموس لن يزيد عن عشرين عاماً من التاريخ الذى يصبح فيه متاحاً للاستخدام وعندئذ يبدأ حساب الاستهلاك.
- فى حالات نادرة قد يكون هناك دليل مقنع يفيد أن العمر الافتراضى للأصل غير الملموس سيمتد لفترة محددة تزيد عن عشرين عاماً وفى هذه الحالة يمكن إستهلاك الاصل على فترة أكبر من عشرين عاماً.
- يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذى تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل فإذا لم يمكن تحديد ذلك النمط بصورة موثوق بها تستخدم طريقة القسط الثابت.
- إذا تم تغيير العمر الافتراضى أو طريقة الاهلاك فيجب معاملة هذا التغيير كتغيير فى التقديرات المحاسبية.

توقف استغلال الاصول والتصرف فيها:-

- يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس ويستبعد من الميزانية عند التصرف فيه أو عندما يكون من غير المتوقع تحقق منافع إقتصادية مستقبلية من إستخدامه أوالتصرف فيه مستقبلاً.
- تتحدد الارباح أو الخسائر الناتجة من توقف استغلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق بين صافى عائد التصرف والقيمة الدفترية للاصل وتدرج تلك الأرباح أو الخسائر فى قائمة الدخل.

الافصـــــاح:-

يجب أن تفصح القوائم المالية عن الآتى لكل فئة من الأصول غير الملموسة:-

1. الأعمار الافتراضية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.
2. طرق الاهلاك المستخدمة.
3. إجمالى القيمة الدفترية ومجمع الاستهلاك فى بداية ونهاية الفترة.
4. بند أو بنود قائمة الدخل الذى أدرج ضمنه استهلاك الأصول غير الملموسة.
5. كشف تسوية لصافى القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة.
6. فى حالة زيادة العمر الافتراضى لأحد الأصول غير الملموسة عن عشرين عام يجب الافصاح عن أسباب ذلك.
7. الاصول غير الملموسة التى توجد قيود على حقوق ملكيتها أو المرهونة كضمان للالتزامات.
8. جميع المبالغ التى تم إنفاقها على البحوث والتطوير والتى تم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة.

مثـــال:-

انفقت شركة شوقى المبالغ الآتية خلال عام 2007:-

جنيه مصرى	
6 000	قيمة أجهزة ومعدات لإختبار نماذج واسطمبات المنتج الجديد و يتوقع أن يكون لها منفعة مستقبلية.
800 000	أجور ومرتبات يبلغ نصيب العاملين فى تطوير المنتج الجديد 50 000 جنيه مصرى
45 000	تكاليف أبحاث لتحديد مدى جدوى منتج جديد
15 000	تكاليف بحوث ترويج منتج قائم
25 0 000	قيمة أجهزة ومعدات رأسمالية لقسم البحوث والتطوير استخدمت فى تطوير منتج جديد ويتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية ويقدر عمرها الافتراضى بخمس سنوات
20 000	تكاليف بحوث الطاقة الانتاجية

المطلوب:-

تحديد تكلفة التطوير الممكن إعتبارها أصل غير ملموس.

الحـــل:-

تكاليف التطوير الممكن رسملتها هى:-

	جنيه مصرى
قيمة أجهزة ومعدات لإختبار نماذج واسطمبات المنتج الجديد	6 000
أجور عاملين فى خاصة بتطوير المنتج الجديد	50 000
إهلاك آلات ومعدات استخدمت فى تطوير منتج جديد	50 000
الاجمالـــ

الحـــل:-

تكاليف التطوير الممكن رسملتها هى:-

جنيه مصرى	
6 000	قيمة أجهزة ومعدات لإختبار نماذج واسطمبات المنتج الجديد
50 000	أجور عاملين فى خاصة بتطوير المنتج الجديد
50 000	إهلاك آلات ومعدات استخدمت فى تطوير منتج جديد
160 000	الاجمالـــ

الأصول طويلة الاجل
الأصول طويلة الأجل الملموسة
الأصول طويلة الأجل غير الملموسة

معيار المحاسبة المصرى رقم (30)

IAS 34

القوائم المالية الدورية

المحتويات

هدف المعيار

نطاق المعيار

تعريفات

الاعتراف والقيا س

الافصاح

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى توصيف الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية وأيضاً إلى توصيف أسس الاعتراف والقياس المحاسبى بالقوائم المالية الدورية الكاملة أو المختصرة ، و تحسن القوائم المالية الموثوق فيها والتى تصدر فى أوقات مناسبة من قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تفهم مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح
والتدفقات النقدية كذلك على تفهم مركزها المالى
وموقف السيولة .

نطاق المعيار

- يتم تقييم كل قائمة مالية سنوية أو دورية على حده لتحديد مدى توافقها مع معايير المحاسبة المصرية ، وعدم قيام المنشأة بإصدار قوائم مالية دورية خلال سنة مالية معينة أو إصدارها بصورة لا تتفق مع هذا المعيار يمنعها من إصدار القوائم المالية السنوية لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- إذا تم وصف القوائم المالية الدورية على أنها متفقة مع معايير المحاسبة المصرية فيجب أن تتفق مع جميع متطلبات هذا المعيار، ويتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة لهذا الغرض.

E1

Slide 220

E1 ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

Eissa, 10/28/2006

تعريفات عامة

تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

الفترة الدورية هى الفترة التى تصدر فيها قوائم مالية دورية عن فترة أقل من سنة مالية كاملة.

القوائم المالية الدورية تعنى القوائم المالية التى تحتوى إما على مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (1) عرض القوائم المالية) ، أو مجموعة مختصرة من القوائم المالية (كما ورد بهذا المعيار) للفترة الدورية.

محتويات القوائم المالية الدورية

تحتوى المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما تم تعريفها بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (1) على:

(أ) الميزانية.
و(ب) قائمة الدخل.
و(ج) قائمة التغير فى حقوق الملكية وتوضح إما:
1- جميع التغيرات فى حقوق الملكية.
أو2- التغيرات فى حقوق الملكية بخلاف تلك التى تنشأ عن المعاملات مع المساهمين على راس المال والتوزيعات.
و(د) قائمة التدفقات النقدية.
و(هـ) الإيضاحات و تشمل ملخص بأهم السياسات المحاسبية والفقرات الإيضاحية الأخرى .

الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية

تتضمن القوائم المالية الدورية - كحد أدنى – ما يلى :

(أ) ميزانية مختصرة .

و(ب) قائمة دخل مختصرة .

و(ج) قائمة مختصرة توضح إما

(1) إجمالي التغيرات فى حقوق الملكية.

أو (2) التغيرات فى حقوق الملكية بخلاف تلك التى تنشآ من المعاملات الرأسمالية مع أصحاب حقوق الملكية و التوزيعات التى تتم لهم .

و(د) قائمة التدفقات النقدية المختصرة .

و(هـ) أهم الإيضاحات.

أهم الإيضاحات

على المنشأة أن تقوم بتضمين البيانات التالية - كحد أدنى - فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية إذا كانت هامة ولم يفصح عنها فى أى مكان آخر بالقوائم المالية الدورية. و يجب أن تثبت هذه البيانات على أساس وقوعها منذ بداية السنة المالية و حتى تاريخه. ومن ناحية أخرى يجب أن تفصح المنشأة عن الأحداث والمعاملات الهامة لتفهم الفترة الدورية الجارية :

(أ) معايير المحاسبة المتبعة
فقرة تنص على أنه قد تم إتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية المتبعة مع القوائم المالية الدورية مقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية أو ما إذا كان هناك تغيير فى هذه السياسات و الأسس مع بيان طبيعة و تأثير هذا التغيير .

(ب) التعليق على موسمية أو دورية عمليات الفترة الدورية.

(ج) طبيعة ومبلغ البنود التى تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافى الأرباح أو التدفقات النقدية والتى تكون غير عادية وذلك لطبيعتها أو حجمها أو تأثيرها

(د) طبيعة ومبلغ التغييرات فى التقديرات المحاسبية للمبالغ المثبتة فى الفترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية أو التغيرات فى التقديرات المحاسبية للمبالغ المثبتة فى السنوات المالية السابقة إذا كانت هذه التغيرات لها تأثير جوهرى على الفترة الدورية الحالية .

(هـ) إصدار و إعادة شراء أو سداد مديونيات وأسهم .

(و) التوزيعات الإجمالية للأسهم ككل أو للسهم الواحد وذلك للأسهم العادية والأسهم الأخرى.

(ز) إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات.(يجب الإفصاح عن بيانات القطاعات بالقوائم المالية الدورية فقط إذا كان معيار المحاسبة المصرى رقم (33) الخاص بالتقارير القطاعية يقضى بضرورة الإفصاح عن بيانات القطاع فى القوائم المالية السنوية للمنشأة).

(ح) الأحداث الجوهرية التالية لتاريخ الفترة الدورية والتى لم تنعكس على القوائم المالية للفترة الدورية.

(ط) تأثير التغيرات فى هيكل المنشأة خلال الفترة الدورية بما فى ذلك تجميع الأعمال أو الاستحواذ أو استبعاد شركة تابعة أو استثمار طويل الأجل أو إعادة هيكلة الشركة أو التوقف عن نشاط معين. وفى حالة تجميع الأعمال تقوم المنشأة بالإفصاحات طبقاً لما ورد فى معيار المحاسبة المصرى رقم (29) الخاص بتجميع الاعمال.

(ى) التغيرات فى الالتزامات والأصول المحتملة منذ تاريخ آخر ميزانية سنوية

أمثلة الافصاح في القوائم الدورية

(أ) قيمة تخفيض المخزون إلى صافى القيمة البيعية وقيمة أى إلغاء لهذا التخفيض.
و(ب) الاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة أو أى أصول أخرى ، وقيمة أى رد لهذه الخسائر.
و(ج) إلغاء أى مخصص مكون لتكلفة إعادة الهيكلة.
و(د) اقتناء أو استبعاد الأصول الثابتة.
و(هـ) التزامات شراء الأصول.
و(و) تسوية أية نزاعات أو قضايا.
و(ز) تصحيح أى خطأ بالقوائم المالية السابقة.
و(ح) عدم سداد التزام أو قرض أو أية مخالفة لاتفاقية لم يتم تصحيحها فى تاريخ الميزانية أو فى تاريخ سابق لها .
و(ط) معاملات الأطراف ذوى العلاقة.

الفترات المطلوب إعداد قوائم مالية دورية عنها(سيرد مثال توضيحى)

تتضمن التقارير الدورية(المختصرة أو الكاملة) للفترات ما يلى:

(أ) الميزانية فى تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية و ميزانية مقارنة فى تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.

(ب) قائمة الدخل عن الفترة الدورية الحالية و على أساس مجمع من بداية السنة المالية حتى تاريخه مع قوائم الدخل المقارنة عن الفترات الدورية المقابلة (الحالية وحتى تاريخه) خلال السنة السابقة مباشرة .

(ج) قائمة التغير فى حقوق الملكية على أساس مجمع من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مع قائمة مقارنة عن الفترة المقابلة فى السنة المالية السابقة مباشرة .

(د) قائمة التدفقات النقدية على أساس مجمع من بداية السنة المالية الحالية حتى تاريخه مقارنة بنفس الفترة المقابلة فى السنة المالية السابقة مباشرة.

الاعتراف والقياس
نفس السياسات المحاسبية السنوية

الإيرادات الموسمية أو الدورية أو العرضية

- لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات التى تحصل بصفة موسمية أو دورية أو عرضية خلال السنة المالية فى تاريخ نهاية الفترة الدورية إذا كان التأجيل أو التعجيل غير مناسب فى نهاية السنة المالية للمنشأة.

ومن أمثلة تلك الإيرادات التوزيعات عن الأسهم و الإتاوات والمنح الحكومية بالإضافة إلى كثير من الإيرادات التى تحصل عليها بعض المنشآت بإنتظام وثبات فى فترات دورية معينة خلال السنة المالية و لا تحصل عليها خلال الفترات الدورية الأخرى، ومن أمثلة ذلك الإيرادات الموسمية لتجار التجزئة، ويعترف بهذه الإيرادات فقط عند تحققها.

التكاليف المتكبدة المتقلبة خلال السنة المالية

- يتم تعجيل أو تأجيل التكاليف المتكبدة والمتقلبة خلال السنة المالية لأغراض إعداد القوائم المالية الدورية فقط إذا كان من المناسب تعجيل أو تأجيل هذا النوع من التكلفة فى نهاية السنة المالية.

مثال توضيحى

منشأة تنشر تقارير مالية دورية نصف سنوية

تنتهى السنة المالية فى 31 ديسمبر ، وتقوم المنشأة بعرض القوائم المالية التالية (مختصرة أو كاملة) فى تقريرها المالى الدورى نصف السنوى فى 30 يونيو 2001 .

الميزانية فى	30 يونيو 2001	31 ديسمبر 2000
قائمة الدخل		
6 شهور نتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000
قائمة التدفقات النقدية		
6 شهور تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000
قائمة التغير فى حقوق الملكية		
6 شهور تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000

منشأة تنشر تقارير مالية دورية ربع سنوية

تنتهى السنة المالية للمنشأة فى 31 ديسمبر ، وتقوم المنشأة بعرض القوائم المالية مختصرة أو كاملة) فى تقريرها المالى الدورى ربع السنوى فى 30 يونيو 2001 .

الميزانية فى	30 يونيو 2001	31 ديسمبر 2000
قائمة الدخل		
6 شهور تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000
قائمة التدفقات النقدية		
6 شهور تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000
شهور 3تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000
قائمة التغير فى حقوق الملكية		
6 شهور تنتهى فى	30 يونيو 2001	30 يونيو 2000

معيار المحاسبة المصرى رقم (32)

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة

المحتويات

1. هدف المعيار
2. تعريفات
3. نطاق المعيار
4. التبويب
5. القياس
6. العرض والإفصاح
7. مثال

هدف المعيار

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسلوب المحاسبة بالنسبة للأصول المحتفظ بها لغرض البيع وكيفية عرض العمليات غير المستمرة والإفصاح عنها ويتطلب هذا المعيار ما يلي:
- قياس الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل، مع التوقف عن حساب اي اهلاك لها .
- وعرض الأصول التى تستوفى هذه الشروط منفصلة فى صلب الميزانية و عرض نتائج العمليات غير المستمرة منفصلة في قائمة الدخل .

تعريفات

تعريفات

1. **الأصل المتداول :**

- يتوقع أن يتم استرداده أو من المزمع بيعه أو استهلاكه فى دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .
- أو يكون قد تم اقتناؤه منذ البداية بغرض الاتجار فيه .
- أو يكون من المتوقع استرداده خلال أثنى عشر شهراً بعد تاريخ الميزانية .
- أو أن يكون نقدية أو فى حكم النقدية .

2. **العمليات غير المستمرة :**

- أحد عناصر المنشأة يكون إما قد تم التصرف فيه أو تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع و يمثل :
  - خطاً تجارياً كبيراً مستقلاً أو منطقة جغرافية للعمليات .
  - أو جزءاً من خطة واحدة منسقة للتصرف فى خط تجارى كبير مستقل أو منطقة جغرافية للعمليات .
  - أو شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.

3- المجموعة الجارى التخلص منها :

- مجموعة الأصول المزمع التصرف فيها بطريق البيع أو غير ذلك، مجتمعة كمجموعة فى صفقة واحدة، والالتزامات المتصلة مباشرة بتلك الأصول التى من المزمع نقل ملكيتها فى الصفقة.

4- القيمة العادلة:

- هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

نطاق المعيار

نطاق المعيار

- تسرى **متطلبات التبويب والعرض** على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها وعلى جميع مجموعات أصول المنشأة التى سيتم التخلص منها.
- تسرى **متطلبات القياس** فى هذا المعيار على الأصول غير المتداولة المعترف بها و المجموعات التى سيتم التخلص منها.

تبويب الأصول غير المتداولة
(أو المجموعات الجارى التخلص منها)
كأصول محتفظ بها لغرض البيع

التبويـــــب

- تبوب المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارى التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية ، بشكل أساسى ، من صفقة بيع وليس من الاستمرار فى استخدامها .

- يجب أن يكون الأصل (أو المجموعة الجارى التخلص منها) متاحاً للبيع الفورى بحالته التى يكون عليها بدون أية شروط إلا شروط البيع التقليدية والمعتادة لتلك الأصول و يجب أن يكون احتمال بيعها عال.

- **حتى يكون احتمال البيع عاليا:**

- يجب أن يلتزم المستوى الإدارى المناسب بخطة البيع.
- يجب أن يكون هناك برنامج نشط لتحديد المشترى.
- يجب أن يكون قد تم البدء فى إتمام الخطة.
- يجب أن يتم التسويق الجاد والنشط للأصل لبيعه بسعر معقول يتناسب مع قيمته العادلة.
- يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفى عملية البيع خلال عام من تاريخ التبويب.
- يجب أن تشير الإجراءات المتخذة الى عدم احتمال التراجع عن هذه الخطة.

- أن تمديد المدة اللازمة لإتمام البيع لا تحول دون تصنيف الأصل(المجموعة الجارى التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع إذا ما كان التأخير راجعاً إلى أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة المنشأة .

- عندما تشترى المنشأة أصلاً غير متداول (مجموعة جارى التخلص منها) بغية التصرف فيه لاحقاً ليس إلا, عليها تبويبه كأصول محتفظ بها لغرض البيع اعتباراً من تاريخ شرائه ، ويقتصر هذا التصرف على استيفاء شرط العام الواحد وعلى توقع استيفاء أى شرط من الشروط الأخرى خلال فترة قصيرة لاحقة على الشراء (عادة ثلاثة أشهر).

قياس الأصول غير المتداولة
(أو المجموعات الجارى التخلص منها)
والمبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع

القيـــاس

- تقيس المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارى التخلص منها) والمبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل .

الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى القيمة وعكسها

- تقوم المنشأة بقيد الخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصول بالنسبة لأى تخفيض للقيمة العادلة للأصل (أو المجموعة الجارى التخلص منها) مخصوماً منها تكاليف البيع.
- على المنشأة الاعتراف بالأرباح الناجمة عن أية زيادة لاحقة فى القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف بيع الأصل ، ولكن دون أن يتجاوز ذلك مقدار خسارة الانخفاض المتراكمة التى سبق الاعتراف بها من قبل.
- لا يجوز للمنشأة حساب قيمة إهلاك (أو استهلاك) لأى من الأصول طالما أنها مبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع .

التغييرات فى خطة بيع أصول

- إذا قامت المنشأة بتبويب الأصل على أنه محتفظ به لغرض البيع ولكن الشروط السابق الإشارة إليها لم تعد موجودة، يجب على المنشأة أن تتوقف عن تبويب الأصل على أنه محتفظ به لغرض البيع.
- على المنشأة أن تقوم بقياس الأصل غير المتداول الذى يتم التوقف عن تبويبه كأصل محتفظ به لغرض البيع بأى من القيمتين التاليتين أيهما أقل :

- القيمة الدفترية قبل تبويب الأصل (أو المجموعة الجارى التخلص منها) كأصل محتفظ به لغرض البيع ، مع تعديلها بأى إهلاك أو استهلاك أو إعادة تقييم كان من الممكن أن يتم الاعتراف به إذا لم يكن قد تم تبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع .
- أو قيمة الأصل القابلة للاسترداد فى تاريخ القرار التالى بعدم البيع.

العرض والإفصاح

العرض والإفصاح

على المنشأة أن تعرض وتفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة والاستبعادات التى تجرى على الأصول غير المتداولة أو المجموعات الجارى التخلص منها.

عرض العمليات غير المستمرة (على المنشأة أن تفصح عن) :

(أ) مبلغ واحد فى صلب قائمة الدخل يتضمن مجموع

1. أرباح العمليات غير المستمرة أو خسائرها .

و 2. الأرباح أو الخسائر الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو عن التصرف فى الأصول أو المجموعات الجارى التخلص منها و التى تتألف منها العملية غير المستمرة.

(ب) تحليل المبلغ الواحد المذكور فى الفقرة "أ" و تقسيمه إلى :

1. إيـرادات العمليـات غيـر المـستمرة و مـصروفاتها و أرباحهـا أو خسائرها .
2. الأربـاح أو الخـسائر المعتـرف بهـا عنـد القيـاس بالقيمـة العادلـة مخـصوماً منهـا تكـاليف البيـع ، أو عنـد التـصرف فـى الأصـول أو المجموعات الجارى التخلص منها التى تتشكل منها العملية غير المستمرة.

- و يجوز عرض التحليل المذكور فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو فى صلب قائمة الدخل، وإذا تم عرض التحليل فى صلب قائمة الدخل، يتم عرضه مستقلا عن العمليات المستمرة.

(ج) صـافى التـدفقات النقديـة المتعلقـة بكـل مـن أنـشطة التـشغيل والاستثمار والتمويل الخاصة بالعمليات غير المستمرة . ويجوز عرض هذه الإفصاحات إما فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو فى صلب القوائم المالية .

الأرباح أو الخسائر المتصلة بالعمليات المستمرة :

يتم إدراج أية أرباح أو خسائر عند إعادة قياس أصل غير متداول (أو مجموعة جارى التخلص منها) والمبوب على أنه محتفظ به لغرض البيع و لا يستوفى شروط العملية غير المستمرة فى قائمة الأرباح و الخسائر الناشئة عن العمليات المستمرة .

عرض أصل غير متداول أو مجموعة جارى التخلص منها والمبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع :

- تقوم المنشأة بعرضها مستقلة عن سائر الأصول فى الميزانية و كذلك الالتزامات يتم عرضها مستقلة عن الالتزامات الأخرى فى الميزانية، ولا يتم إجراء مقاصة بين تلك الأصول والالتزامات وعرضها كمبلغ واحد .

مـثـال

تتخصص شركة سيناء فى منتجات المعسكرات والرحلات وتعمل من خلال ثلاثة قطاعات هى التغذية، الملابس، المعدات، وبسبب ارتفاع تكلفة العمالة، فإن قطاع الأغذية تكبد خسائر تشغيل كبيرة، لذا قررت الإدارة إغلاق هذا القسم ووضعت خطة التوقف، وفى أول مايو 2005 وافق مجلس الإدارة وأعلن فورًا عن الخطة الرسمية، وقد تم الحصول على البيانات التالية من السجلات المحاسبية للسنة المالية والسنة السابقة المنتهية فى 30 يونيه (الأرقام بالألف جنيه).

بيان	عام 2005			عام 2004		
	غذاء	ملابس	معدات	غذاء	ملابس	معدات
الإيرادات	470	1600	1540	500	1270	1230
تكلفة المبيعات	350	500	510	400	400	500
تكاليف البيع والتوزيع	40	195	178	20	185	130
مصاريف إدارية	70	325	297	50	310	200
مصاريف تشغيل أخرى	30	130	119	20	125	80
مصروف الضرائب أو (وفر)	(6)	137	124	3	80	90

وفيما يلى التكاليف الإضافية والمرتبطة بصورة مباشرة بقرار التوقف ولم يتم إدراجها فى الجدول أعلاه :

- المصروفات المتكبدة وقعت بين أول مايو 2005 و30 يونيه 2005.
- مخصص مدفوعات التوقف 85000 جنيه.

موازنة السنة المنتهية فى 30 يونيه 2006

تكاليف مباشرة أخرى	73000
مدفوعات التوقف	12000
ديون معدومة	4000

- التقييم الملائم للقدرة على الاسترداد الخاصة بالأصول فى قسم الغذاء وفقًا لشروط معيار اضمحلال قيمة الأصول، أدت إلى الاعتراف بخسارة انخفاض قدرها 19000 جنيه والتى أدرجت ضمن مصاريف التشغيل الأخرى أعلاه.

- وبصرف النظر عن أى معلومات تتطلبها قوائم مالية أخرى، فإن قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 يونيه 2005 سوف يتم عرضها كما يلى :

شركة سيناء
قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 يونيه 2005

(المبالغ بالألف جنيه)

بيـــــــــــان	2005	2004
العمليات المستمرة (الملابس والمعدات)		
الإيرادات	3 140	2 500
تكلفة المبيعات	(1 010)	(900)
مجمل الربح	2 130	1 600
تكاليف البيع والتوزيع	(373)	(315)
مصاريف إدارية	(622)	(510)
مصاريف تشغيلية أخرى	(249)	(205)
الربح قبل الضرائب	886	570
مصروف ضرائب الدخل	(261)	(170)
صافى الربح عن الفترة	625	400
العمليات غير المستمرة (المتوقفة)	(99)	7
صافى الربح الكلى للمنشأة عن الفترة	526	407

تفاصيل عن الإيضاحات الواردة فى القوائم المالية

(المبالغ بالألف جنيه)

بيـــــــــــان	2005	2004
العمليات غير المستمرة (المتوقفة)		
الإيرادات	470	500
تكلفة المبيعات	(350)	(400)
مجمل الربح	120	100
تكاليف البيع والتوزيع	(40)	(20)
مصاريف إدارية	(70)	(50)
مصاريف تشغيلية أخرى (30 – 19)	(11)	(20)
خسائر انخفاض القيمة	(19)	--
مدفوعات التوقف	(85)	--
(الخسارة) الربح قبل الضريبة	(105)	10
وفورات ضريبة الدخل أو (المصروف)	6	(3)
صافى (الخسارة) الربح عن الفترة	(99)	7

معيار المحاسبة المصرى رقم (28)
IAS 37
المخصصات والاصول والالتزامات المحتملة

هدف المعيار ونطاق المعيار

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى التأكد من تطبيق شروط مناسبة للاعتراف والقياس للمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وأنه قد تم الإفصاح بمعلومات كافية عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ليتمكن مستخدم القوائم المالية من تفهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها .

نطاق المعيار

1 - يطبق هذا المعيار بواسطة جميع المنشآت فى المعالجة المحاسبية للمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة فيما عدا :

(أ) البنود التي تنتج عن العقود تحت التنفيذ إلا إذا كان العقد (محمل بخسارة).

(ب) البنود التي تم تغطيتها بواسطة معيار محاسبى مصرى آخر

تعريفـــــات

المخصص هو التزام غير محدد المدة ولا المقدار.

الالتزام هو التزام حال على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي والذي يتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية .

الحدث الملزم هو الحدث الذي يؤدى إلى خلق التزام قانوني أو حكمى والذي يترتب عليه عدم وجود بديل واقعى للمنشأة إلا تسوية هذا الالتزام.

الالتزام القانونى هو الالتزام الذي ينشأ من :

(أ) عقد (من خلال شروطه الصريحة أو الضمنية).

(ب) حكم قضائى.

(ج) أى تطبيق آخر للقانون.

الالتزام الحكمى هو الالتزام الذي ينشأ من تصرفات المنشأة التى :

(أ) من واقع قواعد ثابتة وفقاً للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة أو من واقع مستند محدد تكون المنشأة قد أقرت فيه للغير أنها تقبل مسئولية معينة .

و(ب) نتيجة لذلك قامت المنشأة بتكوين توقع للجزء الذى لن يتحمله الغير لإخلاء هذه المسئوليات .

الالتزام المحتمل

(أ) هو التزام ممكن أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد والذى لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة.

أو (ب) التزام حال نشأ عن أحداث فى الماضى ولم يتم الاعتراف به لأنه ليس من المتوقع أن يكون هناك تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية للمنشأة لتسوية هذا الالتزام.

أو (ج) لا يمكن قياس قيمة الالتزام بطريقة يمكن الاعتماد عليها بصورة كافية.

الأصل المحتمل:

هو أصل ممكن أن ينشأ عن أحداث ماضية و سوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد والذى لايكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة.

العقد المحمل بخسارة:

هو العقد الذي تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزامات العقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من هذا العقد.

إعادة الهيكلة:

هو برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة المنشأة والتى تؤدى إلى تغيير جوهري في :

(أ) نطاق النشاط الذى تقوم به المنشأة.

أو (ب) الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط المنشأة.

المخصصات والالتزامات الأخرى

الالتزامات المحتملة

- لا تعترف المنشأة بالالتزام المحتمل.
- يتم الإفصاح عن الالتزام المحتمل، ما لم تكن إمكانية حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية مستبعدة.
- عندما تكون المنشأة ملتزمة بالتزام مشترك ومتعدد ، فإن الجزء من الالتزام الذى يتوقع أن يتحمله أطراف أخرى يتم معالجته كالتزام محتمل ، وتعترف المنشأة بمخصص للجزء من الالتزام الذى يكون من المرجح أن يحدث عنه تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية .

الأصول المحتملة

- لا تعترف المنشأة بالأصل المحتمل.

- تنشأ الأصول المحتملة عادة من أحداث غير مخططة أو غير متوقعة والتى ينشأ عنها احتمال تدفق داخل لمنافع اقتصادية للمنشأة . مثال ذلك : دعوى قضائية تقوم المنشأة برفعها من خلال الإجراءات القانونية ، فى حين أن نتيجة ذلك غير مؤكدة .

تطبيق قواعد الاعتراف والقياس

1- خسائر التشغيل المستقبلية

لا يجوز الاعتراف بمخصصات لمواجهة خسائر التشغيل المستقبلية .

2- العقود المحملة بخسارة

إذا كان لدى منشأة عقد محمل بخسارة فيعترف بالالتزام الحالى فى ظل ذلك العقد ويتم قياسه كمخصص.

يمكن إلغاء العديد من العقود (مثل بعض أوامر توريد المشتريات الروتينية) بدون سداد تعويض للطرف الآخر ، ولذلك لا يكون هناك التزام. وينشأ عن عقود أخرى حقوق والتزامات لطرفى التعاقد ، فعندما تكون هناك أحداث تجعل هذا العقد "عقد محمل بخسارة" فإن العقد يقع فى نطاق ذلك المعيار و يكون من الواجب الاعتراف بالالتزام الموجود. أما العقود غير المحملة بخسارة فتقع خارج نطاق هذا المعيار.

القيمة الحالية

- عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود هاماً ، فإن قيمة المخصص يجب أن تكون بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع أن يتم طلبها لتسوية الالتزام .
- يستخدم معدل (أو معدلات) الخصم قبل الضرائب الذى يعكس (تعكس) تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام، ولا يجوز أن تعكس معدل (معدلات) الخصم المخاطر التى تم تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها.

المعالجات المحاسبية

المخصصات والالتزامات المحتملة

هناك التزام حال والـذى من المتوقـع أن يتطلـب تدفقا خارجا من الموارد .	من الممكن أن يكـون هنـاك التزام محتمـل أو أن يكـون هناك التزام حال و لكن لـيس من المتوقع وجود تدفق خارج من الموارد.	من الممكن أن يكون هناك التزام محتمل أو أن يكون هناك التزام حال ويكـون احتمال التدفق الخارج من الموارد مستبعداً.
يكون مخصص	لا يكون مخصص	لا يكون مخصص
مطلوب إفـصاحات عـن المخصص	مطلـوب الإفـصاحات عـن الالتزام المحتمل .	غير مطلوب الإفصاح .

الأصول المحتملة

كنتيجة لأحداث ماضية ، قد يكون هناك أصول سوف يتم تأكيد وجودها فقط بحدوث أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة و التى لا تكون بأكملها تحت سيطرة المنشأة .		
تدفق المنافع الاقتصادية الداخل مؤكد	تدفق المنافع الاقتصادية الداخل متوقع ، ولكن غير مؤكد	التدفق الداخل غير متوقع
الأصل محتمل. مطلوب الافصاح	لا يعترف بالأصل مطلوب الافصاح	لا يعترف بالأصل الافصاح غير مطلوب

مثـــال 1:-

المنازعات القضائية

- توفى عشر أشخاص بعد حفل زواج فى عام 2005 نتيجة لطعام مسمم من المنتجات المباعة من منشأة ، تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنشأة ولكن المنشأة اعترضت على الالتزام.
- حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية عن العام المنتهى فى 31 ديسمبر 2004 بغرض إصدارها ، يرى المستشار القانونى للمنشأة أنها لن تكون عرضة لأية مسئولية عن تلك الأضرار ، وعند إعداد القوائم المالية فى 31 ديسمبر 2005 ، بناء على التطورات التى حدثت بالقضية يرى المستشارون القانونيون أن المنشأة ربما تخسر تلك القضايا وتصبح ملزمة بالتعويض عن الاضرار الناتجة .

فى 31 ديسمبر 2004

الالتزام الحالى الناشئ عن حدث ماض ملزم : بناءً على الأدلة المتاحة عند اعتماد القوائم المالية فى ذلك التاريخ لم يكن هناك ما يشير إلى أيه التزامات محتملة قد تنشأ على المنشأة .

الاستنتاج : لا يكون مخصص. ويتم الإفصاح عن الأحداث كالتزام محتمل ما لم يكن الاحتمال مستبعداً لأى تدفق خارج .

فى 31 ديسمبر 2005

الالتزام الحالى الناشئ عن حدث ماض ملزم : بناءً على الدلائل المتاحة فى هذا التاريخ فإنه يوجد التزام حال. تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية فى التسوية : متوقع

الاستنتاج : يعترف بالمخصص كأفضل تقدير لقيمة تسوية الالتزام

مثـــال 2:-

قامت الشركة الدولية للمبيدات بعمل حملة اعلانية وكان شعارها : افضل صديق لربة المنزل ، مما دفع المنظمة العربية لحماية حقوق المرأة لرفع دعوى قضائية تطالب بتعويض 600 الف جنيه لانه يحط من كرامة المرأة ،ويرى الممثل القانونى للشركة ان هناك احتمال 75% ان يتم رفض الدعوى واحتمال 25% نجاح الدعوى.

التزام حالى نتيجة لحدث ماضى: تشير الادلة المتاحة بواسطة الخبراء الى ان الاحتمال الاكبر هو عدم وجود التزام حالى فى تاريخ الميزانية العمومية،وان هناك احتمال بنسبة75% ان المطالبة سيتم رفضها ولم يقع حدث ملزم.

الاستنتاج: لايتم الاعتراف بمخصص ، ويتم الافصاح عن المسالة كالتزام محتمل مالم يتم اعتبار احتمال 25% بعيد الحدوث.

مثـــال 3:-

شركة مرسيدس بنز متخصصة فى تصنيع وصيانة السيارات الرياضية الفاخرة ، وخلال السنة الجارية تم تصنيع وبيع 45 سيارة رياضية ، تم اكتشاف عيب خطير فى الية القيادة.

وقد تم ابلاغ العملاء ال 45 بالعيب وطلب منهم احضار سيارتهم لاصلاح العيب مجانا، وسوف تبلغ التكلفة التقديرية لسحب السيارات 450 الف يورو.

وقد قبلت الشركة الصانعة لالية القيادة وهى مقيدة فى البورصة وتملك اموالا كافية ، تحمل مسئولية العيب وتعهدت بتعويض شركة مرسيدس بنز عن كل التكاليف التى تكبدتها بهذا الشان.

التزام حالى نتيجة لحدث ماضى فى الالتزام التقديرى او الاستدلالى ناشىء من بيع سيارات معيبة.

الاستنتاج : تدفق المنافع الاقتصادية الى الخارج يتجاوز حدود اى شك معقول ، ولذلك يتم الاعتراف بمخصص ومع ذلك حيث ان من المؤكد فعلا ان كل المصروفات سيتم تعويضها بواسطة صانع الية القيادة ، يتم الاعتراف باصل منفصل فى الميزانية العمومية، وفى قائمة الدخل، يمكن بيان النفقة المتصلة بالمخصص صافية من المبلغ المعترف به للتعويض.

معيار المحاسبة المصرى رقم (24)

IAS 12

ضرائب الدخل

المحتويات

- مقدمة
- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- تعريفـــات
- الفروق المؤقتة / الفروق الدائمة
- الاساس الضريبى
- فروق مؤقتة خاضعة للضريبة
- فروق مؤقتة قابلة للخصم
- القياس
- الافصاح
- القيود المحاسبية
- مثال توضيحى

هدف المعيار

تحديد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل وكيفية المحاسبة عن الآثار المترتبة على الضرائب الجارية والمستقبلية.

أن أحد شروط الاعتراف بالاصل أو الالتزام فى القوائم المالية هو توقع المنشأة استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لذلك الاصل أو الالتزام.

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار فى المحاسبة عن ضرائب الدخل.

لاغراض هذا المعيار تتضمن ضرائب الدخل:-

1- كل الضرائب المحلية والأجنبية التى تفرض على الربح الضريبى.

2- ضرائب الدخل الأخرى مثل الضرائب المخصومة من المنبع.

تعريفـــات

الربح أو الخسارة المحاسبية:-

هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب.

الربح الضريبى (الخسارة الضريبية):-

هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع الضريبى.

العبء الضريبى (الضرائب المستردة):-

هو القيمة الاجمالية التى تدخل فى تحديد صافى ربح أو خسارة الفترة والمتعلقة بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة.

الضريبة الجارية:-

هى قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد) المرتبطة بصافى الربح الضريبى (الخسارة الضريبية) للفترة.

الالتزامات الضريبية المؤجلة:-

هى قيمة ضرائب الدخل التى يستحق سدادها فى الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة.

الاصول الضريبية المؤجلة:-

هى قيمة الضرائب التى يستحق إستردادها فى الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ:-

أ - الفروق المؤقتة المخصومة.
ب- الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة للفترات التالية.
جـ- الخصم الضريبى غير المستخدم والمرحل للفترات التالية.

الفروق المؤقتة والفروق الدائمة

الفروق المؤقتة:-

أ - فروق مؤقتة خاضعة للضريبة.

ب - فروق مؤقتة قابلة للخصم.

الفروق الدائمة:-

هى التى تمثل الاختلاف الدائم عند إعداد الاقرار الضريبى.

الاساس الضريبى

- الاساس الضريبى للأصل.
- الاساس الضريبى للالتزام.

فروق مؤقتة خاضعة للضريبة

1- عند زيادة القيمة الدفترية للأصل عن الاساس الضريبى.
2- الاهلاك الضريبى.
3- إعادة تقييم الاصول.
4- فروق مؤقتة أخرى.
5- تجميع الاعمال.
6- الشهرة عند تجميع الاعمال.

فروق مؤقتة قابلة للخصم

1- عند زيادة الاساس الضريبى عن القيمة الدفترية للأصل.
2- الخسائر الضريبية المرحلة والحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم.
3- الاستثمارات فى شركات تابعة والفروع والشركات الشقيقة والحصص فى المشروعات المشتركة.
4- التغيرات فى أسعار الصرف.

القيـــاس

يتم قياس الاصول والالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة باستخدام أسعار الضريبة طبقاً لقانون الضرائب الحالى رقم (91) لسنة 2005.

الافصـــاح

ضريبة الدخـل:-

الضريبة على الدخل (الضريبة الحالية):-

طبقاً لصدور قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية والذى أدى بدوره إلى إحتساب الضريبة على الدخل على صافى الأرباح الخاضعة للضريبة من واقع الإقرار الضريبى المنصوص عليه فى القانون وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية على أن يتم تحميل قائمة الدخل بها بالاضافة الى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

الضريبة المؤجلة:-

- نظراً لتغير طبيعة المحاسبة الضريبية فى مصر نتيجة لصدور قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والذى ألزم الشركات بتقديم إقراراً ضريبياً سنوياً معد طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية، مما ترتب عليه إمكانية تطبيق ما ورد بشأن الضرائب المؤجلة بالمعيار المصرى رقم (24).
- يتم إثبات الضرائب المؤجلة بطريقة الالتزام والتى تعرف بطريقة (التزام الميزانية) والتى تركز على الفروق المؤقتة، ويقصد بها الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وبين قيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا وينتج عند إحتساب الضريبة المؤجلة بناء على هذه الطريقة، أما ضرائب مؤجلة التزام أو ضرائب مؤجلة أصول.
- على أن يتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة أصول عندما يكون هناك إحتمال مؤكد بإمكانية الاستفادة بتلك الأصول كتخفيض للربح الضريبى، وفى حالة عدم توافر درجة مناسبة من التأكد فلا يتم إثباتها.

القيود المحاسبية

1- ضريبة الدخل:-

من حـ/ ضريبة الدخل (ضريبة حالية)

الى حـ/ مصلحة الضرائب – أرصدة دائنة

2- الضريبة المؤجلة:-

أ - من حـ/ أصول ضريبية مؤجلة (الميزانية)

الى حـ/ ضرائب مؤجلة (قائمة الدخل)

أو

ب – من حـ/ ضرائب مؤجلة (قائمة الدخل)

الى حـ/ التزامات ضريبية مؤجلة (الميزانية)

الضرائب الدخلية

مثال : تم إعداد الاقرار الضريبى للشركة فى ضوء أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 ووفقاً للائحته التنفيذية. وفيما يلى ملخص لهذا الاقرار وبيانه كالتالى:-

أ - تسويات بين الربح المحاسبى والضريبة الدخلية:-

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى الربح المحاسبى		29 034 639
يضاف إليه: فروق دائمة		
خسائر رأسمالية	616 516	
مصروفات غير واجبة الخصم	1 144 247	
		1 760 763
يخصم منه : فروق مؤقتة		
فروق إهلاكات الأصول الثابتة بين الاساس المحاسبى والأساس الضريبى	10 560 192	
فروق دائمة		
أرباح رأسمالية	165 328	
إيرادات حصص فنادق ومساهمات	45 000 873	
		(55 726 393)
صافى الخسائر الضريبية		(24 930 991)
نسبة الضريبة		%20
الضرائب الدخلية		---

ب – تسويات بين سعر الضريبة طبقاً لقانون وسعر الضريبة المعدل:-

نسبة الضريبة طبقاً للقانون	%20
يضاف إليه:-	
مصروفات غير واجبة الخصم	6.06
يخصم منه:-	
فروق وإهلاكات الأصول الثابتة	(36)
يخصم منه:-	
إيرادات واجبة الخصم	(155)
نسبة الضريبة المعدلة	--

الضريبة المؤجلة

تم إحتساب الضريبة المؤجلة والذى نتج عنها الالتزام بمبلغ 2 112 038 جنيه مصرى وأصل بمبلغ 4 986 198 جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2005 وبيانه كما يلى:-

بيـــان	سعر الضريبة	جنيه مصرى	الفرق جنيه مصرى	تبويب الميزانية
فروق إهلاكات الاصول الثابتة	%20	10 560 192	2 112 038	التزام طويل الاجل
خسائر ضريبية مرحلة	%20	24 930 991	4 986 198	أصول طويلة الاجل
صافى الضريبة المؤجلة			2 874 160	

وقد تم إدراج صافى الضرائب المؤجلة ضمن الاصول طويلة الاجل بالميزانية.

الموقف الضريبى

1- ضريبة أرباح شركات الأموال.
2- ضريبة الدمغة.
3- ضريبة كسب العمل.
4- ضريبة المبيعات.

معيار المحاسبة المصرى رقم (14)
IAS 23
تكلفة الاقتراض

المحتويـــات

1. هدف المعيار
2. المعالجة القياسية
3. المعالجة البديلة المسموح بها

هدف المعيار

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض.
- يتطلب هذا المعيار بشكل عام معالجة تكاليف الاقتراض كمصروفات فور تكبدها.

المعالجة البديلة

- يسمح كمعالجة بديلة برسملة تكلفة الاقتراض التي ترجع مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض .

المعالجة القياسية

المعالجة القياسية

1. تثبت تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التى تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة .

2. يجب الإفصاح فى القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكلفة الاقتراض .

المعالجة البديلة المسموح بها

المعالجة البديلة المسموح بها

- يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل الذى يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه .

- ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبب فى خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه.

تكلفة الإقتراض المؤهلة للرسملة

- هى تكلفة الاقتراض التى كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل.
- تطرح من تكلفة الاقتراض المرسملة أى إيراد تحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة .
- يتم تخفيض أو استبعاد الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل نتيجة الرسملة عن قيمته الإستردادية من القيمة الدفترية للأصل .

حالات صعوبة ربط تكلفة الاقتراض بالأصل

- تحدد قيمة تكلفة الاقتراض التى يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة يحسب على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة
- هنا تستبعد القروض التى تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته.
- يجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التى تم تكبدها خلال تلك الفترة

بدء الرسملة

عندما :

(أ) يتم الإنفاق على الأصل.

و (ب) تكبد المنشأة تكلفة إقتراض .

و (ج) تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ فى الوقت الحالى .

لاحظ (و) ليس (أو)

التوقف عن الرسملة

- يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التى تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.
- لا يتم تعليق رسملة تكلفة الاقتراض عندما يكون التوقف المؤقت بمثابة خطوة ضرورية فى عملية إعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير مثل الفترات المطلوبة لنضج المخزون .
- يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل.
- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل و يكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقى الأجزاء الأخرى فإنه يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على الأجزاء.

مثـــال:-

الشركة حصلت على القروض الآتية خلال عام 2002 لتمويل مشروعاتها المتضمنة إنشاء مشروع مدينة سكنية:-

1- 10 000 000 جنيه مصرى قرض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 10% سنوياً خاصة بمشروع المدينة السكنية.
2- 5 000 000 جنيه مصرى قرض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 12% سنوياً خاصة بمشروع آخر.
3- 6 000 000 جنيه مصرى لمدة 4 سنوات بفائدة 8% سنوياً.
4- 4 000 000 جنيه مصرى قرض لمدة 5 سنوات بفائدة 9% سنوياً.

وقد بلغت المبالغ المنفقة على مشروع المدينة السكنية خلال عام 2002 مبلغ 18 00 000 جنيه مصرى.

المطلوب:-

تحديد تكلفة الاقتراض الواجب رسملتها على مشروع المدينة السكنية.

الحـل:-

أ ـ تكلفة الاقتراض الخاصة بالقرض الاول المخصص للمشروع

= 10 000 000 جنيه مصرى × 10% = 1 000 000 جنيه مصرى

ب ــ تكلفة الاقتراض الخاصة بالقروض الاخرى

الفائدة المحتسبة على القرض الثالث = 6 000 000 × 8% = 480 000 جم

الفائدة المحتسبة على القرض الرابع = 4 000 000 × 9% = 360 000 جم

$$\text{معدل الرسملة} = \frac{\text{تكلفة الاقتراض}}{\text{المتوسط المرجح للقروض}} \times 100$$

$$= \frac{360\,000 + 480\,000}{4\,000\,000 + 6\,000\,000} \times 100 = 8.4\%$$

نصيب المشروع = 8 000 000 × 8.4% = 672 000 جنيه مصرى

ج – تكلفة الاقتراض التى يجب رسملتها = 1 000 000+672 000 = 1 672 000 جنيه

معيار المحاسبة المصرى رقم (17)
القوائم المالية المجمعة والمستقلة
والمقابل للمعيار الدولى

IAS 27 – Consolidated and Separate Financial Statements

معيار المحاسبة المصرى رقم (17)
القوائم المالية المجمعة والمستقلة

- نطاق المعيار Scope
- تعريفات Definitions
  - السيطرة Control–
  - طريقة التكلفة Cost Method–

- نطاق القوائم المالية المجمعة
- إجراءات التجميع
- المحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات التابعة فى القوائم المالية المستقلة

- الإفصاح Disclosure

نطاق المعيار Scope

- يطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المنشآت و التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة.
- لا يتناول هذا المعيار طرق المحاسبة عن تجميع و دمج أنشطة الأعمال و أثرها على عملية التجميع بما في ذلك الشهرة الناشئة عن اندماج الأعمال (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (29) الخاص بتجميع الأعمال).
- يطبق هذا المعيار أيضاً في المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة أو فى المنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة **أو فى الشركات الشقيقة فى حالة اختيار المنشأة لعرض قوائم مالية مستقلة.**

Definitions تعريفات

- ***القوائم المالية المجمعة :***

هي تلك القوائم المالية لمجموعة و التي يتم عرضها و كأنها لمنشِأة اقتصادية واحدة.

السيطرة :

هي مدى القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة وذلك للحصول على منفعة من أنشطتها .

- ***المجموعة :***

هي الشركة القابضة و كل الشركات التابعة لها

- ***الشركة القابضة :***

هي المنشأة التي يكون لديها شركة تابعة أو أكثر .

طريقة التكلفة :

هي طريقة محاسبية يتم بناءً عليها إثبات الاستثمار بالتكلفة. و يعترف المستثمر بإيرادات الاستثمار فقط في حدود ما يستلمه المستثمر من توزيعات الأرباح المحققة للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء و تعتبر التوزيعات المستلمة بالزيادة عن تلك الأرباح بمثابة استرداد للاستثمار و يتم الاعتراف بها كتخفيض لتكلفة الإستثمار .

- ## حقوق الأقلية :

هي ذلك الجزء من ناتج التشغيل ربح أو خسارة و من صافي أصول شركة تابعة و التي تتعلق بحقوق لا تمتلكها الشركة القابضة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة.

- **الشركة التابعة :**

هي المنشأة التي تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة) وهى تشمل شركات الأفراد أيضاً.

- **القوائم المالية المستقلة Separate financial statements**

هي تلك القوائم المالية التي تقوم بعرضها الشركة القابضة المستثمرة فى شركة شقيقة أو المشاركة فى منشأة تخضع لسيطرة مشتركة **تتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات على أساس الحصة المباشرة فى الملكية و ليس على أساس نتائج الأعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها.**

نطاق القوائم المالية المجمعة

- تتضمن القوائم المالية المجمعة كافة الشركات التابعة للشركة القابضة

لا يتم استبعاد الشركة التابعة من إجراءات التجميع لمجرد كون المستثمر شركة رأس مال مخاطر أو صندوق استثمار أو أي منشأة أخرى مماثلة .

لا يتم استبعاد الشركة التابعة من إجراءات التجميع كنتيجة لاختلاف أنشطتها عن أنشطة المنشآت الأخرى في المجموعة

- ويفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة القابضة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في تلك المنشأة فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي يظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل سيطرة . و في المقابل فإن السيطرة توجد أيضاً عندما تمتلك الشركة القابضة نصف أو أقل من حقوق التصويت لمنشأة في حالة :

(أ) التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت تطبيقاً للاتفاق مع المستثمرين الآخرين .

(ب) التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية .

(ج) وجود سلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم .و أن يكون لهذا المجلس و ما في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة .

(د) وجود سلطة ترجيح على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم. و أن يكون لهذا المجلس ومن في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة .

إجراءات التجميع

- عند إعداد القوائم المالية المجمعة تقوم المنشأة بتجميع القوائم المالية للشركة القابضة مع القوائم المالية للشركات التابعة تفصيلياً بتجميع البنود المتشابهة من الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية و الإيرادات و المصروفات وذلك لتعرض القوائم المالية المجمعة المعلومات المالية عن المجموعة كما لو كانت منشأة واحدة و تتبع الخطوات التالية عند إعداد القوائم المالية المجمعة :

- **يتم استبعاد القيمة الدفترية لاستثمار الشركة القابضة فى كل شركة تابعة مع نصيب الشركة القابضة فى حقوق الملكية فى كل شركة تابعة** ***(يرجع إلى معيار المحاسبة المصرى رقم (29) الخاص بتجميع الأعمال و الذى يوضح المعالجة المحاسبية للشهرة).***

- يتم تحديد حقوق الأقلية في صافى ربح / خسارة الشركات التابعة المجمعة خلال الفترة التى تعد عنها التقارير .

- يتم تحديد حقوق الأقلية في صافى أصول الشركات التابعة المجمعة و تعرض فى القوائم المالية مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم و تتكون حقوق الأقلية فى صافى الأصول من :
  - مبلغ حقوق الأقلية فى تاريخ التجميع الأصلى محسوباً طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (29) الخاص بتجميع الأعمال.
  - نصيب الأقلية فى التغير فى حقوق الملكية من تاريخ التجميع .
- ***يتم الاستبعاد الكامل للأرصدة المعاملات و الإيرادات و المصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.***
- يتم الاستبعاد الكامل للأرصدة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة وكذا معاملات المجموعة بما فى ذلك الدخل (المبيعات) و المصروفات و توزيعات الأرباح . كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر الناتجة عن معاملات المجموعة و التى يعترف بها ضمن قيمة الأصول مثل المخزون و الأصول الثابتة.

- قد تزيد حصة حقوق الأقلية من خسائر شركة تابعة عن حقوق ملكيتهم فى تلك الشركة و فى هذه الحالة فإن تلك الزيادة بالإضافة إلى أية خسائر أخرى خاصة بحقوق الأقلية يتم تحميلها على حقوق الأغلبية فيما عدا تلك الخسائر التى يوجد على الأقلية إلزام تام على تحملها و بشرط أن تكون لديهم القدرة على عمل استثمارات إضافية لتغطية الخسائر .

و إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً مستقبلاً فإن هذه الأرباح تقيد على حقوق الأغلبية إلى المدى الذى يتم معه تغطية الخسائر التى سبق و تحملتها حقوق الأغلبية نيابة عن الأقلية .

المحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات التابعة و المنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة

- عند إعداد القوائم المالية المستقلة فانه يتم المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة و فى المنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة غير المبوبة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع (أو المبوبة ضمن مجموعة الأصول المراد التصرف فيها و المبوبة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة :
  - (أ) بالتكلفة
  - (ب) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (26) الخاص بالأدوات المالية الاعتراف و القياس.

- و يتم تطبيق نفس المعالجة المحاسبية بالنسبة لكل فئة من فئات الاستثمارات . أما بالنسبة للاستثمارات فى شركات تابعة و فى المنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة و فى شركات شقيقة مبوبة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع (أو الاستثمارات المثبتة ضمن الأصول التى يتم التصرف فيها و المبوبة كاستثمارات محتفظ بها بغرض البيع) فيتم معالجتها طبقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة .

معيار المحاسبة المصرى رقم (29) تجميع الأعمال

- *104- يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كانت قيمتها الاستردادية أقل من قيمتها الدفترية ويجب توزيع خسارة الاضمحلال في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأصول الوحدة طبقاً للترتيب التالي:*
- *(أ) تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد (أو وحدات توليد النقد).*
- *(ب) ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.*
- *و يجب معاملة هذه التخفيضات في القيمة الدفترية على أنها خسائر اضمحلال في قيمة الأصول الفردية وكذلك الاعتراف بها بموجب الفقرة "60".*
- *60 – يجب الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل في الحال*

الإفصاح Disclosure

- **يتم الإفصاح عما يلى فى القوائم المالية المجمعة**

- طبيعة العلاقة بين الشركة الأم و الشركة التابعة عندما لا تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر (عن طريق شركات تابعة) أكثر من 50% من حق التصويت .
- أسباب عدم اعتبار الملكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة أخرى لنسبة تزيد عن 50% من حق التصويت أو حق التصويت المرتقب أنها تمثل سيطرة .
- تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة التابعة عند استخدام هذه القوائم لإعداد القوائم المالية المجمعة و عندما يختلف هذا التاريخ أو تكون هذه القوائم عن فترة مختلفة عن تواريخ الشركة القابضة و أسباب استخدام تواريخ أو فترات إصدار مختلفة ، و طبيعة ومدى القيود الهامة و الجوهرية على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال إلى الشركة الأم فى صورة أرباح نقدية أو القدرة على سداد القروض أو السلف (على سبيل المثال القيود الناشئة عن عقود الاقتراض أو بعض الشروط و الأحكام التنظيمية).

تابع الإفصاح

عند إعداد قوائم مالية مستقلة لشركة قابضة قد اختارت طبقاً للفقرة "10" عدم إعداد قوائم مالية مجمعة ينبغى أن تفصح هذه القوائم المالية المستقلة عما يلى :

- إن هذه القوائم المالية مستقلة و أنه قد تم ممارسة حق الإعفاء من تجميع القوائم المالية و كذلك الإفصاح عن اسم ومقر المنشأة أو الدولة التى تم فيها تأسيس المنشأة و التى صدرت فيها قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية للاستخدام العام و العنوان الذى من خلاله يمكن الحصول على هذه القوائم المالية المجمعة
- بيان بالاستثمارات الهامة فى الشركات التابعة و المنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة و يتضمن الاسم ودولة المنشأ أو الدولة المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية .
- بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات التى وردت فى (ب) بعاليه.

تابع الإفصاح

عند قيام شركة قابضة (خلاف الشركة القابضة التى وردت فى الفقرة "41") أو شريك لديه حصة فى منشأة تخضع لسيطرة مشتركة أو مستثمر فى شركة شقيقة بإعداد قوائم مالية مستقلة ينبغى أن تفصح هذه القوائم المستقلة عما يلى :

- أن هذه القوائم المالية مستقلة.
- بيان بالاستثمارات الهامة فى الشركات التابعة و المنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة و الشركات الشقيقة بما فى ذلك الاسم ودولة المنشأ أو المقر و نسبة حصة الملكية و نسبة حق التصويت إذا كانت تختلف عن نسبة حق الملكية .
- و بيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات الواردة فى (ب) بعاليه.
- وكذلك الإفصاح عن القوائم المالية الأخرى المعدة طبقاً للفقرة "9" من هذا المعيار وكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (18) ورقم (27).

معيار المحاسبة المصرى رقم (7)
IAS 10
الأحداث التالية لتاريخ الميزانية

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. التحقق والقياس
4. الافصاح

1. هدف المعيار

(أ) يهدف هذا المعيار إلى توضيح الاتى :-

* متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بناءً على أحداث تالية لتاريخ الميزانية .
* الإفصاحات التى يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية وكذلك عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية.

(ب) كما يتطلب المعيار ايضاً عدم قيام المنشأة بإعداد القوائم المالية على أساس الاسمرارية إذا كانت هناك أحداث تالية لتاريخ الميزانية تشير إلى أن فرض الاستمرارية ليس مناسباً.

2- نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار فى المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية،وهى الأحداث التى تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية سواء كانت تلك الأحداث فى صالح المنشأة أو فى غير صالحها .

تلتزم الشركات بتقديم القوائم المالية للمساهمين لاعتمادها بعد أن يكون قد تم إصدار القوائم المالية و بهذا فإن القوائم المالية تكون قد تم إصدارها فى تاريخ إصدارها من الإدارة وليس فى تاريخ اعتماد القوائم المالية من قبل المساهمين.

3- التحقق والقياس

يمكن تحديد نوعين من الأحداث:-

(أ) أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة فى تاريخ الميزانية و تتطلب تعديل فى القوائم المالية.

(مثال) : صدور حكم قضائى بعد تاريخ الميزانية يكشف عن وجود التزام على المنشأة وكان هذا الالتزام قائماً بالفعل فى تاريخ الميزانية وعليه فإنه يجب على المنشأة تعديل المخصصات المثبتة لمقابلة هذا الالتزام أو تكوين مخصص جديد لمقابلته ، وعدم الاكتفاء بالإفصاح فقط عن هذا الالتزام المحتمل نظراً لأن الحكم القضائى يعتبر دليلاً إضافياً.

(ب) أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديل فى القوائم المالية ، وقد تتطلب الإفصاح عنها فى القوائم المالية .

(مثال) : الانخفاض فى القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بعد تاريخ الميزانية وقبل تاريخ إصدار القوائم المالية . فالانخفاض فى القيمة السوقية هنا لا يتعلق بحالة الاستثمار فى تاريخ الميزانية ولكن يعكس ظروف حدثت خلال الفترة اللاحقة . وعلى ذلك لا تعدل المنشأة المبالغ المدرجة بالقوائم المالية.

4- الافصاح

أ - إذا أعلنت المنشأة عن توزيعات لحائزى أدوات الملكية بعد تاريخ الميزانية فإنه لا يجوز للمنشأة أن تدرج هذه التوزيعات كالتزام فى تاريخ الميزانية لأنها لا تفى بشرط التعهد الحالى . مثل هذه التوزيعات يتم الإفصاح عنها فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ب- يجب على المنشأة أن تفصح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التى قامت باعتمادها . وإذا كان لمالكى المنشأة أو الآخرين الحق فى تعديل القوائم المالية بعد إصدارها فيجب على المنشأة أن تفصح عن هذه الحقيقة.

ج- إذا حصلت المنشأة على معلومات بعد تاريخ الميزانية عن حالات كانت قائمة فى تاريخ الميزانية ، فيجب على المنشأة أن تقوم بتحديث الإفصاحات التى تتعلق بتلك الأحداث فى ضوء المعلومات الجديدة.

د - إذا كانت الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتى لا تستوجب تعديل القوائم المالية جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح وإتخاذ القرارات السليمة بناء على هذه القوائم المالية ، فيجب على المنشأة أن تفصح عن:-

(*) طبيعة الحدث.
(*) تقدير الأثر المالى للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره

معيار المحاسبة المصري رقم (25)
IAS 32

الأدوات المالية : الافصاح والعرض

المحتويـــــات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريفـــات
4. العـرض
5. الافصاح
6. اسلوب عرض الادوات المالية وموقعها وبنودها

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمى القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية .

نطاق المعيار

لا يطبق هذا المعيار على :-

أ - الحصص فى الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة .
ب -حقوق والتزامات صاحب العمل بموجب نظم مزايا العاملين.
ج - عقود التأمين .
د -الادوات المالية والعقود والالتزامات المتعلقة بمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم .

ينطبق هذا المعيار على :

- عقود شراء أو بيع البنود التى يمكن تسويتها نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة الأدوات المالية.

تعريفـــات

الأداة المالية هى أى عقد يؤدى إلى نشأة أصل مالى لمنشأة والتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

الأصل المالى هو أى أصل يكون إما:

(أ) نقدية

أو(ب) أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى

أو(ج) حق تعاقدى:

- لاستلام نقدية أو أصل مالى آخر من منشأة أخرى .

أو - لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح لمصلحة المنشأة

الالتزام المالى هو أى التزام يكون إما:

(أ) التزاماً تعاقدياً:

- لتسليم النقدية أو أصل مالى آخر إلى منشأة أخرى .

أو- لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح فى غير مصلحة المنشأة .

أداة حقوق الملكية هى أى عقد يثبت الحق فى باقى أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها .

القيمة العادلة هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

العـــــرض

الالتزامات وحقوق المساهمين

- عند الاعتراف الأولى يتعين على مصدر الأداة المالية تصنيف الأداة أو مكوناتها كأصل مالى أو التزام مالى أو أداة حقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاق التعاقدى.

- يعتبر جوهر الأداة المالية ، وليس شكلها القانونى، هو العامل المتحكم فى تصنيفها فى ميزانية المنشأة وغالباً ما يكون الجوهر والشكل القانونى متوافقين ولكن هذا ليس هو الحال دائماً فهناك بعض الأدوات المالية التى تأخذ الشكل القانونى لحقوق الملكية إلا أنها تكون التزامات فى جوهرها (مثل الاسهم القابلة للاسترداد Re-deemable Shares)

أسهم الخزينة

- إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها (أسهم خزينة) فيتم خصم تلك الأدوات من حقوق الملكية بدون الاعتراف بأى ربح أو خسارة فى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للمنشأة

الافصاح الخاص بأسهم الخزينة

يتم الإفصاح بصورة منفصلة عن أسهم الخزينة التى تحتفظ بها المنشأة وذلك إما فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

وإذا أعادت المنشأة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها من أطراف ذوى علاقة فإنها تقوم بالإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة".

التغيرات فى القيمة الدفترية للالتزام المالى

- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة بالتغيرات فى القيمة الدفترية للالتزام المالى كدخل أو مصروف فى الأرباح أو الخسائر وذلك عندما تكون تلك الأرباح / الخسائر مرتبطة بأداة تتضمن حق حاملها فى الحصة المتبقية فى أصول المنشأة مقابل نقدية أو أصل مالى أخر.
- وتقوم المنشأة بعرض أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة قياس تلك الأداة بصورة منفصلة فى صلب قائمة الدخل عندما يكون ذلك ملائماً فى شرح أداء المنشأة.

المقاصة بين أصل والتزام مالى

- يتم عمل مقاصة بين أصل مالى والتزام مالى وعرض صافى المقاصة فى الميزانية عندما ، وفقط عندما ، تكون المنشأة :

(أ) تمتلك حالياً الحق القانونى القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها

و(ب) لديها النية إما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام فى آن واحد.

الافصاح عن المخاطر

مخاطر السوق وتتضمن ثلاثة أنواع من المخاطر:

(1) *مخاطر العملة – هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة المالية بسبب التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .*

(2) *مخاطر القيمة العادلة لسعر الفائدة – هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة المالية بسبب التغير فى أسعار الفائدة فى السوق .*

(3) *مخاطر السعر – هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة المالية كنتيجة للتغيرات فى أسعار السوق بصرف النظر عما إذا كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل متعلقة بالأداة المالية أو مصدرها أو العوامل المؤثرة فى كافة الأدوات التى يتم تداولها فى السوق .*

مخاطر الائتمان

– وهى مخاطر إخفاق أحد أطراف الأداة المالية فى تسوية التزام معين مما يؤدى إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

مخاطر السيولة ويطلق عليها كذلك مخاطر التمويل

– وهى مخاطر تعرض المنشأة لصعوبات فى جمع الاموال اللازمة للوفاء بارتباطاتها المتعلقة بالأدوات المالية . وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الأصل المالى بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة .

مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة

- وهى مخاطر التغيرات فى التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير فى أسعار الفائدة فى السوق ، فعلى سبيل المثال فى حالة أداة الدين ذات الفائدة المعومة Floating rate تؤدى مثل هذه التغيرات إلى تغير فى معدل الفائدة الفعلى للأداة المالية غالباً بدون حدوث تغير مقابل فى قيمتها العادلة

التبويب

يجب أن تميز مجموعات الأدوات المالية بين البنود التى تم قياسها

- بالتكلفة أو
- التكلفة المستهلكة أو
- بالقيمة العادلة

سياسات إدارة المخاطر وعمليات التغطية

تقوم المنشأة بالإفصاح عن البنود التالية بصورة منفصلة وذلك بالنسبة لتغطية القيمة العادلة وتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافى الاستثمار فى كيان أجنبى

(أ) وصف التغطية

و(ب) وصف الأدوات المالية المحددة كأدوات تغطية وقيمها العادلة فى تاريخ الميزانية

و(ج) طبيعة المخاطر التى تم تغطيتها

و(د) بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية يجب الإفصاح عن الفترات المتوقعة للتدفقات النقدية ومتى يتوقع أن تدخل فى تحديد الأرباح أو الخسائر .

عرض القيمة الدفترية للأدوات المالية

يمكن عرض القيمة الدفترية للأدوات المالية المعرضة لمخاطر أسعار الفائدة فى صورة جداول مقسمة إلى مجموعات حسب فترة الاستحقاق أو إعادة التسعير الواردة فى العقد وذلك وفقاً للفترات التالية بعد تاريخ الميزانية:

- (1) خلال سنة واحدة أو أقل
- و(2) خلال أكثر من سنة وليس أكثر من سنتين
- و(3) خلال أكثر من سنتين وليس أكثر من ثلاث سنوات
- و(4) خلال أكثر من ثلاث سنوات وليس أكثر من أربع سنوات
- و(5) خلال أكثر من أربع سنوات و ليس أكثر من خمس سنوات
- و(6) خلال أكثر من خمس سنوات

اضمحلال القيمة

- تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة أية خسائر ناتجة عن اضمحلال القيمة التي تم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر، وذلك بالنسبة لأي أصل مالي، وبصفة منفصلة لكل مجموعة جوهرية من الأصول المالية .

معيار المحاسبة المصرى رقم (22)

IAS 33

نصيب السهم في الأرباح

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريفات هامة
4. القياس
5. العرض والافصاح

1. هدف المعيار

- توضيح المبادئ التي تستخدم في تحديد وعرض معلومات عن نصيب السهم في الأرباح.
- التركيز على عدد الأسهم على أساس أن الاتساق في تحديد المقام يمكن أن يؤدي إلى تحسين التقارير المالية.

2- نطاق المعيار

- طبق هذا المعيار علي الشركات التي تكون أسهمها العادية الحالية أو المحتملة مقيدة في أسواق الأوراق المالية المصرية وأيضاً الشركات التي في طريقها لإصدار أسهم عادية فعلية أو محتملة في سوق الأوراق المالية.
- عند عرض كل من القوائم المالية للشركة القابضة والقوائم المالية المجمعة فإن المعلومات التي يتطلبها هذا المعيار تعد وتعرض على أساس المعلومات المجمعة فقط ، و الشركات التي تختار الإفصاح عن نصيب السهم في الأرباح على أساس القوائم المالية المستقلة لها يجب أن تعرض المعلومات الخاصة بنصيب السهم في الأرباح في قائمة الدخل المستقلة الخاصة بها ولا يجب عرض تلك البيانات الخاصة بنصيب السهم في الأرباح في القوائم المالية المجمعة.

3- تعريفات هامة

الأسهم العادية: هي أداة ملكية تالية في الحقوق لكل أنواع أدوات الملكية الأخرى.

الأسهم العادية المحتملة: هي أداة مالية أو عقد قد يمنح حاملها الحق في امتلاك أسهم عادية.

الخفض: هو الانخفاض في نصيب السهم في الأرباح أو الزيادة في نصيب السهم من الخسارة والناتجة عن افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل قد تم تحويلها وأن خيارات (البيع / الشراء) قد تم استخدامها وأن الأسهم المحتملة قد تم إصدارها مع تحقق الشروط الخاصة بها.

4- القياس

1- النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

- الارباح
- العدد الاساسى للاسهم

2- النصيب المخفض للسهم فى الارباح

يعدل كلا من صافي الربح الخاص بحاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالآثار الناتجة عن كل الأسهم العادية المحتملة المسببة لهذا الانخفاض.

- الانصبة المخفضة فى الارباح
- عدد الاسهم الخافضة
- الادوات التى قد تؤدى الى خفض ربحية السهم

3- تعديل أرقام المقارنة

إذا زاد عدد الأسهم القائمة سواء منها العادية أو المحتملة نتيجة رسملة الالتزامات أو إصدار أسهم مجانية أو تجزئة الأسهم أو إذا نقص عدد هذه الأسهم نتيجة دمجها، فيجب إعادة حساب النصيب الأساسي في الأرباح والمخفض للسهم عن كل الفترات المالية المعروضة بأثر رجعي ، وإذا حدثت هذه التغيرات بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية فيجب عرض نصيب السهم في الأرباح عن الفترة وكذلك الفترات السابقة المعروضة للقوائم المالية على أساس العدد الجديد للأسهم. وإذا أدت التغيرات السابقة إلى التغيير في نصيب السهم في الأرباح، فيجب الإفصاح عن ذلك بالقوائم المالية ، وبالإضافة إلى ذلك لابد من تعديل النصيب الأساسي في الأرباح والمخفض للسهم لكل الفترات المعروضة بالآثار الناتجة عن الأخطاء والتسويات الناتجة عن التغييرات في السياسات المحاسبية.

الارباح

تمثل صافى الربح أو الخسارة يعد خصم توزيعات الاسهم الممتازة وحصص الاقلية والضرائب والبنود غير العادية.

العدد الاساسى للاسهم

تحسب عدد الأسهم العادية على أساس المتوسط المرجح لهذه الأسهم القائمة خلال الفترة

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح يعدل كلا من صافي الربح الخاص بحاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالآثار الناتجة عن كل الأسهم العادية المحتملة المسببة لهذا الانخفاض.

عدد الاسهم الخافضة

- من أجل حساب نصيب السهم فى الأرباح المخفضة يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ، بالإضافة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية، ويجب اعتبار أنه قد تم تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو إذا كان ذلك لاحقاً في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتملة.

الادوات التى فد تؤدى الى انخفاض ربحية السهم فى المستقبل

- الخيارات والتعهدات وما فى حكمها
- الادوات القابلة للتحويل
- الاسهم المشروطة
- العقود الى يتم تسويتها باسهم عادة أو نقدية
- الخيارات المشتراة
- خيارات البيع المكتوبة

5- العرض والافصاح:-

العرض

- يجب على المنشأة عرض نصيب السهم فى الأرباح الأساسية والمخفضة في قائمة الدخل والناتج عن النشاط العادى المستمر والمتعلق بحملة الأسهم بالشركة الأم و لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة ، ويجب على المنشأة عرض حصة السهم فى الأرباح الأساسية والمخفضة وإبرازها بشكل متساو عن كافة الفترات المعروضة.

الافصاح

يجب الإفصاح عما يلي:-

- المبالغ المستخدمة في بسط معادلة حساب كل من النصيب الأساسي في الأرباح والمخفض للسهم وكذلك تسوية هذه المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة للفترة على أن تتضمن تلك التسوية تأثير كل نوع من الأدوات المالية على حدة على نصيب السهم فى الأرباح.

- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في معادلة حساب كل من النصيب الأساسي في الأرباح والمخفض للسهم وكذلك التسوية بين الرقمين ، و يجب أن تعكس التسوية تأثير كل فئة من الأدوات التي قد تؤثر على ربحية السهم.

- الأدوات (متضمنة القابلة للتحويل إلى أسهم) التي قد تؤدي إلى خفض ربحية السهم في المستقبل ولكنها لم تدخل في حسبة الأسهم المخفضة لربحية السهم لأنها ليس لها تأثير في الفترة المعروضة.

11- لتحديد صافى أرباح الفترة الخاصة بحاملى الأسهم العادية يخصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح .

20- في معظم الحالات تؤخذ الأسهم في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح اعتباراً من تاريخ استحقاق مقابل هذه الأسهم (الذي يكون عادة هو تاريخ الإصدار) مثال ذلك:

(أ) لأسهم العادية النقدية التي تم سداد قيمتها وذلك من نهاية فترة السداد النقدي.

(ب) الأسهم العادية التي تصدر للمساهمين الحاليين الذين يختارون إعادة استثمار التوزيعات التي تعلنها المنشأة للأسهم العادية أو من تاريخ بدء الشركة في سداد التوزيعات.

(جـ) الأسهم العادية التي تصدر كنتيجة لتحويل أداة مديونية إلى أسهم عادية من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.

25- يعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث بخلاف تلك الناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية والتي تكون قد غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغيير مقابل في موارد المنشأة.

26- يمكن أن تصدر الأسهم العادية كما يمكن أن يخفض عدد الأسهم القائمة دون تغيير مقابل في الموارد ومثال ذلك:

(أ) الأسهم المجانية.
(ب) عنصر المنحة في أية إصدارات أخرى مثل المزايا والحقوق الممنوحة لقدامى المساهمين عند إصدار أسهم جديدة.
(جـ) تجزئة الأسهم.
(د) دمج الأسهم.

الأرباح

33- لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم في الأرباح يعدل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة والخاص بحملة الأسهم العادية بأثر كل مما يلي بعد حساب الضريبة:-

(أ) أية توزيعات أرباح للأسهم العادية المحتملة الخافضة التي تم خصمها للوصول لصافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية.

(ب) أى فائدة تم الاعتراف بها خلال الفترة والمتعلقة بالأسهم العادية المحتملة الخافضة .

(ج) أى تغيرات فى الإيرادات والمصروفات والناتجة عن تحويل الأسهم العادية المحتملة الخافضة.

مثـــال:-

- شركة الوفاء قررت مكاسب صافية قدرها 250 000 جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى 2003 وللمنشأة 125 000 سهم بقيمة جنيه واحد لكل سهم وأيضاً عدد 30 000 سهم بـ40 جنيه مصرى قيمة قابلة للتحويل لاسهم ممتازة متداولة خلال السنة. ومعدل التوزيع على الاسهم الممتازة 2 جنيه للسهم. وكل سهم من الاسهم الممتازة القابلة للتحويل يمكن تحويله الى سهمين للشركة فئة (أ) اسهم عادية، وخلال السنة لم يتم تحويل أى اسهم ممتازة من القابلة للتحويل.

ما هى المكاسب الاساسية للسهم:-

أ - 0.89 جنيه مصرى للسهم

ب - 1.52 جنيه مصرى للسهم

جـ - 1.76 جنيه مصرى للسهم

د - 2.00 جنيه مصرى للسهم

الحـل:-

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافى الدخل – توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للاسهم العادية}}$$

$$= \frac{\text{250 000 – (2جم × 30 000 سهم)}}{\text{125 000 سهم}}$$

$$= \frac{\text{190 000 جنيه مصرى}}{\text{125 000 سهم}}$$

= 1.52 جنيه مصرى للسهم

معيار المحاسبة المصري رقم (4)

قوائم التدفقات النقدية

المحتويـــات

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- أهمية عرض معلومات التدفق النقدى
- تعريفـــات
- النقدية وما فى حكمها
- معالجة حالات خاصة بقائمة التدفق النقدى
  - العوائد وتوزيعات الارباح
  - الضرائب على الدخل
  - البنود غير العادية
  - الاستثمار فى شركات تابعة وشركات شقيقة
  - التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية
- المعاملات غير النقدية
- طرق إعداد قائمة التدفق النقدى
- مثال توضيحى

هدف المعيار

- عرض معلومات عن التغيرات التاريخية فى النقدية وما فى حكمها للمنشأة وذلك عن طريق قائمة التدفق النقدى والتى تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة الى تدفقات نقدية من أنشطة:-
  - التشغيل.
  - الاستثمار
  - التمويل

نطاق المعيار

- يجب على جميع المنشآت إعداد قائمة التدفق النقدى وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
- يجب عرض هذه القائمة كجزء متمم للقوائم المالية بكل منشأة ولكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها.

أهمية عرض معلومات التدفق النقدى

- توفر قائمة التدفقات النقدية عند إستخدامها مع باقى القوائم المعلومات المالية التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم التغييرات التى حدثت فى صافى أصول المنشاة وفى هيكلها المالى بما فى ذلك درجة توافر السيولة والقدرة على سداد الديون والقدرة على التأثير على المبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية وكذا تحديد مقدرة المنشأة على توليد النقدية من الأنشطة المختلفة وإختبار العلاقة بين الربحية وصافى التدفق النقدى.

- التدفقات النقدية (الأساس النقدى) هى المبدأ الأساسى لإعداد قائمة التدفقات النقدية ومن ثم فهى تمثل التدفقات النقدية وما فى حكمها المدفوعة أو المحصلة فى أنشطة المنشاة المختلفة وبالتالى فهى لا تشمل ما يلى:
  - المعاملات غيرالنقدية مثل شراء أصول ثابتة بالأجل أو الحصول عليها من خلال عقود التأجير التمويلى وكذا إقتناء أحد الشركات عن طريق إصدار أسهم أو تحويل الديون الى حقوق الملكية.
  - الحركة بين بنود النقدية وما فى حكمها مثل تمويل النقدية من حسابات جارية لدى البنوك أو إستخدام النقدية فى شراء بعض أنواع الأستثمارات قصيرة الأجل.

تعريفـــــات

النقديـــة : تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب.

مافى حكم النقدية : هى الاستثمارات قصيرة الاجل وعالية السيولة والتى يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، والتى يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً.

التدفقات النقدية : هى التدفقات النقدية ومافى حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل : هى الانشطة الرئيسية المنتجة للايراد للمنشأة، والانشطة الاخرى التى لا تمثل أنشطة إستثمار فى حكم النقدية.

أنشطة الاستثمار : هى أنشطة إقتناء وإستبعاد الاصول طويلة الاجل والاستثمارات الاخرى التى لا تدخل فى حكم النقدية.

أنشطة التمويل : هى الانشطة التى ينتج عنها تغييرات فى حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة.

النقدية وما فى حكمها

- تستبعد أرصدة النقدية وما فى حكمها من عرض حركة التغير فى التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة المنشأة المختلفة وذلك على إعتبار أن التغير فى أرصدة النقدية وما فى حكمها هو ناتج قائمة التدفق النقدى.
- تتمثل أرصدة النقدية وما فى حكمها فيما يلى:

1. النقدية فى الصندوق وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك
2. الإستثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة متمثلة فى الأستثمارات التى يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محددة فضلا الى أن إحتمال تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها يعتبر ضئيلا ويحتفظ بها لأغراض مواجهة الألتزامات النقدية قصيرة الاجل (فقط أذون الخزانة إستحقاق ثلاثة شهور أو أقل)

- يعتبر السحب على المكشوف من البنوك الذى لا يكون ضمن ترتيبات إقتراض من بنود ما هو فى حكم النقدية.

عرض التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة للمنشأة

عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل

- يتم عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل على أساس إجمالى كل من المقبوضات النقدية وإجمالى المدفوعات النقدية.
- يتم عادة عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على أساس صافى التدفق النقدى المدفوع والمحصل لكل عنصر من عناصرها.

تبويب عناصر التدفقات النقدية على الانشطة المختلفة

أنشطة التشغيل

تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسى والأنشطة الاخرى التى لا تعتبر أنشطة إستثمار او تمويل.

- المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من الأتاوات والعمولات والإيرادات الاخرى.
- المدفوعات النقدية للعاملين او بالنيابة عنهم والمقبوضات والمدفوعات النقدية من والى منشآت التأمين عن الأقساط والمطالبات والأشتراكات السنوية والمزايا الأخرى.
- المدفوعات النقدية أو إستردادت الضرائب ما لم تكن متعلقة بأنشطة تمويل او إستثمار.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة أو المتاجرة مثل عقود الصرف الآجلة.

أنشطة التمويل

تمثل الأنشطة التى ينتج عنها تغيرات فى حجم ومكونات حقوق الملكية والإقتراض طويل الأجل

- المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى وكذا المدفوعات النقدية لملاك المشروع فى إطار إسترداد الأسهم.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بإصدار صكوك الدائنية والقروض طويلة الأجل مثل السندات.
- المدفوعات النقدية التى يدفعها المستأجر لتخفيض الإلتزامات المتعلقة بعقود التأجير التمويلى.
- سداد توزيعات الارباح

أنشطة الإستثمار

تمثل أنشطة إقتناء أو إستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات بخلاف ما هو فى حكم النقدية أو المتاجرة.

- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة أو غير ملموسة أو نفقات التصنيع الداخلى لها فضلا عن المقبوضات النقدية من بيع تلك الأصول.
- المدفوعات النقدية لإقتناء اسهم وسندات بخلاف المحتفظ بها للمتاجرة وكذا المقبوضات النقدية المتعلقة ببيع تلك الاستثمارات.
- المدفوعات والمقبوضات النقدية عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف البنوك)
- المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بالعقود الآجلة والعقود المستقبلية أو عقود الأختيارات ما لم تكن محتفظا بها لأغراض المتاجرة.

معالجة حالات خاصة بقائمة التدفقات النقدية

العوائد وتوزيعات الأرباح

لا يوجد إجماع على مكان عرض وتبويب التدفقات النقدية من العوائد المدفوعة وتوزيعات الارباح المحصلة ولهذا فقد حددت المعايير الدولية والمصرية أنه ينبغى على المنشأة ان تفصح عن تلك العناصر بشكل منفصل مع تبويبها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى.

الضرائب على الدخل

لا تظهر الضرائب المحتسبة عن العام بقائمة التدفق النقدى بإعتبارها معاملة لم يترتب عليها تدفقات نقدية فى حين تظهر الضرائب المسددة خلال الفترة عادة ضمن التدفقات النقدية من انشطة التشغيل.

البنود غير العادية

يجب على المنشاة الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية عن انشطة الإستثمار او التمويل بشكل منفصل لتمكين مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعتها واثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

الأستثمار فى شركات تابعة وشركات شقيقة

عند المحاسبة عن هذه النوعية من الإستثمارات بإستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة فيتم فقط إثبات التدفقات النقدية بين المنشأة والجهة المستثمر فيها مثل توزيعات الأرباح والقروض.

التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية

تثبت تلك المعاملات بعملة عرض القوائم المالية بإستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ التدفق النقدى وكذلك الحال عند عرض التدفقات النقدية بالشركات التابعة الاجنبية (فى حالة إعداد القوائم المالية المجمعة) وبالتالى لا يسمح بإستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ الميزانية. ويعرض أثر التغير فى سعر الصرف كتسوية لأرصدة النقدية وما فى حكمها فى بداية ونهاية الفترة المالية.

المعاملات غير النقدية

إن بعض المعاملات المتعلقة بكل من أنشطة الاستثمار والتمويل قد لا تتطلب إستخدام النقدية أو ما فى حكمها وبالتالى يتعين إستبعاد مثل تلك المعاملات عند عرض قائمة التدفق النقدى ، بل يتطلب الأمر الإفصاح عن مثل هذه النوعية من المعاملات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو فى أى مكان آخر بالقوائم المالية.

- شراء الأصول إما بتحميل الإلتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلى. ولا يدخل فى ذلك إقتراض المنشأة اموالا لشراء تلك الأصول حيث يمثل هذا تدفقات نقدية داخلة بأنشطة التمويل وتدفقات نقدية خارجة بأنشطة الأستثمار.

- شراء منشاة عن طريق إصدار أسهم حقوق الملكية.

- تحويل الديون الى أسهم حقوق الملكية.

طرق إعداد قائمة التدفق النقدى

لا يختلف عرض التدفقات النقدية فى كل من انشطة الأستثمار والتمويل بين الطرق المختلفة لعرض قائمة التدفقات النقدية بل أن الإختلاف يكون عند عرض التدفقات النقدية من انشطة التشغيل والتى يمكن ان تعرض بالطريقتين التاليتين:

الطريقة غير المباشرة

يتم بموجبها تحديد صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل عن طريق تسوية صافى أرباح أو خسائر الفترة بآثار المعاملات غير النقدية وأى تأجيل أو إستحقاق لمقبوضات ومدفوعات التشغيل

- التغيرات فى المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل.
- البنود غير النقدية مثل الإهلاكات والإستهلاكات والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وارباح الشركات المستثمر فيها غير الموزعة وحقوق الأقلية.
- جميع البنود الأخرى المتعلقة بأنشطة الإستثمار والتمويل.

الطريقة المباشرة

يتم تسوية كل عنصر من العناصر المكونة لصافى أرباح اوخسائر الفترة بالمعاملات غير النقدية المتعلقة به

- المتحصلات النقدية من العملاء (تسوية لحساب المبيعات والإيرادات الاخرى بقائمة الدخل).

= العملاء أول المدة + المبيعات والإيرادات الآجلة – الديون المعدومة والمردودات – العملاء آخرالمدة = المتحصلات النقدية من العملاء

- المدفوعات النقدية للموردين (تسوية لحساب تكلفة المبيعات والمصروفات الاخرى بقائمة الدخل.

= الموردين والمستحقات اول المدة + المشتريات والمصروفات الآجلة – المردودات – الموردين والمستحقات آخر المدة = المدفوعات النقدية للموردين

مثال : مبسط لاعداد قائمة التدفق النقدى: فيما يلى القوائم المالية لشركة شوقى عبر البحار:-

	2005	2006	التغير	تشغيل	استثمار	تمويل	نقدية
أصول ثابتة (التكلفة)	100	150	(50)	--	(50)	--	--
إستثمارات فى شركات تابعة	30	40	(10)	--	(10)	--	--
نقدية بالبنوك	10	15	(5)	--	--	--	(5)
مخزون	20	12	8	8	--	--	--
عملاء	45	75	30	(30)	--	--	--
الاجمالـــــى	205	292	87				
رأس المال المدفوع	120	180	60	--	--	60	--
قروض طويلة الاجل	50	60	10	--	--	10	--
الدائنون	35	32	(3)	(3)	--	--	--
صافى أرباح العام	--	20	20	20	--	--	--
الاجمالـــــى	205	292	87	(5)	(60)	70	(5)

قائمة التدفقات النقدية
الطريقة غير المباشرة

	2006	2005
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافى أرباح العام	20	××
إهلاك وإستهلاك	--	××
صافى ربح التشغيل قبل التغير فى رأس المال العامل	**20**	**××**
النقص فى المخزون	8	××
(الزيادة) فى حسابات العملاء	(30)	××
النقص فى أرصدة الدائنون	3	××
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	**5**	**××**
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار		
شراء الشركة التابعة	(10)	××
شراء أصول ثابتة	(50)	××
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار	**(60)**	**××**

تابع قائمة التدفقات النقدية
الطريقة غير المباشرة

	2006	2005
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	60	××
مقبوضات من إقتراض طويل الاجل	10	××
صافى النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل	70	××
صافى الزيادة (النقص) فى النقدية وما فى حكمها	5	
النقدية ومافى حكمها فى بداية السنة	10	××
النقدية ومافى حكمها فى نهاية السنة	15	××

معيار المحاسبة المصرى رقم (5)
IAS 8
السياسات المحاسبية
والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء

المحتويـــــات

1- الهدف.

2- تعريفـــات.

3- المعالجة المحاسبية.

4- الافصـــاح

هدف المعيار

- تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات فى السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء
- دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة فى القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية مع القوائم المالية للفترات الزمنية المختلفة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

تعريفات

- السياسات المحاسبية
- التغيير فى التقدير المحاسبي
- الأهمية النسبية

السياسات المحاسبية

هى المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية

التغيير فى التقدير المحاسبى

- هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو إلتزام مثال ذلك تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات. وينشأ كذلك من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالى فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء .

الأهمية النسبية

- يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجمعاً تأثير على القرارات الاقتصادية التى تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية.

لماذا تحتاج الإداره إلي تغيير السياسات المحاسبيه؟

- طلب أى معيار أو تفسير هذا التغير .
- أن يؤدى هذا التغيير الى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها أو أكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والاحداث الاخرى على المركز المالى أو الآداء المالى أو التدفقات النقدية للمنشأة.
- فى حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع و تطبيق سياسة محاسبية تؤدى إلى معلومات تتسم بأنهـا:
- مناسبة لإحتياجات مستخدمى القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- **يمكن الاعتماد عليها حيث أنها تجعل القوائم المالية :-**
- تعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالى والأداء المالى و التدفقات النقدية للمنشأة.
- تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة هذه المعاملات وليس مجرد الشكل القانونى .
- محايده (خالية من التحيز).
- تتسم بالحرص.
- كاملة فى كافة جوانبها الهامة .

المعالجة المحاسبية

- يتم التطبيق بأثر رجعى حيث تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأى بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة وعادة ما تتم التسوية على الارباح المتحجزة.

- فى حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة المرتبطة بتغيير أى سياسة محاسبية على معلومات المقارنة عن فترة أو أكثر من الفترات التى يتم عرضها. يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للاصول والالتزامات فى بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعى والتى قد تكون الفترة الحالية وتقوم المنشأة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذه الفترة.

الافصـــاح

- إذا أجرى كيان تغييراً طواعياً فى السياسات المحاسبية ينبغى أن يفصح عن:-

- طبيعة التغيير .
- سبب أو أسباب أن السياسة الجديدة توفر معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة.
- التعديل فى الفترة الجارية وكل فترة سابقة معروضة.
- التعديل فى أرباح السهم الواحد الاساسية والمخففة.
- التعديل فى الفترات السابقة للفترات المعروضة.

الإفصاح

- عندما يترتب على التطبيق المبدئى لأى معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة ويكون من المتعذر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية ، عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلى:-
- إسم المعيار أو التفسير.
- أن التغيير فى السياسة المحاسبية يتم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك .
- طبيعة التغيير فى السياسة المحاسبية.
- وصف للاحكام الانتقالية إن أمكن.
- الاحكام الانتقالية التى قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية (إن أمكن).

التغييرات فى التقديرات المحاسبية

المعالجة المحاسبية

يتم الاعتراف بتأثير التغيير فى التقديرات المحاسبية وذلك بإدراجه فى الأرباح والخسائر :

- فى فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط.
- أو فى فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

الإفصاح عن التغيير فى التقديرات المحاسبية

- تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير فى التقدير المحاسبى الذى يكون له تأثير فى الفترة الحالية أو الذى يكون له تأثير متوقع فى الفترات المستقبلية ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية.
- **فى حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير فى الفترة الحالية نظراً لتعذر التقدير ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن هذه الحقيقة.**

الأخطـــــــاء

المعالجة المحاسبية

تقوم المنشأة بتصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعى فى أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال ما يلى :

(أ) إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التى حدث بها الخطأ .

أو(ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الالتزامات وحقوق الملكية

القيود على إعادة الإثبات بأثر رجعى

- فى حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم المنشأة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعى (قد تكون تلك الفترة هى الفترة الحالية) .

- فى حالة تعذر تحديد التأثير التراكمى للخطأ فى بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم المنشأة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق فى أقرب تاريخ ممكن .

- يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من الأرباح والخسائر عن الفترة التى تم اكتشاف الخطأ فيها ، ويتم إعادة إثبات أى معلومات تم عرضها (بما فى ذلك البيانات المالية التاريخية المختصرة) عن الفترات السابقة وذلك عن أبعد فترة ممكنة .

الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة

تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلى :

(أ) طبيعة خطأ الفترة السابقة

(ب) قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لما يلى :

(1) كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.

(2) فى حالة سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (22) على المنشأة ، يتم الإفصاح عن قيمة الخطأ بالنسبة لنصيب السهم الأساسى أو المخفف فى الأرباح .

(ج) قيمة التصحيح فى بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها .

(د) وإذا كان من المتعذر الاثبات بأثر رجعى عن فترة سابقة معينة يتم الافصاح عن الظروف التى أدت إلى وجود هذا الظرف وبيان كيفية وتوقيت تصحيح هذا الخطأ.

ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة الى تكرارا هذه الايضاحات.

امثلة تطبيقية

اكتشفت شركة (ب) خلال 2002 أن بعض المنتجات التي تم بيعها خلال 2001 قد تم إدراجها بالخطأ ضمن مخزون 31 ديسمبر 2001 بمبلغ 6500جنيه .وقد أظهرت دفاتر حسابات شركة (ب) عن عام 2002 مبيعات بمبلغ 104000 جنيه وتكلفة بضاعة مباعة بمبلغ 86500 جنيه (تتضمن خطأ في رصيد أول المدة للمخزون بمبلغ 6500 جنيه) وبلغت ضريبة الدخل 5250 جنيه .

أظهرت شركة (ب) الأتي في 2001

	جنيه
مبيعات	73 500
تكلفة البضاعة المباعة	(53 500)
الأرباح قبل ضرائب الدخل	20 000
ضرائب الدخل	(6 000)
صافي الربح	14 000

- بلغ رصيد أول المدة في 2001 للأرباح المرحلة مبلغ 20 000 جنيه
- وبلغ رصيد أخر المدة للأرباح المرحلة مبلغ 34 000 جنيه.
- بلغ سعر ضريبة الدخل لشركة (ب) 30% عن عامى 2001 و 2002 .

2001 (معدلة)	2002	
جنيه	جنيه	
73 500	104 000	مبيعات
(60 000)	(80 000)	تكلفة البضاعة المباعة
13 500	24 000	الأرباح قبل ضرائب الدخل
(4 050)	(7 200)	ضرائب الدخل
9 450	16 800	صافي الربح

2001 (معدلة)	2002	
جنيه	جنيه	
20 000	34 000	رصيد أول المدة للارباح المرحلة قبل التعديل
		تصحيح خطأ
-	(4 550)	(الصافي بعد خصم ضريبة الدخل بمبلغ 1950جنيه إيضاح 1)
20 000	29 450	رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل
9 450	16 800	صافي الربح
29 450	46 250	رصيد أخر المدة للأرباح المرحلة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يتضمن المخزون في 31 ديسمبر 2001 مبلغ 6 500 جنيه بالخطأ قيمة بعض المنتجات التي تم بيعها في 2001 وقد تم تعديل القوائم المالية في 2001 لتصحيح هذا الخطأ.

مثال (2)

قامت شركة شركة (ج) خلال عام 2002 بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بكيفية معالجة تكاليف الاقتراض المباشر المتعلقة بشراء محطة كهرباء مازالت تحت الانشاء ليتم استخدامها بمعرفة شركة (ج) وقد كانت شركة (ج) تقوم برسملة مثل هذه التكاليف بعد خصم ضريبة الدخل وذلك طبقاً للطريقة البديلة المسموح بها فى المعيار المحاسبى المصرى رقم (14) الخاص بتكاليف الاقتراض.

وقد قررت شركة (ج) اعتبار هذه التكاليف مصروفات بدلاً من رسملتها تمشياً مع المعالجة القياسية الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (14) الخاص بتكاليف الاقتراض.

قامت شركة (ج) برسملة تكلفة الاقتراض البالغة 600 2 جنيه مصرى خلال عام 2001 والبالغة 200 5 جنيه مصرى فى الفترات التى تسبق 2001 وقد تم رسملة كافة تكاليف الاقتراض الواردة فى السنوات السابقة والخاصة بشراء محطة الكهرباء.

أظهرت السجلات المحاسبية لشركة (ج) فى عام 2002 ربحاً من الانشطة العادية قبل الفوائد وضريبة الدخل بمبلغ 000 30 جنيه مصرى وفوائد مدفوعة بمبلغ 000 3 جنيه مصرى (تخص عام 2002 فقط) وضريبة الدخل بمبلغ 100 8 جنيه مصرى.

لم تقم شركة (ج) باحتساب أى إهلاك على محطة الكهرباء لعدم استخدامها بعد.
وقد أظهرت شركة (ج) الآتى فى عام 2001:-

	جنيه مصرى
الربح قبل الفوائد وضريبة الدخل	18 000
فوائد مدفوعة	--
الربح قبل ضريبة الدخل	**18 000**
ضريبة الدخل	(5 400)
صافى الربح	**12 600**

بلغ رصيد أول المدة للأرباح المرحلة لعام 2001 مبلغ 20 000 جنيه مصرى وبلغ رصيد آخر المدة 32 600 جنيه مصرى وقد بلغت نسبة ضريبة الدخل على شركة (ج) 30% عن عامى 2002 و 2001

الحـــل:-

شركة (ج)

بيانات مستخرجة من قائمة الدخل

	2002	2001 (معدلة)
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الربح قبل الفوائد وضريبة الدخل	30 000	18 000
فوائد مدفوعة	(3 000)	(2 600)
الربح قبل ضريبة الدخل	27 000	15 400
ضريبة الدخل	(8 100)	(4 620)
صافى الربح	18 900	10 780

شركة (ج)

قائمة الارباح المرحلة

	2002	2001 (معدلة)
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد أول المدة للأرباح المرحلة قبل التعديل	32 600	20 000
التغيير فى السياسة المحاسبية الخاصة برسملة الفوائد		
(صافى من ضريبة الدخل البالغة 2340 فى 2002 والبالغة 1560 فى 2001)	(5 460)	(3 640)
ايضاح 1		
رصيد أول المدة للأرباح المرحلة بعد التعديل	27 140	16 360
صافى الربح	18 900	10 780
رصيد آخر المدة للأرباح المرحلة	46 040	27 140

بيانات مستخرجة من الايضاحات المتممة للقوائم المالية

قامت شركة (ج) خلال عام 2002 بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بمعالجة تكاليف الاقتراض الخاصة بمحطة قوى كهربائية تحت الانشاء لتستخدم بمعرفة شركة (ج).

تمشياً مع المعالجة القياسية الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى والخاص بتكاليف الاقتراض، فقد قامت المنشأة باعتبار هذه التكاليف مصروفاً بدلاً من رسملتها.

وقد تم هذا التغيير فى السياسة المحاسبية بأثر رجعى وتم تعديل القوائم المقارنة لعام 2001 تمشياً مع التغيير فى السياسة المحاسبية وقد كان أثر هذا التغيير هو زيادة الفوائد المدفوعة بمبلغ 3 000 جنيه مصرى (2002) و 2 600 جنيه مصرى (2001)، وقد انخفض رصيد أول المدة للأرباح عن 2001 بمبلغ 5 200 جنيه مصرى وهو قيمة التسوية المتعلقة بالفترات السابقة عن عام 2001.

معيار المحاسبة المصري رقم (38)

IAS 9
مزايا العاملين

ما هى مزايا العاملين؟

هى كافة أشكال المقابل الذى تعطيه المنشأة مقابل الخدمة التى يقدمها العاملون.

هدف المعيار

يهدف المعيار إلى تحديد المحاسبة و الإفصاح بشأن مزايا العاملين ، ويتطلب المعيار أن تقوم المنِشأة بالاعتراف بأى التزام عند قيام عامل بتقديم خدمة لها مقابل مزايا العاملين التى ستقوم بسدادها لهم ***فى المستقبل***.

أنواع مزايا العاملين :

1. مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور و المرتبات و اشتراكات التأمينات الاجتماعية و الإجازات السنوية المدفوعة و المكافآت (إذا استحقت خلال 12 شهراً من نهاية الفترة) و المزايا غير النقدية (مثل الرعاية الطبية و الإسكان و الانتقال أو البضائع و الخدمات المجانية أو المدعومة) للعاملين الحاليين.
2. مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل معاشات التقاعد و مزايا التقاعد الأخرى و التأمين على الحياة لما بعد انتهاء الخدمة و الرعاية الطبية لما بعد انتهاء الخدمة .
3. مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل بما فى ذلك إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث أو الاحتفال بالمناسبات أو مزايا الخدمة الطويلة الأخرى و مزايا العجز طويلة الأجل بالإضافة إلى المكافآت و التعويضات المؤجلة إذا كانت مستحقة خلال 12 شهراً أو أكثر بعد نهاية الفترة .
4. مزايا إنهاء الخدمة .

- **نظم المزايا المحددة:**

– تحدد المنشأة القيمة الحالية لإلتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأى أصول للنظام بإنتظام كاف

– يجب إستخدام الطرق الإكتوارية عن المتغيرات السكانية (تغيرات العاملين والوفيات) والمتغيرات المالية (زيادة مستقبلية فى المرتبات وتغيرات فى المزايا)

– يعترف بالفرق بين القيمة العادلة لأى من أصول النظام والمبلغ المحمل لإلتزام المزايا المحددة كإلتزام أو أصل عندما يكون مؤكدا.

– غير مسموح بعمل مقاصة بين الأصول والإلتزامات لمختلف النظم

يجب الإعتراف بالبنود التالية كمصروف أو إيراد:

- صافى إجمالى تكلفة الخدمة الحالية
- العائد المتوقع على أصول النظام
- المكاسب أو الخسائر الإكتوارية وتكلفة الخدمات السابقة وأثر اى تخفيضات للنظام أوتسويات.
- الإعتراف بتكلفة الخدمة الماضية على أساس قسط ثابت على مدار متوسط الفترة حتى تصير المزايا المعدلة مستحقة.
- الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر على التخفيضات أو التسويات لنظام المزايا المحددة عندما تحدث التخفيضات أو التسويات.
- الإعتراف بجزء محدد من صافى المكاسب أو الخسائر المتراكمة الإكتوارية التى تتجاوز القيمة الأكبر من:
  - 10% من القيمة الحالية لإلتزام المزايا المحددة (قبل خصم أصول النظام) و
  - 10% من القيمة العادلة لأى أصول النظام

العرض والإفصاح:

ينبغى بيان السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالتالى:

- الطرق المطبقة للإعتراف بمختلف أنواع مزايا العاملين
- وصف خطط المزايا بعد التقاعد
- الطرق الإكتوارية المستخدمة للتقييم.
- الإفتراضات الإكتوارية الأساسية.

نظم الاشتراك المحدد

- حيث يقوم صاحب العمل بالمساهمة بمبلغ محدد فى نظام المعاشات كل سنة ويتحدد دخل العامل بعد التقاعد فى ضوء أداء المحفظة التى تم الإستثمار بها.
- تكون تكلفة المعاشات السنوية على صاحب العمل هى المبلغ الذى يجب أن تسهم به الشركة سنويا وفقا لصيغة النظام، وعند قيام الشركة بسداد إشتراكها السنوى لايكون هناك إلتزام أخر خلال العام.
- وتعتبر محاسبة نظم الاشتراك المحدد سهلة وواضحة لأن التزام المنشأة المعدة للتقارير يتم تحديده حسب المبالغ التى سيتم الاشتراك بها لتلك الفترة ، وتبعاً لذلك لا تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام أو المصروف و لا يوجد احتمال لأى ربح أو خسارة اكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس الالتزامات على أساس غير مخصم فيما عدا عندما لا تستحق بكاملها خلال 12 شهراً بعد نهاية الفترة التى يقوم خلالها العاملون بتقديم خدماتهم .

معايير قياس إلتزام المعاش المحدد:

- إلتزام المزايا المتراكمة (Accumulated Benefit Obligation ABO) القيمة الحالية لمزايا المعاش المكتسبة بناء على المرتبات الحالية
- إلتزام المزايا التقديرية (Projected Benefit Obligation PBO) القيمة الحالية لمزايا المعاش المكتسبة بما فى ذلك زيادات المرتب المتوقعة
- إلتزام المزايا المكتسبة (Vested Benefit Obligation VBO) ويمثل الجزء فى إلتزام المنافع الذى لا يتوقف على خدمة الموظف فى المستقبل أو الجزء المكتسب من إلتزام المزايا التراكمية ABO.

الاكتواري

- توجد إفتراضات إكتوارية كثيرة مؤثرة على إلتزامات المعاش ومصروف المعاش ومتطلبات التمويل للشركة:
  - إفتراض معدل الخصم
  - إفتراض معدل نمو الأجور
  - إفتراض العائد المتوقع على أصول النظام
  - التوزيع العمرى للعمالة
  - متوسط مدة خدمة العاملين

حالة تطبيقية

تتعلق المعلومات التالية بموقف نظم المزايا المحددة لشركة الممتاز عن عام 2200 ، فما تكلفة الخطة عن ذلك العام؟

بيان	جنيه
تكلفة الخدمة	120 000
العائد على استثمار أصول النظام	30 000
الفوائد المدينة على التزامات مزايا التقاعد	40 000
استهلاك الخسائر الاكتوارية	10 000
استهلاك تكلفة الخدمة السابقة	5 000
استهلاك الالتزام المرحلي	15 000

الحل

بيان	جنيه
تكلفة الخدمة	120 000
العائد على استثمار أصول النظام	(30 000)
الفوائد المدينة على التزامات مزايا التقاعد	40 000
استهلاك الخسائر الاكتوارية	10 000
استهلاك تكلفة الخدمة السابقة	5 000
استهلاك الالتزام المرحلي	15 000
صافي تكلفة التقاعد	**160 000**

معيار المحاسبة المصرى رقم (26)
IAS 39
الادوات المالية - الاعتراف والقياس

المحتويات

1. مقدمة المعيار
2. تعريفات
3. المعالجة المحاسبية - الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر
4. مثال

مقدمة المعيار

مقدمة المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس للاعتراف ولقياس الأصول والالتزامات المالية وكذلك بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية .

تعريفـــــات

تعريفات

المشتقات المالية هى أدوات مالية أو أية عقود أخرى وتتضمن كل الخصائص الثلاث التالية :

(أ) تتغير قيمتها وفقاً للتغير فى سعر فائدة معين أو سعر أداة مالية معينة أو سعر صرف عمله.

و *(ب) لا تتطلب صافى استثمار أولى أو تتطلب صافى استثمار أولى أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التى يتوقع أن تتأثر تأثراً مماثلاً بالتغيرات فى عوامل السوق .*

و (ج) يتم تسويتها فى تاريخ مستقبلى .

الأصل أو الالتزام المالى المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

(أ) يتم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة:

(1) تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة *الشراء فى مدى زمنى قصير..*

أو (2) جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة.

أو (3) مشتقات مالية و ليست للتغطية.

(ب) يتم تبويبه عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

تابع - تعريفات

الأصول المالية المتاحة للبيع هى أصول غير مشتقة تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الاقتناء، وغير المبوبة:

1- كقروض ومديونيات، أو
2- كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، أو
3- كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

التكلفة المستهلكة للأصل المالى أو الالتزام المالى هى القيمة التى يقاس بها الأصل المالى أو الالتزام المالى عند الاعتراف الأولى به مضافاً إليه أو مخصوماً منه استهلاك علاوة أو خصم الإصدار

طريقة الفائدة الفعلية هى طريقة إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار باستخدام سعر فائدة السوق للأدوات المالية المماثلة . والإستهلاك هنا بتحديد القيمة الحالية للأصل أو الإلتزام بحيث الفرق بين رصيدها أول واخر المدة هو استهلاك الفترة.

تابع - تعريفات

الارتباط المؤكد هو اتفاق ملزم لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد فى تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة .

المعاملات المتوقعة هى معاملات غير مؤيدة بارتباط و لكن متوقع حدوثها مستقبلاً.

البند الذى يتم تغطيته هو أصل أو التزام أو ارتباط مؤكد أو معاملات متوقعة بدرجة عالية من الاحتمال أو صافى الاستثمار فى عمليات أجنبية والتى:

1. تعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية. وتم تحديدها على أنها بند تمت تغطية مخاطره .

فعالية تغطية المخاطر هى الجزء من مخاطر البند الذي تم تغطيته Hedging بنجاح.

المشتقات الضمنية (Embedded Derivatives) هى مكون من مكونات أداة مالية مركبة والتى تؤثر على قيمة الأداة . مثل حق تحويل السند لسهم فهذا الحق يرفع قيمة السند.

المعالجة المحاسبية
الاعتراف والاستبعاد من الدفاتر

الاعتراف الأولى

على المنشأة إثبات الأصل المالى و الالتزام المالى فى ميزانيتها عندما - وفقط عندما - تصبح المنشأة طرفاً فى الأحكام التعاقدية للأداة المالية

استبعاد الأصل المالى من الدفاتر

تقوم المنشأة باستبعاد الأصل المالى من الدفاتر عندما - وفقط عندما:

1. تنتهى فترة سريـان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى . أو
2. تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالي .

التحويلات المؤهلة للاستبعاد من الدفاتر

إذا نتج عن تحويل أصل واستبعاده من الدفاتر بالكامل حصول المنشأة على أصل مالى جديد أو التزامها بالتزام مالى جديد أو التزامات تأدية الخدمة ، فعلى المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالى أو التزامات تأدية الخدمة بالقيمة العادلة .

فى حالة استبعاد أصل مالى بالكامل من الدفاتر، فيجب الاعتراف فى الأرباح والخسائر بالفرق بين :

(أ) القيمة الدفترية .

و (ب) إجمالي (1) المقابل المستلم (متضمناً أى أصل مالى جديد ونا قصاً أى التزام مالى جديد) و(2) أية أرباح أو خسائر متراكمة سبق الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية .

استبعاد التزام مالى من الدفاتر

- تستبعد المنشأة الالتزام المالى (أو جزءاً منه) من ميزانيتها عندما - وفقط عندما - ينتهى إما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

- يدرج بالأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام (أو جزء منه) الذى تم الإعفاء منه أو تحويله إلى طرف آخر متضمناً المصروفات غير المستهلكة وبين المبلغ المدفوع .

القيـــاس

القياس الأولى للأصول المالية و الالتزامات المالية

عند الاعتراف الأولى بالأصل المالى أو الالتزام المالى على المنشأة قياسه بالقيمة العادلة .

القياس اللاحق للأصول المالية

لأغراض القياس اللاحق تبوب الاصول المالية الى:

1. أصول مالية: بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .
3. قروض ومديونيات: بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .
4. أصول مالية متاحة للبيع *يتم قياسها بالتكلفة* .

اضمحلال قيمة الأصول المالية و إسترداده

الأصل	معالجة الخسارة	معالجة الاسترداد	
بالتكلفة المستهلكة	الأرباح و الخسائر	الأرباح و الخسائر	
التكلفة	الأرباح و الخسائر	لا يرد	
متاح للبيع	الخسائر المجمعة في حقوق الملكية تحول لقائمة الدخل	أسهم	سندات
		لا ترد بالأرباح و الخسائر	ترد بالأرباح و الخسائر

محاسبة التغطية

تعترف محاسبة التغطية بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيم العادلة لأداة التغطية و البند المغطى .

هناك ثلاثة أنواع من علاقات التغطية

1. تغطية خطر القيمة العادلة
2. تغطية خطر التدفقات النقدية
3. تغطية خطر صافى الاستثمار فى عملية أجنبية .

المحاسبة عن تغطيات القيمة العادلة

(أ) يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة (بالنسبة لأداة التغطية المشتقة) أو إعادة قياس المكون الأجنبى من القيمة الدفترية .

و(ب) يتم تسوية القيمة الدفترية للبند المغطى بقيمة الأرباح أو الخسائر التي لحقت به إذا تم قياس البند المغطى بالتكلفة

وإذا كان أصلاً مالياً متاحاً للبيع ، يتم إستهلاك هذه الأرباح أو الخسائر حتي تاريخ إستحقاق الأصل بطريقة الفائدة الفعلية أو ، إذا تعذر، فبطريقة القسط الثابت.

المحاسبة عن تغطيات خطر التدفقات النقدية

(أ) يتم الاعتراف مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغير فى حقوق الملكية ذلك الجزء من الأرباح أو خسائر أداة التغطية والتى ثبت انها تغطية فعالة .

و(ب) يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بالجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية .

المفاهيم الاساسية للمشتقات العالية

فهرس الموضوعات

أولاً : مقدمة عن عقود المشتقات

ثانياً : عقود الاختيار

ثالثاً : العقود المستقبلية

رابعاً : عقود المبادلات

أولاً : مقدمة عن عقود المشتقات:

مفهوم عقود المشتقات :

تنقسم الأوراق المالية المتداولة فى أسواق المال إلى مجموعتين : أوراق أو أدوات مالية أساسية Fundamental وأوراق أو أدوات مالية مشتقة Derivatives وتتضمن المجموعة الأولى ضمن ما تتضمن السندات والأسهم بشقيها العادى والممتاز، التى تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة Spot markets

وتتمثل عقود المشتقات أساسًا فى العقود الآجلة والعقود المستقبلية ، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة. وكما يدل عليها اسمها، فإن وجود تلك العقود وكذا قيمتها السوقية تشتق أو تتوقف كلية على القيمة السوقية لأصل آخر يتداول فى سوق حاضر.

ثانيا : عقود الاختيار OPTIONS:

1/2 مفهوم وأنواع عقود الاختيار:-

وتسمى هذه العقود "حقوق أو عقود اختيار" نظرًا لأنها تعطى مشترى العقد الحق (وليس التزام) فى تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، وذلك نظير مبلغ معين غير قابل للرد يدفع للطرف الثانى (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافأة، ويمكن تقسيم حقوق الاختيار كما يلى :

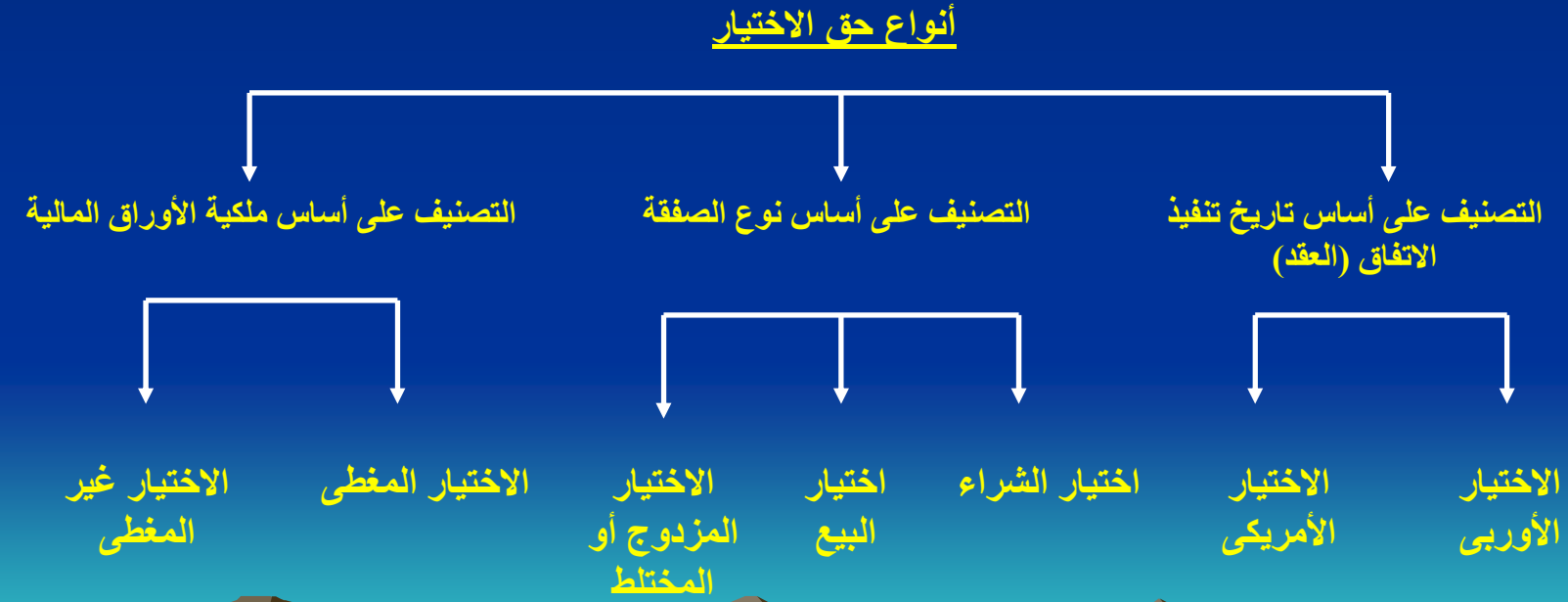

ويعرف حق الاختيار بأنه اتفاق يعطى لطرف ما الحق فى بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية (وربما العملات أو السلع أو المؤشرات ... إلخ) إلى طرف ثانى بسعر محدد متفق عليه مقدمًا ، على أن يتم التنفيذ فى أى وقت خلال المدة التى تنقضى بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الانتهاء أو التنفيذ فى التاريخ المحدد لانتهاء العقد، وفيما يلى سوف نوضح أنواع عقود الاختيار السابقة بشكل مختصر.

1/2حق الاختيار الأوربى European Option

هو حق اختيار(شراء أو بيع أو هما معًا) غير أن هذا الحق تم ممارسته أو تنفيذه فى الموعد المحدد لانتهاء العقد.

2/1/2 حق الاختيار الأمريكى American Option

هو حق اختيار(شراء أو بيع أو هما معًا) غير أن هذا الحق يتم ممارسته أو تنفيذه فى أى وقت خلال الفترة التى تنقضى بين إبرام العقد وتاريخ انتهائه.

3/1/2 حق اختيار الشراء Call Option

يتيح هذا الحق للمستثمر (مشترى حق الاختيار) شراء عدد من الأوراق المالية بسعر محدد فى تاريخ معين نظير مكافأة يدفعها المشترى لمحرر حق الاختيار.

4/1/2 حق اختيار البيع Put Option

يتيح هذا الحق للمستثمر (مشترى حق الاختيار) بيع عدد من الأوراق المالية بسعر محدد فى تاريخ معين نظير مكافأة يدفعها المشترى لمحرر حق الاختيار.

5/1/2 الاختيار المغطى Covered Option

هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معًا يكون فيه محرر العقد مالكًا بالفعل للأوراق المالية التى يتم التعاقد بشأنها.

6/1/2 الاختيار غير المغطى Uncovered Option

هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معًا لا يكون فيه المستثمر مالكًا بالفعل للأوراق المالية التى يتم التعاقد بشأنها.

2/2 أركان عقد حق الاختيار :

1- مشترى الحق Buyer

هو الشخص الذى يقوم بشراء حق الاختيار سواء كان حق الاختيار، هو حق اختيار بيع أو شراء ويكون لهذا الشخص الحق فى تنفيذ أو عدم تنفيذ الاتفاق نظير مكافأة يدفعها للطرف الثانى وهو محرر حق الاختيار.

2- محرر الحق : Writer

هو الشخص الذى يقوم بتحرير الحق لصالح المستثمر (أو مشترى الحق) نظير مكافأة يحصل عليها من مشترى الحق.

3- سعر التنفيذ : Exercise or Striking Price

هو سعر الورقة المالية وقت إبرام العقد وعادة ما يكون هو السعر الجارى للورقة المالية فى السوق.

4- السعر السوقى : Market Price

هو سعر الورقة المالية فى تاريخ انتهاء أو ممارسة الاتفاق Price at Expiration date.

5- تاريخ التنفيذ : Exercise Date

هو تاريخ إبرام الاتفاق وهو عادة أول يوم لسريان الاتفاق.

6- تاريخ الانتهاء : Expiration Date

هو التاريخ الذى يقوم فيه مشترى الحق بممارسة أو تنفيذ الحق 0 وهذا التاريخ هو آخر يوم متفق عليه فى حالة الاختيار الأوروبى أو أى يوم يقع بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ انتهاء العقد وفقًا للاختيار الأمريكى.

7- المكافأة Premium

هو مبلغ متفق عليه يقوم مشترى حق الاختيار بدفعه إلى محرر الحق نظير أن يكون لمشترى الاختيار الحق فى تنفيذ أو عدم تنفيذ الاتفاق.

3/2 حق اختيار البيع

يتيح حق اختيار البيع Put Option فرصة للمستثمر لحماية استثماراته من مخاطر انخفاض القيمة السوقية لها، حيث يتيح هذا النوع للمستثمر إلزام الطرف الثانى فى عقد اختيار البيع (وهو محرر الحق) تنفيذ الاتفاق إذا انخفضت أسعار الأوراق المالية (محل الاتفاق خلال فترة العقد) عن سعر التنفيذ Exercise or Striking ، حيث يضمن المستثمر (يطلق عليه مشترى الحق Buyer) أن يقوم ببيع الأوراق المالية للمحرر بنفس سعر التنفيذ بغض النظر عن مقدار الانخفاض الذى تعرضت له أسعار الأوراق المالية وذلك نظير مكافأة يدفعها مشترى الحق لمحرر الحق. هذه المكافأة غير قابلة للرد فى ظل أى ظرف من الظروف، وتمثل فى الواقع تعويض لمحرر الحق عن مقدار المخاطرة التى يتعرض لها، ومن ثم الخسائر إذا ما انخفضت أسعار الأوراق المالية عن سعر التنفيذ فى المستقبل.

ولتوضيح فكرة حق اختيار البيع دعنا نفترض أن أحد المستثمرين قد قام بشراء عددًا من الأسهم بسعر 100جنيه ، حيث تشير التوقعات إلى إنه قد يضطر إلى بيع تلك الأسهم فى أول شهر مايو القادم، كما تشير تلك التوقعات إلى احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية (الأسهم) فى شهر مايو. ولتجنب هذه المخاطر قام المستثمر بالتعاقد مع طرف آخر لديه الاستعداد لشراء هذه الأسهم فى شهر مايو وذلك بالسعر السائد فى السوق.

ووفقًا لنصوص الاتفاق ينبغى على المستثمر أن يدفع 7 جنيه كمكافأة للطرف الآخر عن كل سهم، فما هو القرار وما هى المكاسب والخسائر المترتبة عليه لكل من الطرفين فى الحالات الآتية :

- إذا انخفض سعر السهم فى يوم أول مايو إلى 90 جنيه.
- إذا ارتفع سعر السهم فى يوم أول مايو إلى 120 جنيه.

* إذا انخفض سعر السهم فى يوم أول مايو إلى 90 جنيه.

قرار مشترى الحق :

يلاحظ أن سعر السهم قد انخفض وبالتالى يقال أن توقعات المستثمر قد صدقت، وبناءً على ذلك فإن قرار المستثمر هو تنفيذ الاتفاق، ولحساب أرباح أو خسائر المستثمر نحسب أولاً قيمة حق الاختيار كما يلى :

قيمة حق اختيار البيع = سعر التنفيذ – السعر السوقى

= 100 - 90 = 10

"لاحظ جيدًا أن قيمة حق الاختيار دائمًا موجبة أو صفر"

الربح أو الخسارة = قيمة حق اختيار البيع – المكافأة

= 10 - 7 = 3

"معنى ذلك أن المستثمر سوف يحقق أرباح قدرها 3 جنيه"

قرار محرر الحق :

يتوقف تصرف المحرر على تصرف وقرار المستثمر (صاحب حق اختيار البيع) لذلك فقرار المحرر هنا هو ضرورة تنفيذ الاتفاق، وفى هذه الحالة يمكن حساب مكسب أو خسارة المحرر كما يلى :

الربح أو الخسارة = (سعر السوق + المكافأة) - سعر التنفيذ

= (90 + 7) - 100 = -3 جنيه

لاحظ أن خسائر المحرر تصل إلى 3 جنيه وهى تعادل تمامًا أرباح مشترى الحق.

* إذا ارتفع سعر السهم فى يوم أول مايو إلى 120 جنيه

قرار مشترى الحق :

مرة أخرى نذكرك بأن سعر البيع ارتفع ومن ثم لم تصدق توقعات المستثمر وعليه فإن المستثمر لن يطلب تنفيذ الاتفاق.

قيمة اختيار البيع = 100 – 130 = صفر

المكسب أو الخسارة = صفر – 7 = -7

"لاحظ أن قيمة حق الاختيار دائمًا موجبة أو صفر"

يحقق المستثمر فى هذه الحالة خسارة تصل إلى 7 جنيه وتتمثل فى قيمة المكافأة التى سبق وأن دفعها مشترى الحق للمحرر.

قرار محرر الحق :

طالما أن المستثمر لن ينفذ الاتفاق، فواقع الحال أن المحرر أيضًا لن ينفذ الاتفاق، وتتمثل الأرباح التى يحصل عليها المحرر فى هذه الحالة فى مقدار المكافأة وهى 7 جنيه عن كل سهم، ويمكن حساب الأرباح كما يلى :

أرباح المحرر = (سعر التنفيذ + المكافأة) – سعر التنفيذ

= (100 + 7) - 100 = 7 جنيه

4/2 حق اختيار الشراء Call Option

يتيح حق اختيار الشراء فرصة للمستثمر لحماية استثماراته ضد مخاطر ارتفاع القيمة السوقية لأوراق مالية يزمع المستثمر شراؤها فى المستقبل، حيث يتيح هذا الحق للمستثمر إلزام الطرف الثانى فى العقد (محرر حق اختيار الشراء) تنفيذ الاتفاق إذا ما ارتفعت أسعار الأوراق المالية فى خلال فترة التعاقد عن السعر المتفق عليه (سعر التنفيذ) وبذلك يضمن المستثمر فى هذه الحالة حصوله على الأوراق المالية محل الاتفاق بسعر التنفيذ من محرر حق اختيار الشراء بغض النظر عن مقدار الارتفاع فى أسعار الأوراق المالية عن سعر التنفيذ ونظير ذلك يحصل محرر حق اختيار الشراء على مكافأة عن كل ورقة مالية من المستثمر نظير تحمل هذه المخاطر (مخاطر ارتفاع أسعار الأوراق المالية فى المستقبل).

افترض أن أحد المستثمرين يرغب فى شراء عدد من أسهم إحدى الشركات فى تاريخ لاحق فى المستقبل (فى أول شهر مايو القادم)، وتشير توقعات المستثمر إلى أن أسعار الأسهم سوف ترتفع فى المستقبل مقارنة بسعر السهم الحالى وهو 100 جنيه، ولتجنب المستثمر لمخاطر ارتفاع أسعار الأسهم فى المستقبل قام بالتعاقد مع طرف آخر لديه الاستعداد لبيع هذه الأسهم يوم أول مايو بالسعر الجارى الآن وهو 100 جنيه نظير حصوله على مكافأة من المستثمر مقدارها 7 جنيه عن كل سهم، فما هو القرار وما هى المكاسب والخسائر المترتبة عليه ولكل من الطرفين فى ظل الحالات الآتية :

- فى حالة ارتفاع سعر السهم فى يوم أول مايو ليصل إلى 120 جنيه.
- فى حالة أنخفاض سعر السهم فى يوم أول مايو ليصل إلى 90 جنيه.

يمكن تحليل موقف كل من المستثمر (مشترى حق اختيار الشراء) ومحرر الحق على النحو التالى :

* حالة ارتفاع سعر السهم إلى 120 جنيه.

قرار مشترى الحق :

يلاحظ أنه بارتفاع سعر السهم تكون توقعات المستثمر قد تحققت، لذلك سوف يطلب مشترى الحق من المحرر ضرورة تنفيذ الاتفاق، وعلى ذلك يمكن حساب قيمة حق اختيار الشراء كما يلى:

قيمة حق اختيار الشراء = السعر السوقى – سعر التنفيذ

= 120 – 100 = 20

"لاحظ أن قيمة حق الاختيار دائمًا موجبة أو صفر"

أما أرباح أو خسائر مشترى الحق ، فيتم حسابها بالمعادلة التالية:

أرباح أو خسائر مشترى الحق = قيمة حق الاختيار - المكافأة

= 20 – 7 = 13

"يلاحظ أن المستثمر سوف يحقق أرباح تبلغ 13 جنيهًا عن كل سهم"

قرار محرر الحق :

كما أوضحنا سلفًا فإن محرر حق الاختيار يتوقف سلوكه وتصرفه وكذلك قراره على قرار المستثمر، لذلك ففى هذه الحالة سيكون محرر حق اختيار الشراء ملتزم بتنفيذ الاتفاق مع مشترى الحق.

أرباح أو خسائر المحرر = (سعر التنفيذ + المكافأة) – سعر السوق

= (100 + 7) – 120 = -13

لاحظ أن محرر حق اختيار الشراء سوف يحقق خسائر تبلغ 13 جنيه عن كل سهم، وهى تعادل تمامًا المكاسب التى حققها مشترى الحق.

* حالة انخفاض سعر السهم إلى 90 جنيه:

قرار مشترى الحق

طالما أن السعر انخفض فمعنى ذلك أن توقعات المستثمر لم تتحقق، وبالتالى فإن القرار هو عدم تنفيذ الاتفاق، وعلى ذلك يمكن حساب قيمة حق اختيار الشراء كما يلى:

قيمة حق الاختيار = السعر السوقى – سعر التنفيذ

= 90 - 100 = صفر

أرباح أو خسائر المستثمر = قيمة الحق – المكافأة

= صفر - 7 = 7 -

* المحرر

طالما لم يطلب المستثمر تنفيذ الاتفاق، معنى ذلك أن أرباح المحرر فى هذه الحالة تتمثل فى قيمة المكافأة التى حصل عليها.

أرباح أو خسائر المحرر = (سعر التنفيذ + المكافأة) – سعر التنفيذ

= (100 + 7) – 100 = 7

موقف مشترو ومحررو حقوق الاختيار

الحالة	حق اختيار البيع	حق اختيار الشراء
1- السعر السوقى أكبر من سعر التنفيذ	**المشترى:** يقرر المشترى عدم تنفيذ الاتفاق أما خسائر المشترى فهى محددة بقيمة المكافأة. **المحرر:** يحقق المحرر أرباحًا تتمثل فى قيمة المكافأة	**المشترى:** يقرر المشترى تنفيذ الاتفاق أما أرباح المشترى فهى غير محدودة. **المحرر:** يحقق المحرر خسائر غير محدودة
2- السعر السوقى أقل من سعر التنفيذ	**المشترى:** يقرر المشترى تنفيذ الاتفاق، أما أرباح المشترى غير محدودة. **المحرر:** تحقيق المحرر خسائر غير محدودة.	**المشترى:** يقرر المستثمر عدم تنفيذ الاتفاق، أما خسائر المشترى فهى محددة بمقدار المكافأة. **المحرر:** يحقق المحرر أرباحًا تتمثل فى قيمة المكافأة

6/2 الشراء الهامشى Margin Buying

الشراء الهامشى أو الشراء النقدى الجزئى يقصد به قيام المستثمر باقتراض مبلغ واستخدامه مع ما لديه من أموال فى شراء صفقة من الأوراق المالية لأجل قصير. ويتوقع القائم بعملية الشراء الهامشى أن ترتفع أسعار الأوراق المالية فى المستقبل ، ومن ثم يقوم ببيع الأوراق المالية التى سبق واشتراها محققاً من وراء ذلك ربحاً

دعنا الآن نعود إلى المستثمر فسوف يقوم بعملية شراء هامشي لعدد من الأسهم بسعر السهم 100 جنيه (سعر التنفيذ) أما عن عدد الأسهم فيبلغ 100 سهم (قيمة الصفقة 10000 جنيه). وقد قام باقتراض مبلغ 5000 جنيه من أحد البنوك بمعدل فائدة 10% (قيمة الفوائد السنوية تبلغ 500 جنيه). والمستثمر يتوقع ارتفاع سعر الأسهم فى المستقبل إلى 120 جنيه ، كذلك يساوره بعض الشك فى إمكانية انخفاضها لذلك فقد لجأ إلى عقد اختيار بيع مع طرف آخر نظير مكافأة 7 جنيه عن كل سهم.

7/2 البيع على المكشوف (Short Selling) :

يشير البيع على المكشوف إلى قيام المستثمر ببيع أسهم أو أوراق مالية لا يمتلكها حيث يقوم المستثمر باقتراض الأسهم أو الأوراق المالية أو رهنها لفترة قصيرة ثم يقوم بردها فى نهاية الفترة ، والحكمة من ذلك أن المستثمر يتوقع انخفاض أسعار هذه الأوراق فى المستقبل ، لذلك يقوم باقتراض الأوراق المالية الآن ثم يبيعها ، وعندما ينخفض سعرها يقوم بشراءها وردها إلى من اقترض منه الأوراق المالية ، وهو بذلك يحقق ربحاً يتمثل فى الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع.

دعنا الآن نفترض أن أحد المستثمرين يتوقع انخفاض أسعار أسهم إحدى الشركات وعلى ذلك فقد قام بعملية بيع على المكشوف لمائة سهم من أسهم هذه الشركة من أحد السماسرة نظير عمولة قدرها 3 جنيه عن كل سهم ، هذا وقد اشترط السمسار ضرورة احتفاظ المستثمر بنصف قيمة الصفقة لديه فى صورة نقدية ، وهو ما يطلق عليه الهامش المبدئى ، غير أن المستثمر يرغب فى التحوط ضد ارتفاع أسعار الأسهم فى المستقبل لذلك قام بإبرام عقد اختيار شراء لمائة سهم من أحد مساهمي الشركة نظير عمولة يحصل عليها المساهم قدرها 5 جنيه عن كل سهم.

9/2 إدارة المخاطر باستخدام حقوق الاختيار:

الإستراتيجية الأولى:
التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار الشراء:

فإذا كان المستثمر غير متأكد عما إذا كان سعر السهم فى تاريخ انتهاء التعاقد سيكون أقل أو أكبر من (سعر التنفيذ للسهم) فإن المستثمر يمكنه عن طريق اتخاذ موقف قصير Short Position فيما يتعلق بالأسهم (بمعنى بيع الأسهم) واتخاذ موقف طويل Long Position فيما يتعلق بحق اختيار الشراء (بمعنى شراء حق اختيار الشراء) أن يقلل المخاطر التى يتعرض لها إلى أقل درجة ممكنة وذلك عن طريق تدنية الخسائر دون التأثير على ما يحققه المستثمر من عائد.

الإستراتيجية الثانية:

التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار البيع:

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس قيام المستثمر بشراء الأسهم ، بمعنى آخر اتخاذ موقف طويل الأجل بالنسبة للأسهم ، واتخاذ موقف قصير لحق الاختيار (بمعنى بيع حق اختيار بيع) ويلجأ المستثمر إلى هذه الإستراتيجية فى حالة اعتقاده بأن أسعار الأسهم سترتفع فى المستقبل ومن ثم يقوم بشرائها الآن ، وفى نفس الوقت يقوم بتحرير حق اختيار بيع لأحد المستثمرين بغرض بيع هذه الأسهم إذا ما انخفضت أسعارها وتحقيق عائد من وراء ذلك.

الإستراتيجية الثالثة:

تحرير حقوق اختيار شراء وبيع مغطاة Covered Options :

وهذه الإستراتيجية تستخدم بشكل خاص لتلاءم الاستثمار فى محفظة أسهم عادية لا يتوقع أن تحدث لأسعارها تغيرات فى الأجل القصير ، أو أن تكون هذه التغيرات محدودة ، مثال ذلك أن يعتقد أحد المستثمرين أن الاستثمار فى الأسهم يمثل موقفاً جيداً لاستثماراته فى الأجل الطويل ، كذلك يتوقع أن تغيرات أسعار الأسهم فى الأجل القصير سوف تكون محدودة.

وعلى هذا الأساس فإن قيام المستثمر بتحرير حقوق اختيار مغطاة Covered Options يمكنه من زيادة عائد المحفظة فى الأجل القصير

الإستراتيجية الرابعة:

إستراتيجية حقوق الاختيار المزدوجة Straddle:

فى ظل هذه الإستراتيجية يقوم المستثمر فى نفس الوقت بشراء عقد اختيار شراء وعقد اختيار بيع لنفس الأوراق المالية ، ليس هذا فحسب ، بل أيضاً يكون تاريخ التنفيذ للعقدين واحد، وكذلك تاريخ الانتهاء ، ويلجأ المستثمر إلى هذه الإستراتيجية إذا ساد لديه اعتقاد أن الأسهم التى بين يديه قد تتعرض لتغيرات كبيرة فى السعر ، غير أن المستثمر لا يستطيع تحديد اتجاه هذا التغير.

وكما أن هذه الإستراتيجية تستخدم فى المواقف طويلة الأجل ، يمكن أيضاً استخدامها فى المواقف قصيرة الأجل (Short Straddle Position) عندما يشعر المستثمر أن التغيرات فى أسعار الأوراق المالية لن تكون كبيرة سواء لأعلى أو لأسفل.

الإستراتيجية الخامسة:

إستراتيجية حقوق الاختيار المنتشرة Spreads :

يقوم المستثمر بمهمة المشترى والمحرر فى آن واحد ، وتسمى إستراتيجية البسط (النشر) Spread ، ويمكن تعريفها بأنها تنصب على شراء خيار وبيع خيار مناظر ، ليس بينهما اختلاف إلا فى جانب واحد ، وذلك من أجل إنقاص مخاطر الخيار ، وهذه الإستراتيجية لها شيوع فى الممارسة العملية.

الإستراتيجية السادسة:

إستراتيجية التهذيب Strip والتحزيم Strap:

أن إستراتيجية التهذيب Strip تتضمن حقين من حقوق اختيار البيع نظير حق واحد من حقوق اختيار الشراء ، بينما تنطوى إستراتيجية التحزيم Strap على حقين من حقوق اختيار الشراء نظير حق واحد من حقوق اختيار البيع ، وفى كل الأحوال يمكن للمستثمر اتخاذ موقف قصير الأجل (تحرير عقود اختيار بيع وشراء) أو اتخاذ موقف طويل الأجل (شراء عقود اختيار شراء وبيع).

فى ظل إستراتيجية التهذيب ، يكون من الملائم اتخاذ موقف طويل الأجل إذا اعتقد المستثمر أنه سيحدث انخفاض أو تغير كبير بالانخفاض فى أسعار الأسهم ، ولأن المستثمر سوف يشترى حقين من حقوق اختيار البيع وحق واحد من حقوق اختيار الشراء ، فإن الأرباح سوف تتحقق فى الحال وبشكل كبير إذا حدث انخفاض فى سعر السهم

أما إذا ساد اعتقاد عكسى لدى المستثمر وهو أنه من المحتمل أن تزداد أسعار السهم ، فإنه من الأفضل اتخاذ مواقف طويلة فى ظل إستراتيجية التحزيم Strap والتى تنطوى على شراء حقين من حقوق اختيار الشراء نظير عقد واحد من حقوق البيع.

ثالثًا : العقود المستقبلية :

يشير مصطلح العقود المستقبلية إلى تعاقد يتم بين طرفين أحدهما بائع والأخر مشترى بغرض تسليم سلعة أو أصل ما فى تاريخ لاحق بسعر معين ، على أن يتم تسليم السلعة أو الأصل المتفق عليه ودفع الثمن فى هذا التاريخ اللاحق ، ويعد التغلب على عدم التأكد أو تخفيض المخاطر من أهم الأسباب التى تدفع الأفراد إلى تحرير مثل تلك العقود.

1/3 الفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية:

1/1/3 مخاطر عدم القدرة على الوفاء

2/1/3 مخاطر عدم القدرة على التخلص من التزامات العقد

3/1/3 تكلفة المعاملات

4/1/3 التسوية اليومية للعقد

2/3- أركان العقود المستقبلية:

1/2/3 السعر فى المستقبل Future Price

هو السعر الذى يتفق عليه الطرفين فى العقود المستقبلية لإتمام تبادل الصفقة محل العقد فى المستقبل.

2/2/3 تاريخ التسليم أو التسوية Settlement or Delivery Date

هو التاريخ الذى يتفق عليه طرفى العقد لإتمام عملية التبادل.

3/2/3 محل العقد Underlying

يقصد بمحل العقد الشيء المتفق على بيعه وشرائه بين طرفي العقد والذى قد يكون بضائع ، أذون خزانة ، مؤشرات ، عملات .. الخ.

4/2/3 مشترى العقد Buyer

هو الطرف الملتزم باستلام الشيء محل العقد نظير دفع السعر المتفق عليه للطرف الثاني (البائع) فى التاريخ المحدد فى المستقبل.

5/2/3 بائع العقد Seller

هو الطرف الملتزم بتسليم الشيء محل العقد نظير الحصول على السعر المتفق عليه من الطرف الأول (المشترى) فى التاريخ المحدد فى المستقبل.

3/3 الهوامش والتسوية اليومية:

[أ] الهامش المبدئى Initial Margin

فعلى سبيل المثال إذا تم إبرام تعاقد فى مارس 2006 بين شركة (أ) وشركة (ب) على 10000 سهم من أسهم إحدى الشركات ، على أن يتم التنفيذ فى أول أكتوبر 2006 ، فى أول أكتوبر 2006 تقوم شركة (أ) بشراء الأسهم مقابل 100 جنيه للسهم وتقوم شركة (ب) بالبيع مقابل 100 جنيه للسهم فإذا كان الهامش المبدئى 10% فإن كل من (أ) و(ب) يقومان بإيداع مبلغ 100000 جنيه لدى بيت السمسرة أو ما يقابلها من أوراق مالية.

[ب] التسوية السعرية اليومية:

إذا فرض أنه بعد إبرام التعاقد بين (أ) ، (ب) حدث فى الثاني من مارس انخفاض فى أسعار ذلك النوع من العقود بحيث أصبح سعر التسليم 98 جنيه ، ويترتب على ذلك أن يحقق (أ) خسارة إجمالية قدرها (100 – 98) × 10 000 = 20 000 جنيه مصرى مما يؤدى الى إنخفاض الهامش المبدئى لـ (أ) إلى 80000 جنيه ، وبالتالى يقوم بيت السمسرة بتعديل حساب (أ) ليعكس الخسارة وتعديل حساب (ب) ليعكس أرباحه.

ويتم إجراء هذا التعديل بصفة يومية وفقاً لأسعار أقفال مثل هذا النوع من العقود فى البورصة.

[ج] هامش الوقاية Maintenance Margin

يترتب على إجراء التسويات السعرية اليومية انخفاض الهامش المبدئى كما اتضح بالنسبة لحساب (أ) حيث انخفض الهامش إلى 80000 جنيه ، لذلك يقوم بيت السمسرة بوضع هامش وقاية يمثل حوالى 75% من قيمة الهامش المبدئى بحيث أن رصيد حساب المستثمر يجب ألا ينخفض عن هامش الوقاية ، وعلى هذا فإن هامش الوقاية لكل من (أ) و(ب) هو:

هامش الوقاية = الهامش المبدئى × نسبة هامش الوقاية

= 100000 × 75%

= 75000 جنيه

يلاحظ أن الهامش المبدئى انخفض فى حساب (أ) إلى 80000 جنيه إلا أنه مازال أعلى من هامش الوقاية لذلك لن يقوم بيت السمسرة بمطالبة (أ) بإضافة أى مبلغ لرصيد حسابه.

والآن إذا حدث وانخفض سعر هذه العقود يوم 3 مارس إلى 96 جنيه للسهم فى هذه الحالة يصبح رصيد حساب (أ) كالتالى:

مقدار الخسارة = (98 – 96) × 10000 = 20000 جنيه.
رصيد حساب (أ) = 80000 – 20000 = 60000 جنيه.

يلاحظ أن رصيد حساب (أ) أصبح أقل من متطلبات هامش الوقاية ، فى هذه الحالة يطلب بيت السمسرة من (أ) إيداع نقدية بمقدار 40000 جنيه حتى يصل رصيد حسابه إلى الهامش المبدئى ويطلق على مقدار الأموال فى هذه الحالة الهامش الإضافى أو المتغير Addional or Variation Margin ، أما إذا فشل (أ) فى تغطية حسابه فإن بيت السمسرة يقوم بقفل حساب (أ) عن طريق إبرام ما يسمى بالصفقة العكسية Reverse Trade.

[د] إقفال عقود المستقبل :

اتضح من المثال السابق أنه فى حالة انخفاض رصيد حساب المستثمر عن هامش الوقاية وعدم قدرة المستثمر على تغطية الحساب فإن بيت السمسرة يقوم بقفل حساب المستثمر فى يوم 3 مارس ، وحيث أن تاريخ تنفيذ العقد هو أول أكتوبر حيث يتم تسليم الأصل محل التعاقد ، لذلك فإنه لا يمكن إقفال العقد فى شهر مارس ، إذن كيف يتم إغلاق حساب (أ) فى مارس. كما سبق وذكرنا يتم ذلك من خلال الصفقة العكسية وذلك على النحو التالى:

يقوم بيت السمسرة بالشراء باسم (أ) عقد بيع بنفس الكمية وقدرها 10000 سهم من أسهم نفس الشركة فى مقابل 960000 جنيه (10000 × 96).

وحيث أن (أ) إذا قام باستلام كمية الأوراق المالية محل الصفقة كان سيدفع 1000000 جنيه.

إذن خسائر (أ) = 1000000 – 960000 = 40000 جنيه.

إذن صافى رصيد حساب (أ) = 60000 – 40000 = 20000 جنيه.

إذن يتم إقفال حساب (أ) لدى السمسار ويقوم بسحب مبلغ 20000 جنيه وهى ما تبقى فى رصيد حسابه.

4/3 استراتيجيات التعامل فى العقود المستقبلية:

1/4/3 التغطية بمركز طويل:

يقصد بتغطية المركز الطويل أو تغطية مركز شراء Long or Buying Hedge أخذ مركز على عقد لشراء أصل ما بهدف الوقاية ضد مخاطر ارتفاع الأسعار .

دعنا نفترض أن التاجر قد تعاقد على شراء أربعة عقود تسليم سبتمبر بسعر 2.5 دولار للبوشل. وفى تاريخ التسليم ارتفع السعر فى السوق الحاضر إلى 2.85 دولار للبوشل. هنا سيقوم التاجر بشراء احتياجاته من القمح من السوق الحاضر بالسعر الجارى (2.85 دولار للبوشل) ، ويقوم فى نفس الوقت بتسوية مركزه على العقد المستقبلى تسوية نقدية يحصل بمقتضاها من بيت التسوية على 35 سنت لكل بوشل ، وبذلك يكون السعر الصافى لشراء البوشل هو السعر المنصوص عليه فى العقد أى 2.5 دولار للبوشل ، بقيمة صافية قدرها 50 ألف دولار (20 ألف بوشل × 2.5 دولار للبوشل).

تسوية مركز تاجر الدقيق فى حالة ارتفاع الأسعار

التاريخ	السوق الحاضر	سوق العقود المستقبلية
15 مايو	لو أن التاجر قد اشترى 20 ألف بوشل بالسعر الجارى وقدره 2.5 دولار للبوشل لكانت التكلفة الكلية 50 ألف دولار.	شراء أربعة عقود بسعر 12500 دولار للعقد الواحد (50 ألف دولار للأربعة عقود) على أساس أن العقد يتضمن 5000 بوشل بسعر 2.5 دولار للبوشل الواحد.
18 سبتمبر	شراء 20 ألف بوشل من القمح من السوق الحاضر (وهو ما يعادل 4 عقود) بالسعر الجارى بمبلغ قدره 57 ألف دولار (20000 بوشل × 2.85 دولار). خسائر السوق الحاضر = 57000 – 5000 = 7000 دولار.	تسوية التاجر لمركزه نقدياً مع بيت التسوية على أساس سعر البوشل قوامه 2.85 دولار، مما يعنى حصوله على مكاسب قدرها 7000 دولار. مكاسب العقد المستقبلى: (2.85 – 2.5) × 5000 × 4 = 7000 دولار.

صافى التدفق النقدى لشراء القمح:

المبلغ المدفوع لشراء القمح من السوق الحاضر:	– 57 000
مكاسب من سوق العقود	+ 7 000
صافى التدفق النقدى	– 50 000

هكذا ، بسبب التغطية بلغ صافى التدفق النقدى 50 ألف دولار ، رغم شراء القمح بسعر 2.85 دولار للبوشل ، وهو مبلغ يساوى بالتمام والكمال القيمة التى كان ينبغى دفعها فى 15 مايو لشراء نفس كمية القمح (20 ألف بوشل) بالسعر السائد حينذاك أى 2.5 دولار للبوشل

ولكن ماذا لو انخفض سعر القمح فى السوق الحاضر فى تاريخ التسليم وأصبح 2.25 دولار للبوشل ، هنا سيترتب على تأجيل الشراء من شهر مايو إلى شهر سبتمبر شراء القمح من السوق الحاضر بسعر يقل عن السعر المنصوص عليه فى العقد .

جدول رقم (9)

تسوية مركز التاجر فى حالة انخفاض الاسعار

15 مايو	لو أن التاجر قد اشترى 20 ألف بوشل بالسعر الجارى وقدره 2.5 دولار للبوشل لكانت التكلفة الكلية 50 ألف دولار.	شراء أربعة عقود بسعر 12500 دولار للعقد الواحد (50 ألف دولار للأربعة عقود) وذلك على أساس سعر للبوشل قوامه 2.5 دولار: (5000 بوشل × 2.5 دولار × 4 عقود)
18 سبتمبر	شراء 20 ألف بوشل من القمح بالسعر الجارى بقيمة كلية قوامها 45 ألف دولار (20 ألف بوشل × 2.25 دولار)	سوية مركز التاجر وذلك ببيع 4 عقود على أساس سعر 2.25 دولار للبوشل ، بقيمة كلية قوامها 45 ألف دولار (5000 بوشل × 4 عقود × 2.25 دولار)

التدفق النقدى الكلى:

شراء من السوق الحاضر بقيمة كلية	- 45000 دولار
خسائر فى سوق العقود	- 5000 دولار
صافى التدفق النقدى الخارج يعادل القيمة	50000 دولار

2/4/3 التغطية بمركز قصير:

يقصد بالتغطية بمركز قصير Short Hedging أخذ المستثمر لمركز بائع على عقد مستقبلى لمواجهة مخاطر انخفاض سعر أصل يمتلكه ، أو يتوقع أن يمتلكه Anticipatory Short Hedging ، فلو أن أحد المستثمرين قد اشترى فى شهر يناير 100 أوقية من الذهب من السوق الحاضر بسعر 200 دولار للأوقية ، وخشية من أن تنخفض الأسعار ، قرر بيع عقد مستقبلى (يتضمن العقد 100 أوقية) تسليم شهر يونيو بسعر 203 دولار للأوقية.

رابعًا : عقود المبادلة Swap Contract

تمثل عقود المبادلة أحد أدوات تغطية المخاطر Hedging Risk، ومن أكثر استخداماتها تغطية مخاطر تغير سعر الفائدة Interest Rate Riskوتعتبر عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة (سيشار إليها فيما بعد بمبادلة معدل الفائدة الثابتة بالمتغيرة) Fixed – for – Floating Swap من أكثر هذه الأدوات استخدامًا.

أنواع عقود المبادلة

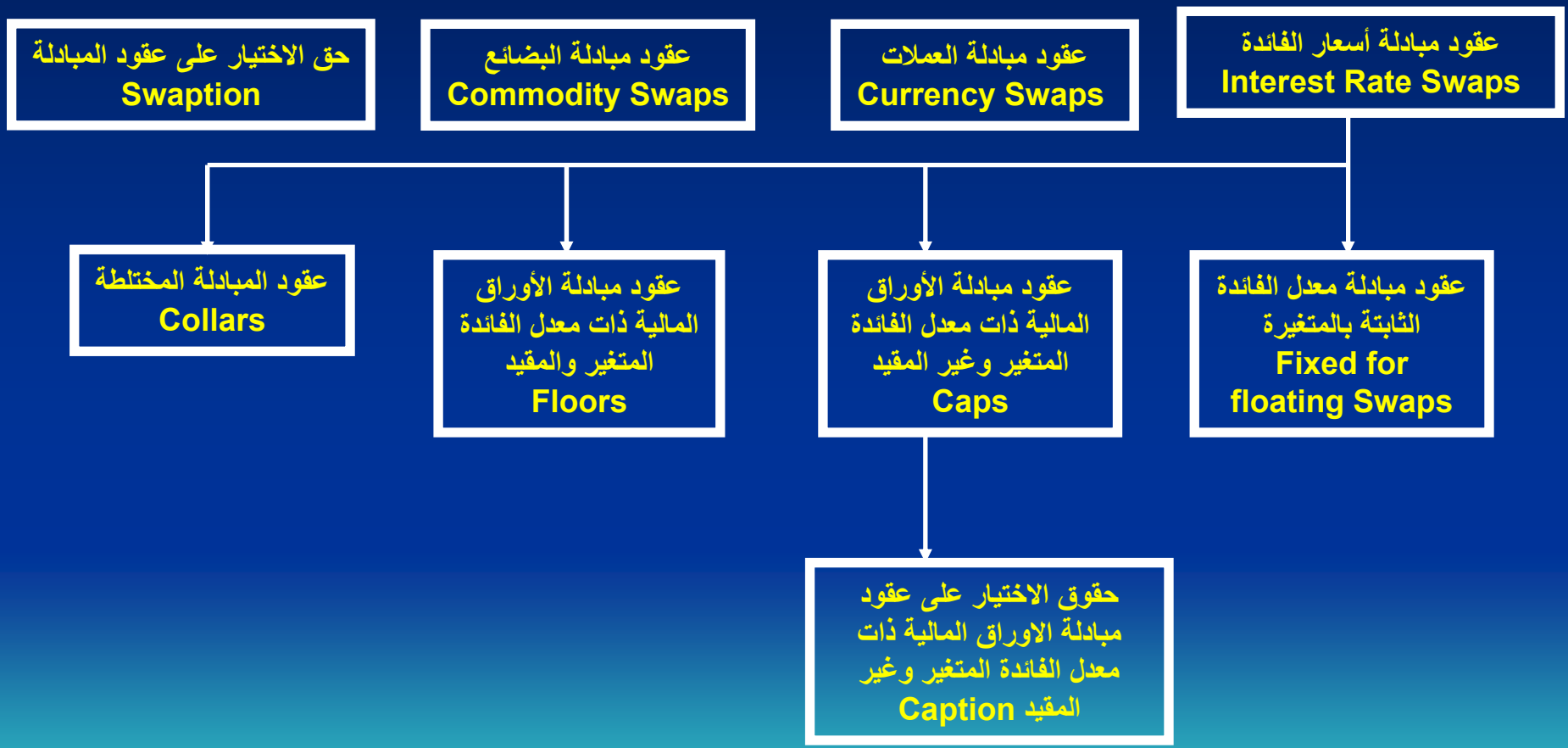

ما هى الأدوات والوسائل التى يمكن للمنشآت استخدامها لتغطية المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة ؟

1/4 المفاهيم الأساسية :

*** عقود المبادلة Swaps**

هى عقود تشبه العقود لاحقة التنفيذ Forward Contracts ومعنى ذلك أن تسوية الأرباح والخسائر فى عقود المبادلة لا تتم يوميًا، كما هو الحال فى عقود المستقبل Future Contracts، بل تتم عند تنفيذ عملية المبادلة، وعلى هذا الأساس يطلق على الأرباح أو الخسائر فى عقود المبادلات أنها أرباح أو خسائر ورقية.

*** حقوق اختيار المبادلات Swaptions**

هى حقوق اختيار Option على المبادلة، وقد تكون هذه الحقوق حقوق اختيار بيع Put Option أو حقوق اختيار شراء Call Option.

*** عقود مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير وغير مقيد Caps**

هى عقود مبادلات تتم على أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير، وفى نفس الوقت غير مقيد (أى سعر الفائدة) بحدود دنيا أو عليا ويشار إليها بعقود مبادلة كاب.

* عقود مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد Floors

هى عقود مبادلات تتم على أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير، ولكنها فى نفس الوقت (أى سعر الفائدة) محدد بسقف أو حد معين ، سوف يشار إليها بعقود مبادلة (فلور)..

* حقوق الاختيار على الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد Caption :

هى حقوق اختيار بيع Put أو شراء Call تتم على عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد.

* عقود المبادلة المختلطة Collars

تنطوى عقود المبادلة المختلطة على اتخاذ موقف طويل الأجل Long Positon أى شراء عقد مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير وغير مقيد Cap وفى نفس الوقت اتخاذ موقف قصير الأجل (أى بيع) عقد مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير ومقيد Floor.

2/4 حالة عملية على عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة :
Fixed for Floating Interest Rate Swaps

نفترض أن الشركة (أ) تستثمر 100 مليون جنيه من أموالها فى قرض استثمار عقارى بمعدل عائد 13.25% وتقوم الشركة (أ) بالحصول على هذه الأموال من البنك بمعدل فائدة متغير بالاضافة الى 0.5% أساسى.

حيث تتوقف أرباح الشركة (أ) على المستوى الفعلى لمعدل الفائدة المتغير، لذلك فالتأرجح لأعلى فى معدلات الفائدة سوف يحمل الشركة (أ) عبئًا متمثلاً فى تكاليف خدمة الدين، فإذا ارتفع سعر الفائدة إلى 13.75%، فإن خسائر تبلغ نسبتها 0.50% (13.25% - 13.75%) سوف تلحق بالشركة (أ).

افترض استكمالاً لهذا المثال أن الشركة (ب) قد اقترضت مبلغ 100 مليون جنيه لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة ثابت من البنك (ك)، حيث يبلغ معدل الفائدة على محفظة قروض الشركة (ب) 11%، وحاليًا فإن محفظة استثمارات الشركة (ب) تدر عائد مقداره 11% زائد 0.75% (وهو ما يطلق عليه الأساس Basis)، فإذا انخفض سعر الفائدة مثلاً إلى 10.25% (معدل الفائدة على محفظة استثمارات الشركة) فإن الشركة سوف تفقد جزء من أموالها.

ونعود للشركة (أ) فقد استطاعت إبرام عقد مبادلة مع بنك آخر (البنك م) ويقضى عقد المبادلة أن تدفع الشركة (أ) فائدة ثابتة قدرها 11.35% نظير حصول الشركة (أ) على معدل الفائدة المتغير، فإذا فرض أن معدل الفائدة المتغير فى لحظة معينة هو 11% فإن الأرباح التى تحققها الشركة (أ) يمكن حسابها كما يلى :

الشركة (أ) تحصل على عائد من محفظة استثماراتها	%13.25
تدفع الشركة (أ) للبنك (م) عائد يبلغ	(%11.35)
تحصل الشركة (أ) على عائد متغير من البنك (م) مقداره	%11
تدفع على القروض معدل فائدة متغيرة + 0.5% أساس	(%11.50)
الهامش الصافى	% 1.4

إذن قيمة التدفقات التى تحصل عليها الشركة (أ) = 1.4 % × 000 000 100 = 1400000 جنيه.

وبطريقة مشابهة سوف تدخل الشركة (ب) فى عقد مبادلة مع البنك (م) ، على أن تدفع الشركة (ب) معدل فائدة متغيرة كل سنة أو شهر لمبلغ 100 مليون جنيه لمدة 5 سنوات نظير حصول الشركة (ب) على معدل فائدة ثابت 11.25%.

فإذا فرض أن معدل الفائدة المتغير فى لحظة معينة بلغ 11% يمكن عندئذ حساب الأرباح التى تحققها الشركة (ب) كما يلى :

الشركة (ب) تحصل من محفظتها على (فائدة متغيرة 0.75%)	11.75%
الشركة (ب) تدفع للبنك م	(11%)
تحصل الشركة (ب) من البنك م	11.25%
تدفع الشركة (ب) معدل فائدة ثابتة يبلغ	(11%)
الهامش الصافى	1%

أى أن التدفق الذى تحققه الشركة ب يبلغ 1% × 100000000 = 1000000

ولكن ما هى الفوائد التى تعود على البنك م من قيامه بعقد اتفاقية مبادلة مع الشركة (أ)، والشركة (ب)، لا شك أن البنك (م) مستفيد من هذه العملية هو أيضًا ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

البنك م يحصل على فوائد من الشركة (أ) قدرها	% 11.35
يدفع البنك م للشركة (ب) فائدة قدرها	(%11.25)
يحصل البنك م على معدل الفائدة المتغيرة من الشركة (ب)	%11
يدفع معدل فائدة متغير للشركة (أ)	(%11)
الهامش الصافى	%0.1

ويقال أن البنك (م) قد حقق 0.1% هامش صافى أو 10 نقاط أساسية Basis Points أما عن قيمة الإرباح التى يحققها البنك (م) تبلغ 100000 جنيه (0.1% × 100000000 جنيه).

3/4 عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد Caps
4/4 عقود المبادلة على الأوراق المالية ذات معدل فائدة المتغير والمقيد Floors
5/4 عقود المبادلة المختلطة Collars
6/4 عقود مبادلة البضائع Commodity Swap
7/4 عقود مبادلة العملات Currency Swap

معيار المحاسبة المصرى رقم (37)

IFRAS 4

عقود التأمين

المحتويـــــات

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- الاعتراف والقياس
- الإفصاح

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أية منشأة تصدر مثل هذه العقود (والمذكورة فى هذا المعيار باسم "شركة التأمين") ويتطلب هذا المعيار على وجه الخصوص مايلى :

- نطاق محدود من التعديلات التى يتم إدخالها على نظم المحاسبة فى شركات التأمين فيما يتصل بعقود التأمين.
- الإفصاح الذى يحدد و يوضح المبالغ التى تظهر فى القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين والتى تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدمى القوائم المالية فى فهم قيم و توقيتات ومدى عدم التأكد فى التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.

نطاق المعيار

على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على ما يلى :

- عقود التأمين (بما فى ذلك عقود إعادة التأمين) .
- الأدوات المالية التى تصدرها الشركة.

لا تنطبق أحكام هذا المعيار على ما يلى :

أ - ضمانات المنتجات الصادرة مباشرة من المصنع ، أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة .

ب - الأصول والالتزامات الخاصة بصاحب العمل بموجب خطط مزايا العاملين

الاعتراف والقياس

على شركة التأمين على وجه الخصوص أن :

تثبت ضمن الالتزامات أية مخصصات للمطالبات المستقبلية المحتملة ، إذا كانت تلك المطالبات تنشأ بموجب عقود تأمين غير قائمة فى وقت إعداد التقرير المالى (على سبيل المثال : مخصصات الكوارث).

تقوم بإجراء اختبار مدى كفاية الالتزامات .

تلغى التزامات التأمين (أو جزء منها) من ميزانيتها عندما و فقط عندما يتم انقضائها ، أى عندما يتم الإبراء من الالتزامات الواردة فى العقد أو إلغائها أو انقضائها .

لا تجرى مقاصة بين البنود التالية :

(1) أصول إعادة التأمين مقابل التزامات التأمين المتصلة بها .

أو (2) الإيرادات أو المصروفات الناشئة عن عقود إعادة التأمين مقابل المصروفات أو الإيرادات الناشئة عن عقود التأمين المتصلة بها .

اضمحلال قيمة أصول إعادة التامين

إذا تعرض أصل إعادة التأمين الخاص بمعيدى التامين الصادر فى عقد إعادة التامين لاضمحلال فى قيمته يجب على معيد التامين الصادر تخفيض القيمة الدفترية للأصل بناءً على تعرضه لاضمحلال قيمته ويجب عليه أيضاً قيد الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة ضمن الأرباح أوالخسائر.

التغييرات فى السياسة المحاسبية

- يجوز لشركة التامين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التامين ويقتصر ذلك فى حالة ما إذا كان من شأن التغيير أن يجعل القوائم المالية أكثر موضوعية لمتخذى القرار الاقتصادى وليست أقل مصداقية أو تجعلها أكثر مصداقية و ليست أقل موضوعية .

- ولكى تبرر شركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية فيما يتصل بعقود التامين عليها ان تفصح عن التغيير الذى يجعل القوائم المالية الخاصة بها أقرب إلى الالتزام بمتطلبات المعايير المبينة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (5)

إلا انه ليس من المفترض أن يحدث هذا التغيير التزاماً كاملاً بتلك المعايير وفيما يلى تناولاً لبعض الأمور الهامة ذات الصلة:

- أسعار الفائدة الحالية
- استمرار الممارسات القائمة
- محاسبة الظل

أسعار الفائدة الحالية

- يسمح لشركة التامين ان تغير سياستها المحاسبية للدرجة التى تعيد بها قياس التزامات التامين المعنية لتعكس اسعار الفائدة السوقية الحالية .

- ويجب الاعتراف بهذة التغيرات فى الالتزامات وتسجيلها كربح او خسارة .

استمرار الممارسات القائمة

يمكن لشركة التامين الاستمرار فى الممارسات التالية ولكن دون السماح ببدء احداها.

- قياس التزامات التامين على اساس عير مخصوم.
- قياس الحقوق التعاقدية لرسوم الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بالسوقية.

محاسبة الظل

- يتاح لشركات التامين تغيير سياساتها المحاسبية للدرجة التى يمكن الاعتراف بربح او خسارة غير محققة على أصول تقاس الارباح والخسائر بنفس الطريقة .

- والتسويات ذات العلاقة على التزامات التامين أو بنود الميزانية الاخرى سوف يتم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية ويطلق على هذه الممارسة محاسبة الظل0

الإفصاح

شرح المبالغ المعترف بها

يجب على شركة التأمين الافصاح عن المعلومات التى تحدد وتفسر المبالغ الواردة فى قوائمها المالية الناشئة عن عقود التأمين .

- يجب على شركة التأمين الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المطبقة على عقود التأمين وما يتصل بها من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات.
- الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين.
- إذا كان معيد التأمين الصادر يقوم بتأجيل واستهلاك الأرباح والخسائر الناشئة عن شراء إعادة التأمين فيتعين عليه الإفصاح عن قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة.
- تسوية للتغيرات فى التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين وما يتصل بها من تكاليف الاقتناء المؤجلة إن وجدت .

اختبار مدى كفاية الالتزامات

- يجب على شركة التأمين أن تقوم فى كل تاريخ لإعداد التقارير المالية بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية المعترف بها،
- وذلك بإستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها .
- يتم قيد العجز برمته ضمن الأرباح أو الخسائر .

التدفقات النقدية وتوقيتاتها وظروف عدم التأكد المتعلقة بها

يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التى تساعد المستخدمين على فهم قيم التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين وتوقيتاتها ومدى عدم التأكد فى تحققها .
على شركة التأمين ان تفصح عما يلى :

أ - أهدافها فى إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وسياستها المتبعة لتخفيف حدة تلك المخاطر.
ب- شروط وأحكام عقود التأمين التى لها أثر هام على مبالغ وتوقيتات ومدى عدم التأكد فى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بشركة التأمين .
ج- معلومات بشأن مخاطر التأمين (قبل وبعد التخفيف من حدة المخاطر عن طريق إعادة التأمين) .

معيار المحاسبة المصري رقم (34)
IAS 40
الإستثمار العقاري

المحتويات

1- هدف المعيار
2- نطاق المعيار
3- تعريفات
4- المعالجة المحاسبية
5- العرض والإفصاح
6- مثال

هدف المعيار

الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والافصاحات المطلوبة والمتعلقة بها، وبالتالى فإن الجوانب المختلفة للمحاسبة عن الاستثمارات العقارية يتم مناقشتها من خلال:-

- تبويب الاستثمارات العقارية
- الاعتراف بها كأصل.
- تحديد القيمة الدفترية المعدلة عند:-
  - القياس المبدئى .
  - القياس اللاحق "التقييم".
- متطلبات الافصاح

نطاق المعيار

1- ينطبق هذا المعيار على قياس الإستثمارات العقارية المؤجرة تأجيراً تشغيلياً فى القوائم المالية للمؤجر. ولايتناول هذا المعيار الأمور التى تم تغطيتها فى المعيار المحاسبى المصرى رقم (20) الخاص بالتأجير التمويلي.

2- ومن أمثلة الاستثمارات العقارية ما يلى :

(أ) الأرض المحتفظ بها بهدف تحقيق إرتفاع فى قيمتها على المدى البعيد وليس بغرض البيع فى المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

(ب) الأرض المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد فى الوقت الحاضر (تعتبر الأرض محتفظ بها بقصد زيادة قيمتها إذا لم تكن المنشأة قد قررت أنها سوف تستخدم الأرض إما على هيئة عقارات مشغولة بمعرفة المالك وإما لغرض البيع فى المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة).

(ج) مبنى تملكه المنشأة ويتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلى واحد أو أكثر.

(د) مبنى خال ولكنه محتفظ به كى يؤجر بموجب عقد إيجار تشغيلى واحد أو أكثر.

3- فيما يلى أمثلة لبنود لا تعتبر استثمارات عقارية ومن ثم تقع خارج نطاق هذا المعيار :

(أ) عقارات محتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة أو ضمن عملية الإنشاء والتطوير، (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (2)). على سبيل المثال ، عقارات مقتناة فقط بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها و إعادة بيعها.

(ب) عقارات تنشأ أو تطور نيابة عن الغير (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (8)).

(ج) العقارات المشغولة بمعرفة المالك، راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (10)، متضمنة (ضمن بنود أخرى) العقارات المحتفظ بها للتطوير فى المستقبل والاستخدام اللاحق كعقار يشغله المالك أو العقارات التى يشغلها العاملون (سواء كانوا يدفعون أو لا يدفعون إيجاراً بأسعار السوق) أو العقارات التى يشغلها مالكها فى انتظار التصرف فيها.

(د) عقار ينشأ أو يطور لاستخدام مستقبلى كاستثمارات عقارية ، و يطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (10) على مثل هذه العقارات إلى أن تتم عملية الإنشاء أو التطوير ويصبح العقار استثماراً عقارياً وعندئذ يطبق عليه هذا المعيار، و مع ذلك ينطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية القائمة التى يتم إعادة تطويرها لاستخدام مستقبلى مستمر كاستثمارات عقارية.

(هـ) العقارات التى يتم تأجيرها للغير إيجاراً تمويلياً.

تعريفـــــات

الاستثمار العقارى: هى العقارات التى يتم الاستحواذ عليها بواسطة المالك لكسب إيجارات أو بغرض زيادة القيمة الرأسمالية أو كلاهما, وأى استثمار عقارى يولد تدفقات نقدية تكون مستقلة بشكل كبير عن الاصول الاخرى المستحوذ عليها بواسطة المنشأة.

المعالجة المحاسبية

يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كأصل إذا:-

- كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشأة.
- امكن قياس تكلفة الاستثمار العقارى بشكل موثوق.
- عند القياس المبدئى يتم الاعتراف بالاستثمار العقاري بالتكلفة والذي يتضمن سعر الشراء وتكاليف العملية المرتبطة بها مباشرة (على سبيل المثال الخدمات القانونية, ضرائب تحويل الملكية) ومع ذلك يتم استبعاد المصاريف الادارية العامة بالإضافة الى تكاليف التشغيل الاولية والتي تتمثل في تكاليف الخدمة اليومية بل يتم الاعتراف بهذه التكاليف فى الارباح أو الخسائر كما تم تكبدها. و تتمثل تكاليف الخدمة اليومية للعقار بشكل رئيسى فى تكلفة العمالة و المواد المستهلكة و قد تتضمن تكاليف الأجزاء البسيطة ويكون الغرض من هذه النفقات إصلاح وصيانة العقار.

يحق لأى منشأة عند القياس اللاحق "التقييم" أن تختار لكل إستثماراتها العقارية باستخدام أياً من الاتى:

- **نموذج التكلفة:** ويقاس الاستثمار العقارى بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاهلاك وأى خسائر متراكمة لاضمحلال الاصول.
- **- نموذج القيمة العادلة:** ويقاس الإستثمار العقارى بالقيمة العادلة وبالنسبة للأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل عند نشأتها ، وتعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل بين طرفين مطلعين وراغبين فى صفقة تتم فى صفقة حرة.
- **يتم تطبيق المبادئ التالية لتحديد القيم العادلة الخاصة بالاستثمار العقارى:-**
  - حينما يوجد سوق نشطة على استثمارات عقارية مماثلة, فإن هذا قد يكون دليل ملائم على القيمة العادلة مع دراسة وتعديل الفروق حسب طبيعة وحالة وموقع العقارات عند الضرورة.
  - يتم السماح بعمل أساليب تقييم أخرى أكثر واقعية عندما لا يتوافر سوق نشطة يكون على المنشأة الاخذ فى الاعتبار المعلومات من مصادر مختلفة والتى تشمل:

(أ) الأسعار المعلنة فى الآونة الأخيرة فى سوق أقل نشاطاً، مع تعديلها بما يعكس التغيرات فى الظروف الاقتصادية والتى أثرت على تلك الأسعار منذ تاريخ المعاملة.

أو

(ب) التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة على أساس توقعات يعتمد عليها للتدفقات النقدية المستقبلية ومؤيدة بشروط أو بنود أى عقود إيجار أو عقود أخرى قائمة، ومؤيدة كذلك إن أمكن بأدلة خارجية مثل الإيجار فى الأسواق الحالية لعقارات مشابهة فى نفس الموقع وبنفس الحالة و باستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية المتعلقة بعدم التأكد بشأن قيمة وتوقيت التدفقات النقدية.

- فى حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بدرجة موثوق فيها يجب استخدام نموذج التكلفة.
- يعالج أرباح / خسائر الناتج عند استخدام أسلوب القيمة العادلة كالتالى:-

التحويلات (التحويل من عقار إلى آخر)

إن التحويلات من أو إلى الاستثمار العقارى يجب أن تتم فقط عندما تظهر الحاجة الى تغيير فى الاستعمال أو إلى استخدام جديد لهذا العقار وهناك أربعة احتمالات هى:-

1- **التحويل من عقار إستثمارى الى عقار يشغله المالك:** عند بدء إشغال المالك للاستثمار العقارى ويتم التحويل باستخدام القيمة العادلة فى تاريخ التغيير.

2- **التحويل من عقار إستثمارى الى عقار متاح للبيع (مخزون):** عند بدء التطوير والاستعداد لبيع الاستثمار العقارى ويتم التحويل باستخدام القيمة العادلة فى تاريخ التغيير.

3- **التغيير من عقار يشغله المالك الى عقار استثمارى:** عند انتهاء إشغال المالك للعقار ويتم التحويل باستخدام القيمة العادلة مع الاعتراف بالنقص فى قائمة الدخل مع قيد أى ارباح فى حساب حقوق المساهمين تحت عنوان فائض إعادة التقييم.

4- التحويل من عقار متاح للبيع (مخزون) إلى عقار استثمارى: عند بدء الإيجار التشغيلى لطرف آخر ويتم التحويل باستخدام القيمة العادلة مع الاعتراف بأى اختلاف بين القيمة العادلة والتكلفة الدفترية فى قائمة الدخل.

الاستبعادات

- يتم إستبعاد الاستثمار العقاري من الدفاتر (يستبعد من الميزانية) وذلك عند التصرف فيه أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام ولا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.
- يمكن أن يحدث الاستبعاد للاستثمار العقاري بالبيع، هذا ولتحديد تاريخ الاستبعاد للاستثمار العقاري فإن على المنشأة أن تطبق ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (11) وذلك فيما يخص الاعتراف بالإيراد من بيع البضائع، مع الأخذ في الاعتبار ما جاء بملحق معيار (11) في هذا الشأن.

- طبقاً لمبدأ الاعتراف، إذا قامت المنشأة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية لأى أصل بتكلفة استبدال جزء من الاستثمار العقاري، فإنها تقوم باستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبدل من الدفاتر، وبالنسبة للاستثمار العقاري الذي تتم المحاسبة عنه باستخدام **نموذج التكلفة** فإن الجزء المستبدل قد لا يكون الجزء الذي تم استهلاكه بشكل منفصل، وفى حالة تعذر قيام المنشأة بتحديد القيمة الدفترية للجزء المستبدل فإنها قد تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لتكلفة الجزء المستبدل وقت اقتناؤه أو إنشاؤه. **طبقاً لنموذج القيمة العادلة** فإن القيمة العادلة للاستثمار العقاري قد تعكس بالفعل أن هذا الجزء المراد استبداله قد فقد قيمته، وفى حالات أخرى قد يصعب تحديد القيمة العادلة التي يتم تخفيضها بالنسبة للجزء الذي يتم استبداله، وفى حالة تعذر تخفيض القيمة العادلة للجزء المستبدل يكون البديل هو إدراج تكلفة الاستبدال ضمن القيمة الدفترية للأصل ثم بعد ذلك إعادة تقدير القيمة العادلة كما يحدث في حالات الإضافات التى لا تتضمن إستبدالات.

- تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن توقف استخدام العقار أو الاستبعاد بالفرق بين صافى متحصلات التصرف في العقار وصافى القيمة الدفترية له ويتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر (إلا إذا تطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (20) الخاص بالتأجير التمويلى غير ذلك في حالة البيع مع إعادة التأجير) وذلك في فترة التوقف عن الاستخدام أو التصرف في الأصل.

- فى بعض الأحيان تمتلك المنشأة أصلا تؤجره للشركة الأم أو لشركة شقيقة حيث تقوم هذه الشركة أو تلك بشغله ولا يعد هذا العقار استثماراً عقارياً فى القوائم المالية المجمعة التى تشمل الشركتين ، وذلك لأن العقار مشغول من مالكه من وجهة نظر المجموعة ككل. ومع ذلك من وجهة نظر المنشأة الفردية التى تملكه يعد هذا العقار استثماراً عقارياً إذا اتفق مع التعريف للاعتراف به كاستثمار عقاري وعلى هذا فإن المؤجر يعامل هذا العقار كاستثمار عقارى فى القوائم المالية الخاصة به.

العرض والإفصاح

أ – متطلبات إفصاح عامة سواء تم استخدام التكلفة أو القيمة العادلة :

1- الدخل الناتج من الإيجار خلال الفترة.

2- نفقات التشغيل للاستثمارات العقارية التى لم تحقق دخل خلال الفترة.

3- القيود المفروضة على الاستثمارات العقارية.

4- أى التزامات تعاقد مادية لشراء وإنشاء وتطوير الاستثمارات العقارية.

ب – متطلبات إفصاح عندما يتم استخدام القيمة العادلة :

1- الطرق والافتراضات المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة.
2- الإضافات والاستبعادات خلال الفترة.
3- صافى الارباح والخسائر من تسوية القيمة العادلة.
4- التحويل خلال الفترة.

ج - متطلبات إفصاح عندما يتم استخدام التكلفة :

1- طرق الإهلاك المستخدمة.
2- الأعمار الافتراضية أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
3- إجمالى التكلفة الدفترية ومجمع الإهلاك فى بداية ونهاية الفترة.
4- مطابقة رصيد القيمة الدفترية عند بداية ونهاية الفترة (الإضافات والاستبعادات والإهلاك وخسائر الاضمحلال فى قيمة الأصول المعترف بها أو المعكوسة).
5- التحويلات خلال الفترة.

مثال

شركة لديها مجموعة استثمارات عقارية (ليست بغرض البيع أو الاستخدام) وتتبع الشركة سياسة التقييم باستخدام القيمة العادلة، وفيما يلى بيانات كل عقار:

العقار	القيمة المعدلة بالدفاتر فى 2006/12/31 ألف جنيه	القيمة العادلة فى 2006/12/31 ألف جنيه	التكلفة الأولية (الأصلية) خلال عام 2005 ألف جنيه
أ	100	120	100
ب	150	110	150
ج	200	250	220

المطلوب

1- تحديد الارباح أو الخسائر الناتجة من كل عقار فى 2006/12/31.

2- إعداد القيود المحاسبية.

الحل

1 – تحديد الارباح أو الخسائر لكل عقار:

أ – بالنسبة للعقار (أ) يوجد ارباح 20 ألف جنيه مصرى يتم الاعتراف بها بالكامل فى قائمة الدخل.

ب – بالنسبة للعقار (ب) يوجد خسائر 40 ألف جنيه مصرى يتم الاعتراف بها بالكامل فى قائمة الدخل.

ج – بالنسبة للعقار (ج) يوجد ارباح 50 ألف جنيه مصرى يتم الاعتراف بها بالكامل في قائمة الدخل.

إذاً الارباح أو الخسائر للعقارات جميعاً:

قائمة الدخل = 20 (أ) – 40 (ب) + 50 (جـ) = 30 ألف جنيه مصرى.

2 – القيود المحاسبية:

من مذكورين

20 حـ / العقار (أ)

50 حـ / العقار (ج)

إلى مذكورين

40 حـ / العقار (ب)

30 حـ / ارباح تقييم الاستثمارات العقارية

معيار المحاسبة المصرى رقم (33)

التقارير القطاعية

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار الى تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية حسب كل قطاع بالمنشأة – أى إعداد تقارير خاصة بالمعلومات عن مختلف أنواع المنتجات والخدمات التى تقوم بها المنشأة وكذلك عن مختلف المناطق الجغرافية التى تعمل فيها المنشأة وذلك لمساعدة مستخدمى القوائم المالية على:-

أ - تحقيق فهم أفضل لأداء المنشأة فى الماضى.
ب - عمل تقديرات أفضل للمخاطر التى تواجهها المنشأة والعائد المرجو تحقيقه.
ج - إصدار أحكام على بينة ورؤية سليمة عن المنشأة ككل.

نطاق المعيار

نطاق المعيار

1- يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة من القوائم المالية (ميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير فى حقوق الملكية والإيضاحات).

2- يطبق هذا المعيار على المنشأة المقيدة أدوات حقوق ملكيتها أو الادوات الخاصة بمديونياتها للتداول العام وتلك التى بصدد القيد فى أسواق الاوراق المالية.

3- إذا كانت المنشأة ليس لديها أوراق مالية مقيدة للتداول العام وتقوم بإعداد قوائم مالية تتفق مع معايير المحاسبة المصرية عندئذ تشجع هذه المنشأة على الافصاح طواعية عن المعلومات المالية عن كل قطاع.

4- إذا إختارت المنشأة أن تفصح طواعية عن المعلومات القطاعية، عندئذ يجب على هذه المنشأة الالتزام التام بشروط هذا المعيار.

التعريفـــــــات

تعريفـــــات:-

قطاع نشاط : هو عنصر قابل للتمييز فى المنشأة ويشارك فى تقديم منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة ببعضها البعض والتى تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التى تخضع لها قطاعات الانشطة الاخرى.

لا يجب أن يتضمن قطاع نشاط واحد منتجات ذات مخاطر وعوائد مختلفة جوهريا بل من المتوقع أن تكون متشابهة.

العوامل التى تحدد أن المنتجات مرتبطة هى: طبيعة المنتج، طبيعة عملية الإنتاج، نوعية المستهلك وأساليب توزيع المنتجات.

قطاع جغرافى : هو عنصر قابل للتمييز فى المنشأة ويشارك فى تقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية محددة، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التى تعمل فى بيئات إقتصادية أخرى.

لا يجب أن يتضمن قطاع جغرافى واحد عمليات فى بيئات إقتصادية ذات مخاطر وعوائد تختلف إختلافا جوهريا بل من المتوقع أن تكون متشابهة.

قد يكون القطاع دولة واحدة أو عدة دول أو إقليم داخل دولة، وتحدد القطاعات الجغرافية بموقع الأصول أو بموقع العملاء.

إيــراد القطـــاع : هو إيراد مثبت في قائمة دخل المنشأة ويعزى مباشرة لقطاع معين او جزء من ايراد المنشأة والذي يمكن توزيعه على اساس معقول على القطاع.

مصروفات القطاع : هو مصروف ناتج عن انشطة التشغيل الخاصة بالقطاع وهو يعزى مباشرة للقطاع او الجزء الخاص بالمصروف الذي يمكن توزيعه على اساس معقول على القطاع.

نتائج القطاع : هى إيرادات القطاع ناقصاً مصروفات القطاع.

أصول القطاع : هى أصول التشغيل التى يستخدمها القطاع فى أنشطته التشغيلية والتى يمكن أن تعزى مباشرة لقطاع أو يمكن توزيعها على القطاع على أساس معقول.

التزامات القطاع : هى الالتزامات الناشئة عن أنشطة التشغيل الخاصة بالقطاع والتى يمكن أن تعزى مباشرة للقطاع أو يمكن توزيعها على القطاع على أساس معقول.

تحديد القطاعات المطلوب التقرير عنها

النماذج الاولية والثانوية للتقارير القطاعية:-

يحكم المصدر الرئيسى لمخاطر وعوائد المنشأة وطبيعة هذه المخاطر والعوائد شكل النموذج الاولى للتقرير القطاعى وهل سيكون بالأنشطة أم جغرافيا، فإذا كانت مخاطر المنشأة ومعدلات العائد لها تتأثر بشكل كبير بالفروق فى المنتجات والخدمات التى تقدمها، فإن النموذج الاولى للتقارير القطاعية سيكون بقطاعات النشاط ويتم التقرير عن المعلومات الثانوية على أساس جغرافى، وبالمثل إذا كانت مخاطر المنشأة ومعدلات العائد لها تتأثر بشكل كبير باختلاف دول التشغيل أو المناطق الجغرافية الأخرى، فإن النموذج الاولى لإعداد التقارير القطاعية سيكون بقطاعات جغرافية ويتم التقرير عن المعلومات الثانوية بالنسبة لمجموعات المنتجات والخدمات التى ترتبط ببعضها البعض.

يتمثل أساس تحديد المصدر الرئيسى للمخاطر وطبيعة المخاطر والمعدلات المختلفة لعائد المنشأة عادة فى الهيكل التنظيمى والإداري الداخلى ونظام رفع التقارير المالية لمجلس الادارة والرئيس التنفيذى ومن ثم لتحديد ما هو النموذج الاولى وما هو النموذج الثانوى.

- يمكن تحديد قطاع النشاط أو القطاع الجغرافى كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق أغلب إيراده (أكثر من 50%) من مبيعات لعملاء خارجيين وكذلك:-

أ - إذا كانت إيراداته من المبيعات لعملاء ومن معاملاته مع قطاعات أخرى تمثل 10% أو أكثر من إجمالى الايرادات الخارجية والداخلية لجميع القطاعات.

أو ب - إذا كانت نتائجه سواء أرباح أو خسائر تمثل 10% أو أكثر من النتائج المجمعة لجميع القطاعات فى الارباح أو النتائج المجمعة لجميع القطاعات فى الخسائر أيهما أكبر طبقاً للمبالغ المجردة.

أو ج - إذا كانت أصوله تمثل 10% أو أكثر من إجمالى أصول جميع القطاعات.

- إذا كان اجمالي الايرادات الخارجية التي يمكن أن تعزى للقطاعات المطلوب التقرير عنها اقل من 75% من اجمالي ايرادات المنشأة الخارجية, يمكن تحديد قطاعات اضافية على انها مطلوب التقرير عنها حتى وان كانت لا تفي بنسبة ال 10% وذلك حتى يتم ادراج على الاقل 75% من اجمالي ايرادات المنشأة الخارجية ضمن القطاعات المطلوب التقرير عنها.

- إذا تم تحديد القطاع كقطاع مطلوب الافصاح عنه فى الفترة الحالية نظراً لأنه يفى بنسبة الـ10%، عندئذ يتم إعادة إثبات بيانات القطاع عن الفترة السابقة التى تم عرضها لأغراض المقارنة وذلك لإظهار القطاع الجديد المطلوب الافصاح عنه حتى وإن كان هذا القطاع لا يفى بنسبة 10% فى الفترة السابقة ما لم يتعذر ذلك.

السياسات المحاسبية للقطاعات

السياسات المحاسبية للقطاعات

يتم إعداد المعلومات عن القطاعات طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد وتصوير القوائم المالية للمنشأة، إلا أن السياسات المحاسبية القطاعية تتضمن بالإضافة إلى ذلك السياسات المرتبطة بإعداد التقارير القطاعية مثل:

سياسة تحديد القطاعات

طريقة تحديد سعر التحويل بين القطاعات

اسس توزيع الإيرادات والمصروفات على القطاعات

الافصـــاح

الافصاح

النموذج الاولى:-

- تفصح المنشأة عن إيرادات القطاع ويتم التقرير عن إيرادات القطاع من المبيعات للعملاء وإيرادات القطاع من المعاملات مع القطاعات الأخرى بصفة منفصلة.
- تفصح المنشأة عن نتائج القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه.
- تقوم المنشأة بالإفصاح عن القيمة الدفترية لأصول القطاع.
- تقوم المنشأة بالإفصاح عن التزامات القطاع.
- تفصح المنشأة عن مجموع التكلفة المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول للقطاع والتى من المتوقع إستخدامها لأكثر من فترة .

- تفصح المنشأة عن مجموع مبلغ المصروفات المدرج ضمن نتائج القطاع بالنسبة لإهلاك وإستهلاك أصول القطاع.
- يشجع المعيار على الافصاح عن طبيعة ومبالغ ايه بنود لإيرادات ومصروفات القطاع تكون ذات حجم وطبيعة تجعل الافصاح عنها يساعد على فهم اداء كل قطاع مطلوب التقرير عنه.
- تفصح المنشأة عن اجمالي قيمة المصروفات الهامة غير النقدية بخلاف الاهلاك والاستهلاك.

معلومات القطاع الثانوية

يجب ان يتم التقرير عن المعلومات التالية:

(أ) الإيرادات من العملاء الخارجين.

و (ب) إجمالي القيمة الدفترية لأصول القطاع.

و (ج) إجمالي التكاليف المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة.

- يجب الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد التقارير القطاعية والتي لها تأثير جوهري علي المعلومات القطاعية ، كما يجب إعادة إثبات المعلومات القطاعية عن الفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، وهذا الإفصاح يجب أن يشمل وصفاً لطبيعة التغيير وأسباب التغيير وحقيقة أن المعلومات المقارنة أعيد إثباتها أو أنه من غير العملي إجراء ذلك، والتأثير المالي للتغيير إذا كان من الممكن تحديده بشكل معقول.

مثـــــــــال

تقوم المنشأة بالعمل من خلال خمسة قطاعات نشاط وأربعة قطاعات جغرافية، وفيما يلى المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2005:-

أولا : بيانات قطاعات النشاط (بالمليون جنيه):-

بيـــان	قطاع(أ)	قطاع(ب)	قطاع(ج)	قطاع(د)	قطاع(هـ)	مجموع
إجمالى إيرادات المبيعات	2 250	1 250	4 900	3 800	7 500	19 700
موزعة بين:-						
مبيعات لعملاء خارجيين	800	500	4 000	3 000	5 000	13 300
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	1 450	750	900	800	2 500	6 400
نتيجة القطاع	600	(130)	700	(400)	1 500	2 270
أصول القطاع	5 000	3 500	5 250	1 050	8 250	23 050

ثانياً : بيانات القطاعات الجغرافية:-

بيـــان	اسكندرية	اسماعيلية	بورسعيد	القاهرة	مجموع
إجمالى إيرادات المبيعات	7 000	1 300	3 500	7 900	19 700
موزعة بين:-					
مبيعات لعملاء خارجيين	6 700	1 000	2 100	3 500	13 300
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	300	300	1 400	4 400	6 400
نتيجة القطاع	1 500	(500)	500	770	2 270
أصول القطاع	9 200	5 000	3 700	5 150	23 050

خطوات تحديد القطاعات التى يتم التقرير عنها:-

الخطوة الاولى : تحديد قطاعات النشاط والقطاعات الجغرافية التى يتم التقرير عنها والتى تكسب الجزء الاكبر من ايراداتها عن طريق البيع الى عملاء خارجيين (أى أن المبيعات لعملاء خارج المنشأة تزيد عن 50% من إجمالى مبيعات القطاع).

القطاعات	النسبة المئوية من المبيعات الخارجية	استيفاء شرط التقرير القطاعى
أولاً : قطاعات النشاط:		
(أ)	800 ÷ 2 250 = 35%	غير مؤهل
(ب)	500 ÷ 1 250 = 40%	غير مؤهل
(جـ)	4 000 ÷ 4 900 = 82%	مؤهل
(د)	3 000 ÷ 3 800 = 79%	مؤهل
(هـ)	5 000 ÷ 7 500 = 67%	مؤهل
ثانياً : القطاعات الجغرافية:-		
الاسكندرية	6 700 ÷ 7 000 = 96%	مؤهل
الاسماعيلية	1 000 ÷ 1 300 = 77%	مؤهل
بورسعيد	2 100 ÷ 3 500 = 60%	مؤهل
القاهرة	3 500 ÷ 7 900 = 44%	غير مؤهل

الخطوة الثانية : هى التأكد من توافر نسبة 10% من إجمالى إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع من الاجماليات كشرط للتقرير القطاعى (ويتم إجراء هذا الاختبار على القطاعات المؤهلة فقط من الخطوة الاولى، وهى جـ، د ، هـ بالنسبة لقطاعات النشاط والمناطق الجغرافية وهى الاسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد.

المبيعات (10% × 19 700)		1970
نتيجة القطاع		
قطاع النشاط:	(10% من اجمالى القطاعات الرابحة أو إجمالى القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
	10% من (600+700+1 500) أو(130+400)	280
قطاع جغرافى:	(10% من اجمالى القطاعات الرابحة أو إجمالى القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
	10% من (1 500+500+770) أو(500)	277
أصول القطاع:	10% من إجمالى الاصول أى 10% × 23 050	2 305

القطاعات المؤهلة : أكبر من 10% من إجمالى إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع.

القطاعات	حد التأهل للتقرير القطاعى	القابلية للتقرير
قطاعات نشاط:		
(جـ)	المبيعات، الارباح، الاصول	نعم
(د)	المبيعات ، الارباح	نعم
(هـ)	المبيعات، الارباح، الاصول	نعم
قطاعات الجغرافية:-		
الاسكندرية	المبيعات، الارباح، الاصول	نعم
الاسماعيلية	الارباح، الاصول	نعم
بورسعيد	المبيعات، الارباح، الاصول	نعم

الخطوة الثالثة : يجب التأكد من أن إجمالى الايرادات المتعلقة بالقطاعات التى يتم التقرير عنها تمثل على الاقل 75% من الاجمالى المجمع أو إيرادات المنشأة من عملاء خارجيين وهى البالغة 13 300 مليون جنيه.

قطاعات النشاط التى يتم التقرير عنها:-

مجموع إيرادات قطاعات النشاط التى يتم التقرير عنها لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) = (5 000+3 000+4 000)

= 12 000

نسبة مبيعات قطاعات النشاط التى يتم التقرير عنها لعملاء خارجيين الى إجمالى مبيعات المنشأة لعملاء خارجيين تساوى :

12 000 ÷ 13 300 = 90%

ولأن هذه النسبة تتجاوز الحد المقرر للقطاعات التى يتم التقرير عنها وهو 75% من إجمالى المبيعات لعملاء خارجيين للمنشأة ككل.

إذن قطاعات النشاط التى يتم التقرير عنها هى القطاعات (ج) ، (د) ، (هـ) أما بالنسبة للقطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً فيجب التأكد أيضاً من أنها تتجاوز الحد المسموح به وهو 75% من إجمالى إيرادات المنشأة لعملاء خارجيين لجميع القطاعات الجغرافية.

مجموع إيرادات القطاعات الجغرافية التى يتم التقرير عنها كقطاعات جغرافية لأطراف خارجية (عملاء خارجيين).

9 800 = 2 100 + 1 000 + 6 700

نسبة مبيعات القطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً الى عملاء خارجيين الى نسبة مبيعات المنشأة ككل (جميع القطاعات الجغرافية)

%73.5 = 13 300 ÷ 9 800

ولان هذه النسبة تقل عن 75% لذلك فإنه طبقاً للمعيار يجب إضافة قطاعات جغرافية جديدة حتي يتم تجاوز هذه النسبة حتى لو لم تجتاز الاختبارات السابقة المتعلقة بنسبة 50% من إيراد مبيعات القطاع لعملاء خارجيين أو الاختبار الثانى المتعلق بتجاوز إيراد القطاع أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع لنسبة 10% من الاجمالى (كما سبق توضيحه)، ويتم البدء بالقطاع الاقرب الي تحقيق هذه النسب ثم الذى يليه وهكذا، ونظراً لأنه لا يوجد سوى قطاع جغرافى واحد لم يجتاز الاختبارين السابقين وهو القاهرة، لذلك يضاف هذا القطاع.

وأخيراً، فإنه يتم التقرير عن القطاعات التالية وفقاً للمعيار:-

- قطاع النشاط : (ج) ، (د) ، (هـ)
- القطاعات الجغرافية : الاسكندرية ، الاسماعيلية ، بورسعيد ، القاهرة

معيار المحاسبة المصري رقم (21)

IAS 26

المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد

المحتويات

- نطاق المعيار
- تعاريف
- نظم الاشتراك المحدد
- نظم المزايا المحددة
- القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا المتعهد بها
- دورية التقييم الاكتوارى
- محتويات القوائم المالية
- التقييم و الإفصاح فى جميع الأنشطة
- تقييم أصول النظام
- الإفصاح

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار عند إعداد قوائم مالية عن نظم مزايا التقاعد.

يعامل نظام مزايا التقاعد في هذا المعيار كمنشاة مستقلة،

يتناول هذا المعيار المحاسبة عن نظام التقاعد و إعداد التقارير إلى المشتركين

قد تتمثل نظم مزايا التقاعد في شكل نظام الاشتراك المحدد أو في شكل نظام المزايا المحددة وتتطلب غالبيتها إنشاء صناديق مستقلة.

تعاريف

نظم مزايا التقاعد: هي ترتيبات تقوم بموجبها المنشاة بتقديم المزايا لموظفيها عند أو بعد انتهاء خدماتهم.

نظم الاشتراك المحدد: هي نظم تدفع بموجبها مبالغ مزايا تقاعد تحدد بمقدار الاشتراك في "صندوق التقاعد" بالإضافة على عائد استثمار أمواله.

نظم المزايا المحددة: هي نظم تدفع بموجبها مزايا تقاعد تحدد بمعادلة تقوم على أساس دخل العاملين و/ أو عدد سنوات خدمتهم.

التمويل: هو تحويل الأصول إلى صندوق مستقل عن مؤسسة صاحب العمل وذلك لمقابلة الالتزامات المستقبلية لسداد مزايا التقاعد.

المشاركون: هم الأعضاء في نظام التقاعد وغيرهم ممن لهم حق الاستفادة من هذا النظام.

صافى الأصول المتاحة لمزايا التقاعد: هي القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها بالإضافة إلى الفرق بين أصول والتزامات نظام المزايا هذا.

القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها: هي القيم الحالية للمبالغ المتوقع سدادها بواسطة نظام مزايا التقاعد للعاملين الحاليين والسابقين عن خدمات أديت بالفعل.

مزايا التقاعد المكتسبة: هي المزايا التي يكون حق اكتسابها طبقا لنظم التقاعد غير مشروط باستمرار خدمة العامل.

أولا : نظم الاشتراك المحدد

- تتضمن القوائم المالية عن نظام الاشتراك المحدد قائمة صافى الأصول المتاحة للمزايا بالإضافة إلى شرح واف لسياسة التمويل.
- في ظل نظم الاشتراك المحدد يتم تحديد قيمة المزايا التي ستدفع مستقبلا إلى المشترك عن طريق الاشتراكات بالإضافة إلى عائد استثمار وتشغيل أموال الصندوق بكفاءة.
- يتم إعداد قوائم مالية تتضمن ما يلي:
  - وصف للأنشطة الهامة خلال الفترة وأثر أى تغيير يتعلق بالنظام و نطاق عضويته وشروطه وبنوده.
  - قوائم تتضمن معاملات النظام وناتج استثماراته خلال الفترة بالإضافة إلى المركز المالي للنظام في نهاية الفترة.
  - وصف لسياسات الاستثمار.

ثانيا : نظم المزايا المحددة

- **يجب أن تتضمن القوائم المالية عن نظم المزايا المحددة إما:**

(أ) قائمة توضح

(1) صافى الأصول المتاحة للمزايا.

و (2) القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها.

و (3) الفائض أو العجز الناتج .

- القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها يجب أن تستند إلى المزايا المتعهد بها عن الخدمات المؤداة حتى تاريخه طبقا لشروط النظام سواء باستخدام مستويات الأجور الحالية أو المستويات المتوقعة مع الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه. ويجب الإفصاح عن اثر التغيرات في الافتراضات الاكتوارية والتي يكون لها تأثير هام على القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.

- **يجب أن توضح القوائم المالية العلاقة بين القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها وبين سياسة تمويل هذه المزايا المتعهد بها.**

- يتطلب نظام المزايا المحدد إجراء فحص اكتوارى دورى لتقييم الوضع المالي للنظام ومراجعة الافتراضات والتوصية بمستويات المساهمة في المستقبل.

- يهدف التقرير الدوري عن نظام المزايا المحددة إلى توفير المعلومات عن موارد النظام وأنشطته المالية والتي تفيد في تقييم العلاقة بين مجموع الموارد ومزايا النظام على مدى عمر النظام وغالبا ما يتحقق هذا الهدف عن طريق **إعداد قوائم مالية تتضمن ما يلى:**

-
  - وصف للأنشطة الهامة خلال الفترة واثر اى تغيرات تتعلق بالنظام ونطاق عضويته وشروطه وبنوده.
  - قوائم تتضمن معاملات النظام وناتج استثماراته خلال الفترة بالإضافة إلى المركز المالي للنظام في نهاية الفترة.
  - البيانات الاكتوارية عن طريق تقرير منفصل من الخبير الاكتوارى أو كجزء من تلك القوائم.
  - وصف لسياسات الاستثمار.

دورية التقييم الاكتوارى

في العديد من البلدان لا يتم الحصول على التقييم الاكتوارى دوريا إلا مرة كل ثلاثة سنوات.

وفى حالة عدم إعداد التقييم الاكتوارى في تاريخ القوائم المالية يتم الاستعانة بأخر تقييم متاح كأساس على أن
يتم الإفصاح عن تاريخ التقييم هذا.

تقييم أصول النظام

- تثبت استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادلة.

- عادة ما تكون القيمة السوقية هى القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة أما الأوراق المالية التى تسترد بقيمة محددة و التى يتم اقتناؤها بغرض مقابلة التزامات النظام ، أو عناصر محددة منها فتثبت على أساس القيمة الإستردادية النهائية لها بافتراض ثبات معدل العائد حتى تاريخ الاستحقاق .

- يتم المحاسبة عن الأصول المستخدمة فى أنشطة الصندوق طبقاً للمعايير المطبقة .

الإفصاح

- **يجب أيضاً أن تتضمن القوائم المالية عن مزايا التقاعد سواء كان بنظام المزايا المحددة أو نظام الأشترك المحدد ، المعلومات التالية :**

(أ) قائمة بالتغيرات في صافى الأصول المتاحة للمزايا.

و (ب) ملخص بأهم السياسات المحاسبية.

و (ج) وصف للنظام و اثر أية تغيرات في النظام خلال الفترة .

- **يجب أن تتضمن القوائم المالية عن نظم مزايا التقاعد إن أمكن :**

(أ) قائمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا يفصح فيها عما يلي :

(1) الأصول في آخر الفترة مصنفة تصنيفاً ملائماً

و(2) أسس تقييم الأصول.

و(3) تفاصيل أي استثمار مستقل تزيد قيمته عن 5% من قيمة صافى الأصول المتاحة للمزايا أو 5% من قيمة أ ى فئة من الأوراق المالية.

و (4) تفاصيل أي استثمار في منشأة صاحب العمل.

و (5) أية التزامات أخرى بخلاف القيمة الحالية الإكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.

(ب) قائمة بالتغيرات في صافى الأصول المتاحة للمزايا توضح ما يلى :

(1) اشتراكات صاحب العمل.

و(2) اشتراكات العاملين.

و(3) عائد الاستثمار مثل الفوائد و توزيعات الأسهم.

و(4) الإيرادات الأخرى.

و(5) المزايا المدفوعة أو المستحقة (مصنفة – على سبيل المثال – إلى مزايا تقاعد أو وفاة أو عجز أو مبالغ مقطوعة)

و (6) المصروفات الإدارية

و(7) المصروفات الأخرى

و(8) الضرائب على الدخل

و(9) الأرباح والخسائر الناتجة عن التصرف في الاستثمارات و التغيرات في قيم الاستثمارات.

و(10) التحويلات من و إلى النظم الأخرى .

(ج) وصف للسياسة التمويلية .

	US $
إيراد استثمارات	
صافي أثر تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة	100,000
عوائد و أرباح مقبوضة	200,000
إجمالي عائد الاستثمار	300,000
إشتراكات	
حصة صاحب العمل	20,000
حصة الموظف	10,000
صافي المقبوض من خطط تقاعد شركات أخرى عن موظفين محولون	5,000
إجمالي المساهمات	35,000
إجمالي الإضافات	335,000
المزايا المدفوعة	
معاش	18,000
مدفوعات تقاعد	9,000
مسحوبات من المزايا و المساهمات	5,000
مدفوعات عن وفيات	3,000
إجمالي الخصومات	35,000
صافي الزيادة	300,000
صافي الاصول المتاحة للمزايا	
أول العام	2,000,000
اخر العام	2,300,000

معيار المحاسبة المصرى رقم (36)

IFRAS 6

التعدين عنه وتقييم الموارد التعدينية

المقصود بنفقات التنقيب والتقييم:-

- هى النفقات التى تتكبدها المنشأة والمتعلقة بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية قبل أن تتضح الجدوى الفنية والفائدة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية

المقصود بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية:-

- هو البحث عن الموارد التعدينية والموارد غير المتجددة بعد حصول المنشأة على الحقوق القانونية للتنقيب فى منطقة محددة وكذلك تحديد الجدوى الفنية والفائدة التجارية منه إستخراج المورد التعدينى.
- مثال على ذلك : المعادنة – البترول – الغاز الطبيعى

- يعترف بنفقات التنقيب والتقييم كأصول طبقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة

- يطبق هذا المعيار على النفقات التى تكبدتها المنشأة فى سبيل التنقيب والتقييم

لا تطبق المنشأة هذا المعيار فى:-

1- النفقات المتكبدة قبل التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية مثل النفقات المتكبدة قبل حصول المنشأة على الحقوق القانونية للتنقيب فى منطقة محددة.

2- النفقات المتكبدة بعد أن تظهر بوضوح الجدوى الفنية والقدرة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية.

قياس أصول التنقيب والتقييم:-

- القياس الأولـــى : بالتكلفــة
- القيـاس اللاحــق : إعادة تقييم الأصول التنقيب والتقييم

عناصر تكاليف أصول التنقيب والتقييم:-

هى التكاليف التى تساهم فى إكتشاف موارد تعدينية مثل:-

1- الحصول على حقوق التنقيب.

2- الدراسة الطبوغرافية والجيولوجية.

3- الحفر للتنقيب.

4- حفر الآبار.

5- أخذ العينات.

6- الانشطة المرتبطة بتقييم الجدوى الفنية والقدرة التجارية.

التغيير فى السياسات المحاسبية فى حالة تغيير المنشأة لسياستها المحاسبية فيما يتعلق بنفقات التنقيب والتقييم فيجب عليها أن:-

أ - تفصح عن أسباب ذلك.

ب - أثر ذلك على القوائم المالية.

- لا يتم الاعتراف بالمصروفات التى تتحملها المنشأة من أجل تطوير الموارد التعدينية باعتبارها كأصول تنقيب وتقييم.

تبويب أصول التنقيب والتقييم:-

- أصول ملموسة مثل : سيارات ، حفارات
- أصول غير ملموسة مثل : حقوق الحفر

إنخفاض قيمة أصول التنقيب والتقييم:-

- عندما تكون القيمة الدفترية لهذه الاصول أكبر من قيمتها الاسترادادية، وفى تلك الحالة يتم الاعتراف بأى خسائر كمصروفات تدرج ضمن قائمة الدخل.

××× من حـ/ المصروفات

××× الى حـ/ مجمع الاستنفاذ

ويسمى ذلك باختبار الاضمحلال أو القابلية للتغطية أو الانخفاض.

- على المنشأة الإعتراف بأى التزامات تتعلق بالازالة والتجديد التى تكبدتها خلال فترة محددة كنتيجة لقيامها بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية.

يجب على المنشأة الافصاح عن:-

أ - سياستها المحاسبية فى معالجة نفقات التنقيب والتقييم.

ب - قيم الاصول والالتزامات والايراد والمصروف والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار الناتجة عن التنقيب والتقييم.

جـ - معالجة أصول التنقيب والتقييم كأصول مستقلة وأنه يتم الافصاح عنها فى حالة إذا كانت أصول ملموسة أو غير ملموسة.

* كيفية احتساب الاستنفاذ لأصول التنقيب والتقييم

$$\text{مصروف الاستنفاذ} = \frac{\text{النفقات التى تكبدتها المنشأة فى سبيل التنقيب والتقييم}}{\text{اجمالى كمية الانتاج المتوقع انتاجها بالوحدات}} \times \text{عدد الوحدات المنتجة}$$

مثال توضيحى : قامت إحدى شركات الاستكشاف عن البترول بتكبد 500 000 جنيه مصرى فى سبيل التنقيب عن أحد آبار البترول بالصحراء الغربية، وقد كانت كمية الانتاج المتوقع استخراجها طبقاً للدراسة الهندسية 5 000 000 برميل، وعند الرجوع لدفاتر الشركة اتضح أن كمية الوحدات المنتجة خلال العام المالى المنتهى فى 2006/12/31 تقدر بـ500 000 برميل.

المطلوب :- 1- تحديد قيمة مصروفات الاستنفاذ.

2- قيود اليومية.

3- تحديد صافى قيمة الأصل فى 2006/12/31

الحـل:-

1- الاستنفاذ = $\frac{500\,000}{5\,000\,000} \times 500\,000$

= 50 000 جنيه مصرى

2- قيود اليومية:-

من حـ/ أصول التنقيب والتقييم	500 000	
الى حـ/ النقدية		500 000
من حـ/ مصروف الاستنفاذ – قائمة الدخل	50 000	
الى حـ/ مجمع الاستنفاذ - ميزانية		50 000

3- صافى قيمة الأصل فى 2006/12/31

تكلفة أصول التنقيب والاستكشاف	500 000
مجمع الاستنفاذ	(50 000)
صافى قيمة الاصل فى 2006/12/31	**450 000**

معيار المحاسبة المصرى رقم (35)

IAS 41

الزراعـة

المحتويـــات

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- تعريفات
- الاعتراف والقياس
- الإفصاح

هدف المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية وعرض القوائم المالية والإفصاحات المرتبطة بالنشاط الزراعى .

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار للمحاسبة عن البنود التالية عندما ترتبط بالنشاط الزراعى:

(أ) الأصول الحيوية .

و(ب) الإنتاج الزراعى عند نقطة الحصاد

و(ج) المنح الحكومية

الجدول التالى يمدنا بأمثلة للأصول الحيوية والإنتاج الزراعى والمنتجات التى تنتج من بعد عملية الحصاد

الأصل الحيوى	الإنتاج الزراعى	المنتجات الناتجة من مراحل بعد الحصاد
الأغنام	الصوف	الغزل والنسيج
الأشجار بالغابات الزراعية	الأخشاب	قطع الأشجار
النباتات	القطن قصب السكر	الخيوط والملابس السكر
ماشية الألبان	اللبن	الجبن
الأشجار	أوراق الشجر	الشاى وأوراق التبغ
مزارع العنب	العنب	النبيذ
أشجار الفاكهة	الفاكهة المقطوفة	الفاكهة المصنعة

تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

النشاط الزراعى هو الذى يدار بواسطة منشأة للتحويل الحيوي للأصول الحيوية إلى منتجات لغرض البيع أو إلى إنتاج زراعى أو إلى أصول حيوية إضافية .

الإنتاج الزراعى هو منتج محصود من الأصول الحيوية للمنشأة .

الأصل الحيوى هو حيوان أو نبات حي .

التحويل الحيوى يتكون من عمليات النمو ووقف النمو والإنتاج والتكاثر والتى ينتج عنها تغيرات كمية أو نوعية فى الأصل الحيوي .

مجموعة الأصول الحيوية هى مجموعة من الحيوانات أو النباتات المتماثلة الحية .

الحصاد هو فصل الإنتاج عن الأصل الحيوي أو إيقاف حياة الأصل الحيوي .

يغطى النشاط الزراعى نطاقاً متعدداً من الأنشطة ، على سبيل المثال ، الماشية والغابات والمحاصيل السنوية أو الدائمة وزراعة بساتين الأشجار و الأزهار ومزارع الأحياء المائية (بما فى المزارع السمكية) .

تعريفات عامة

تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

السوق النشطة هى السوق التى تتوفر فيه الشروط التالية:

تماثل البنود التى يتم التعامل بها فى السوق .

يمكن تواجد المشترين والبائعين الذين لديهم الرغبة فى التعامل فى أى وقت وبشكل طبيعي.

الأسعار متاحة للعامة .

القيمة الدفترية هى القيمة التى يعترف بها للأصل فى الميزانية .

القيمة العادلة هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة .

المنح الحكومية كما تم تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى رقم (12) المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

الاعتراف والقياس

تعترف المنشأة بالأصل الحيوي أو المنتج الزراعى عندما- وفقط عندما:-

(أ) تتحكم المنشأة فى الأصل كنتيجة لحدث فى الماضى .

و(ب) يكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة.

و(ج) يمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة الأصل بشكل يعتمد عليه .

11- يمكن إثبات السيطرة فى النشاط الزراعى بعدة طرق مثل الملكية القانونية للقطيع والعلامة التجارية أو وضع علامة على القطيع عند حيازته أو ولادته أو فطامه، وتقدر المنافع المستقبلية فى العادة عن طريق قياس الصفات الطبيعية الهامة .

12- يقاس الأصل الحيوي عند الاعتراف الأولي وفى كل تاريخ ميزانية بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة.

13- يقاس المنتج الزراعى المحصود من أصل حيوي عند نقطة الحصاد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة.

14- تتضمن تكاليف نقطة البيع عمولة السمسار والموزع والرسوم المفروضة طبقاً للوائح والوكالات وبورصة البضائع والضرائب والرسوم، وتستبعد من تكاليف نقطة البيع الانتقالات والتكاليف الأخرى الضرورية لإحضار الأصول إلى السوق

الأرباح والخسائر

الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى للأصل الحيوي بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة ومن التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة للأصل الحيوي تدرج بالأرباح أو الخسائر عن الفترة التى نشأت بها .

27- قد تنشأ الخسارة من الاعتراف الأولى للأصل الحيوي لأن تكاليف نقطة البيع المقدرة تخصم عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة للأصل الحيوي، وقد ينشأ الربح من الاعتراف الأولى للأصل الحيوي عند مولد عجل .

28- الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى للمنتج الزراعى بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة تدرج بالأرباح أو الخسائر عن الفترة التى نشأت بها .

29- قد ينشأ الربح أو الخسارة من الاعتراف الأولى للمنتج الزراعى كنتيجة للحصاد .

الافصاحات

- على المنشأة أن تفصح عن الأرباح والخسائر الكلية الناشئة خلال الفترة الجارية الناتجة عن الاعتراف الأولى بالأصول الحيوية والمنتج الزراعى وعن التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة للأصول الحيوية .
- على المنشأة أن تقدم وصفاً لكل مجموعة من الأصول الحيوية
- الأصول الحيوية قد تبوب سواء كانت كأصول بالغة أو كأصول غير بالغة، والأصول الحيوية البالغة تلك التى لديها مواصفات قابليتها للحصاد (مثل الأصول الحيوية للاستهلاك) أو قادرة على أن تقدم الحصاد المنتظم (مثل الأصول الحيوية للتربية) .
- على المنشأة أن تفصح عن الطرق والافتراضات الهامة المطبقة عند تحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعات الإنتاج الزراعى عند نقطة الحصاد وكل مجموعة من مجموعات الأصول الحيوية .
- على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة عند نقطة الحصاد للمحصول من الإنتاج الزراعى خلال الفترة.

الإفصاحات الإضافية للأصول الحيوية عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه

اذا قاست المنشأة الأصول الحيوية بتكلفتها ناقصاً أية مجمعات للإهلاك وأية مجمعات لخسائر الإضمحلال فى تاريخ نهاية الفترة ، على المنشأة أن تفصح لتلك الأصول الحيوية عن الآتى:

(أ) وصف للأصول الحيوية

و(ب) إيضاح سبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه .

و(ج) المدى الذى من الممكن أن تقع فيه القيمة العادلة (إذا أمكن ذلك).

و(د) طريقة الإهلاك المستخدمة .

و(هـ) العمر الإنتاجى أو معدلات الإهلاك المستخدمة .

و(و) إجمالى القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك (مع مجمع خسائر الاضمحلال) فى بداية ونهاية الفترة .

مثال توضيحى

بلغت تكلفة زراعة فدان موالح (برتقال) 30000 جنيه مصرى فى سنة 2004 وفى نهاية عام 2005 تبين التالى:

1- اصابة اشجار الموالح(برتقال) بمرض – لذلك لاتوجد سوق نشطة ويتوقع مرور 5 شهور لتحديد اى من الاشجار ستظل مريضة واى منها ستكون سليمة.
2- فدان الموالح (برتقال)كان منذ 6 شهور 25000 جنيه مصرى .
3- سعر الفدان فى المنطقة 27000
4- معلومات ورادة من وزارة الزراعة بان متوسط سعر فدان الموالح 29000.

المطلوب: ماهو التقييم الصحيح للفدان

يتم تقييم فدان الموالح على اساس القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع المقدرة.وتتحدد القيمة العادلة كالاتى:-

استخدام اسعار السوق النشطة – ليس هناك سوق نشطة بسبب المرض-
استخدام معلومات اخرى ذات علاقة مثل
1- اسعار سابقة 25000
2- سعر السوق لا صول مماثلة 27000
3- معلومات ورادة من قطاع الزراعة 29000
لذلك اذا كانت القيمة العادلة لايمكن تحديدها حينئذ فان التقييم لفدان الموالح يكون على اساس التكلفة ناقصا الاهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة التراكمة 30000
ومع ذلك فهناك مصادر اخرى متاحة لتحديد القيمة العادلة ينبغى استخدامها ومتوسط قيمة كل المؤشرات المتاحة اعلاة تستخدم (من 25000 حتى 29000) كذلك ياخذ فى الاعتبار الفروق بين المصادر المختلفة لكل المعلومات للتوصل الى التقدير الاكثر ملائمة للقيمة العادلة .
وفى حالة غياب اسعار حديثة او اى معلومات اخرى من قطاع الزراعة فان القيمة العادلة تكون التكلفة ناقص انخفاض القيمة وناقص الاهلاك فيكون التقييم 30000

معيار المحاسبة المصرى رقم (15)
IAS 24
الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

المحتويـــــات

1- الهدف.

2- الغرض من الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة.

3- تعريفـــات.

4- الافصـــاح

هدف المعيار

هدف المعيار

- هو التحقق من أن القوائم المالية للمنشآت تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالى والأرباح والخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة.

الغرض من الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

- قد تتأثر نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة بالعلاقة مع الأطراف ذوى العلاقة حتى ولو لم تحدث معاملات مع تلك الأطراف، فمجرد وجود العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على معاملات المنشأة التى تعد القوائم المالية مع الأطراف الأخرى

- حيث قد يمنع طرف من القيام بعمل معين بسبب وجود تأثير هام عليه لطرف أخر، فعلى سبيل المثال قد تعطى الشركة القابضة تعليمات إلى الشركة التابعة بعدم القيام بأنشطة البحوث والتطوير.

- أو قد تنهى الشركة التابعة علاقاتها مع منشأة أخرى عند إقتناء الشركة القابضة لشركة تابعة أو شقيقة تعمل فى نفس نشاط هذه المنشأة.

من هم الاطراف ذوى العلاقة ؟

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

أ -كان الطرف بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:

1- يسيطر، أو تحت سيطرة، أو تحت سيطرة مشتركة للمنشأة ويتضمن هذا الشركة القابضة، الشركات التابعة، الشركات الشقيقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

ب - كان شركة شقيقة للمنشأة .

ج - كان مشروعاً مشتركاً والمنشأة شريك فى هذا المشروع .

د - كان عضواً أساسياً فى الإدارة العليا سواء للمنشأة أو شركتها القابضة

هـ - كان نظاماً مستقلاً عن المنشأة لمزايا ومعاشات التقاعد لصالح العاملين فى المنشآت أو أى منشأة لها علاقة بالمنشأة

و - أطراف مثل:

1. الزوجة والأطفال
2. أطفال الزوجة
3. من فى كفالة الشخص أو كفالة الزوجة

ز- منشأة تحت السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام لاشخاص من الفقرة (و) .

معاملات الأطراف ذوى العلاقة؟

- هى تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين الأطراف بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل.

السيطـرة:-

هى قوة التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة للحصول على منافع من أنشطتها.

السيطـرة المشتركة:-

هى الاتفاق التعاقدى للمشاركة فى السيطرة على وحدة إقتصادية .

النفوذ المؤثر:-

هو قوة المشاركة فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة دون القدرة على فرض هذه السياسات وقد يكتسب النفوذ المؤثر عن طريق ملكية الاسهم أو بالقانون أو بالاتفاق.

لا يعتبر من الأطراف ذوى العلاقة لأغراض هذا المعيار ما يلى:

(أ) شركتين لمجرد أن لديهما مديراً مشتركاً أو أحد أفراد الإدارة العليا.

(ب) أثنين مساهمين فى مشروع مشترك بمجرد مشاركتهما السيطرة على المشروع المشترك.

(ج) (1) الممولين.

(2) النقابات و الاتحات العمالية.

(3) المرافق العامة.

(4) المصالح والهيئات الحكومية.

(5) العميل أو المورد أو مانح الامتياز أو الموزع أو الوكيل العام الذى تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال ضخم بمجرد الاعتماد عليه إقتصادياً.

الإفصـــــاح

- يجب الإفصاح عن العلاقة ما بين الشركة القابضة والشركات التابعة بغض النظر عن حدوث تعاملات بينهم من عدمه .
- يجب أن تفصح المنشأة عن اسم الشركة القابضة أو الطرف المسيطر – إذا لم يكن هو الشركة القابضة – وفى حالة وجود قوائم مالية منشورة للشركة القابضة أو الطرف المسيطر فإنه يتم الإفصاح عن الشركة القابضة التالية فى الأهمية والتى لها قوائم مالية منشورة.

- **يجب الإفصاح بشكل منفصل لكل طرف من الاطراف ذوى العلاقة وكحد أدنى يجب الافصاح عما يلى:-**

أ - حجم المعاملات .

ب - الارصدة القائمة.

1- شروط السداد ، الضمانات ، كيفية السداد.

2- تفاصيل الضمانات المقدمة أو التى تم الحصول عليها.

ج - المخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك فيها للارصدة القائمة للاطراف ذوى العلاقة .

د - ما تم تحميله على قائمة الدخل خلال الفترة لمواجهة الديون المشكوك فيها للاطراف ذوى العلاقة.

معيار المحاسبة المصرى رقم (27)
IAS 31
حصص الملكية فى المشروعات المشتركة

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريفات
4. خصائص المشروعات المشتركة
5. الاتفاق التعاقدى
6. اشكال المشروعات المشتركة
7. العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة
8. الاصول الخاضعة للسيطرة المشتركة
9. المنشآت الخاضعة لسيطرة الشركة
10. المعالجة المحاسبية للحصص والعمليات الخاضعة لسيطرة الشركة.
11. المعالجة المحاسبية للاصول الخاضعة لسيطرة الشركة
12. طرق حساب حصة المشارك
13. طريقة التجميع الفنى.
14. طريقة حقوق الملكية
15. القواعد المحاسبية العامة.
16. العرض والافصاح

هدف المعيار

هو توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين عن استثمارات الملاك في المشروعات المشتركة بحصة فى المكاسب وصافى الأصول الأصلية للمشروع المشترك.

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار فى المحاسبة عن المشروعات المشتركة والتقارير عن أصولها والتزاماتها والدخل والمصروفات وبغض النظر عن مكونات وأشكال المشروعات المشتركة.

وطبقاً لهذا المعيار سوف تحاسب المنشآت عن الاستثمارات فى مشروعات مشتركة كمشروع مشترك فى حين أنه لا يطبق على الحصص فى المشروعات ذات السيطرة المشتركة المملوكة من:-

- مؤسسات مال المخاطر.
- صناديق الاستثمار وأمناء الاستثمار
- الاستثمارات المتصلة بصناديق التأمين.

حيث تعالج محاسبياً طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (26) الادوات المالية.

خصائص المشروعات المشتركة:-

- وجود أثنان من المشاركين بموجب إتفاق تعاقدى.
- يبنى المشروع المشترك على أساس السيطرة المشتركة والتى تقضى بوجود موافقة تعاقدية على المشاركة فى السيطرة من خلال المشروع المشترك بمعنى أنه لا يوجد طرف واحد من الاطراف المشاركة يستطيع أن يمارس سيطرة من جانب واحد فقط.
- أى مشارك فى مشروع مشترك هو طرف بالمشروع ويحق له السيطرة المشتركة طبقاً للاتفاق التعاقدى.

تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها :

السيطرة هي مدى القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لنشاط اقتصادي وذلك للحصول على منفعة من أنشطتها .

طريقة حقوق الملكية هي طريقة محاسبية يتم بناء عليها الاعتراف بالحصة عند اقتنائها في المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة بتكلفة الاقتناء ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغير يطرأ على حصة المشارك في صافي أصول المنشأة . وتظهر قائمة الدخل نصيب صاحب الحصة في نتائج أعمال المنشأة الخاضعة للسيطرة المشتركة .

المستثمر في المشروع المشترك هو طرف في المشروع المشترك ولكن لا يشارك في السيطرة على المشروع المشترك .

السيطرة المشتركة هي اتفاقية تعاقدية للمشاركة في السيطرة على نشاط اقتصادي ، ولا تنشأ إلا عندما تتطلب القرارات الإستراتيجية التمويلية والتشغيلية المرتبطة بالنشاط موافقة الأطراف المشاركة في الرقابة بالإجماع .

المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بممارسة نشاط اقتصادي خاضع لرقابة وسيطرة مشتركة .

تعريفات

- التجميع النسبي هو أسلوب للمحاسبة و الذي من خلاله يتم تجميع حصة المشارك من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة مع البنود المتماثلة بالقوائم المالية للمشارك أو يتم تسجيلها في بنود منفصلة بالقوائم المالية للمشارك (مالك الحصة).

- القوائم المالية المستقلة هي تلك القوائم التي يتم عرضها بواسطة الشركة القابضة أو أي مستثمر في شركة شقيقة أو صاحب حصة في مشروع مشترك والتي يتم فيها معالجة الاستثمارات على أساس الحصة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال و صافي أصول الشركات المستثمر فيها.

- النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية و سياسات التشغيل للنشاط الاقتصادي ولكن لا تصل تلك القدرة إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات .

- صاحب الحصة هو طرف في المشروع المشترك ولديه سيطرة مشتركة على المشروع المشترك.

الاتفاق التعاقدي

هو ما يميز المشروعات المشتركة عن الشركات الزميلة أو الشقيقة وعلى سبيل المثال وجود عقد بين حاملي الحصص أو محضر اجتماع بين حاملي الحصص ، ويتم الاتفاق في بعض الحالات على تضمين النظام الأساسي أو اللائحة الداخلية للمشروع المشترك لهذه الاتفاقات ، وأيا ما كان شكل الاتفاق التعاقدي فهو عادة يكتب ويتفق عليه في أى من الحالات الآتية :

(أ) النشاط والمدة والتزامات التقارير للمشروع المشترك.
(ب) تعيين مجلس إدارة أو هيئة الإدارة للمشروع المشترك وحق التصويت لحاملي الحصص.
(ج) تحديد أنصبة رأس المال لحاملي الحصص .
(د) تحديد أنصبة حاملي الحصص في المخرجات والإيرادات والمصروفات أو نتائج المشروع المشترك

أشكال المشروعات المشتركة

حدد هذا المعيار ثلاثة أشكال للمشروعات المشتركة:-

- العمليات الخاضعة للمشروعات المشتركة.
- الاصول الخاضعة لسيطرة الشركة.
- المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة.

العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة

ويتضمن إستخدام موارد المشروع المشترك بواسطة المشتركين فى المشروع ولا يكون له هيكل منفصل، وكمثال على ذلك يشترك أثنان أو أكثر من الاطراف المرتبطة فى الموارد والمجهودات لتصنيع وتسويق وبيع المنتج بشكل مشترك مثل الطائرات.

الاصول الخاضعة لسيطرة مشتركة

بعض المشروعات المشتركة تستلزم سيطرة وملكية مشترك على واحد أو أكثر من الأصول التى يتم الاستحواذ عليها لأغراض المشروع المشترك (على سبيل المثال، إشترك أكثر من مصنع فى خط سكة حديد واحد) ولا يكون من الضرورى إنشاء منشأة مستقلة.

المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة

وهى عبارة عن مشروعات مشتركة يتم إدارتها من خلال منشآت مستقلة والتى تكون لها حصة ملكية فى المشروع المشترك، والمثال السابق هو اتحاد بين منشأتين فيما يتعلق بخط أعمال من خلال تحويل أصول والتزامات الى المشروع المشترك.

المعالجة المحاسبية بالحصص فى العمليات الخاضعة لسيطرة الشركة

يعترف فى القوائم المالية المجمعة والمنفصلة بما يلى:-

- الأصول الخاضعة للسيطرة.
- الالتزامات التى يتم تحملها.
- المصروفات التى يتم تحملها.
- حصة فى الدخل الذى يتم كسبه من المشروع المشترك.

المعالجة المحاسبية للاصول الخاضعة لسيطرة مشتركة

المشارك سوف يعترف فى قوائمه المالية المجمعة والمنفصلة:-

- بحصته فى الأصول.
- أى التزامات يمكن أن يتحملها.
- حصته فى أى التزامات يمكن تحملها بشكل مشترك مع شركاء آخرين فى علاقاتهم بالمشروع المشترك.
- أى دخل يتم استلامه من المشروع المشترك.
- حصته فى أى مصروفات يتم تحملها بواسطة المشروع المشترك.
- أى مصروفات يتم تحملها فيما يتعلق بحصة فى المشروع المشترك.

طرق حساب حصة المشارك

وبمقتضى هذه الطريقة فإن حصة الشريك فى أى أصول، التزامات، ودخل، ومصروفات وتدفقات نقدية لمنشأة خاضعة لسيطرة مشتركة سوف تجمع مع البنود المتماثلة للشريك أو يتم التقرير عنها منفصلة، ويتم تطبيق المبادئ التالية:-

أ - يمكن إستخدام أى من الصيغتين التاليتين:-

- تجميع البنود المماثلة بند بعد بند.
- بيان البنود فى سطور منفصلة.

ب - ويتم تضمين الحصص فى المشروعات المشتركة فى القوائم المالية الجمعة للمشارك حتى لو لم يكن له فروع أخرى.

جـ- تبدأ طريقة التجميع النسبى عندما يكتسب المشارك السيطرة المشتركة.

د - يتوقف العمل بطريقة التجميع النسبى عندما يفقد المشارك السيطرة المشتركة.

هـ- يمكن عمل مقاصة بين الاصول والخصوم فقط فى الحالات التالية:-

- عند وجود حق قانونى بذلك.
- يتوقع أن يتحقق الأصل ويتم تسوية الالتزام فى نفس الوقت وعلى أساس صافى.

العرض والافصاح

يجب إظهار الالتزامات المحتملة التالية بشكل منفصل عن غيرها:-

- الالتزامات التى تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين فى المشروع.
- الحصة فى الالتزامات المحتملة للمشروع المشترك.
- إحتمالات حدوث الالتزامات للمشاركين الآخرين.

يجب إظهار التعهدات التالية بشكل منفصل شاملاً:-

- التعهدات التى تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين.
- الحصة فى تعهدات الشمروع المشترك.

يجب عرض قائمة بالشركاء الهامين فى المشروع المشترك شاملة:-

- أسماء الشركاء.
- وصف لحصصهم فى المشروع المشترك ككل.
- نسبة ملكياتهم.

- يجب على المنشأة المشاركة التى تستخدم شكل التقرير تجميع نسبى بند بعد بند أو طريقة حقوق الملكية أن تفصح عن المبالغ المجمعة لكل من الأصول المتداولة والأصول طويلة الاجل والخصوم المتداولة والخصوم طويلة الأجل والدخل والمصروفات المتعلقة بالمشروع المشترك.

- ينبغى على المنشأة المشاركة التى لا تصدر قوائم مالية مجمعة (لأنه ليس لها فروع أخرى) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه.

معيار المحاسبة المصري رقم (13)

آثار التغيرات
في أسعار صرف العملات الأجنبية

المحتويات

1- هدف المعيار
2- نطاق المعيار
3- تعريفات
4- عملة التعامـــل
5- ملخص للمنهج الواجب تطبيقه وفقا للمعيار
6- إثبات المعاملات بعملة أجنبية بعملة التعامل
7- إعداد القوائم المالية
8- الاعتراف بفروق أسعار الصرف
9- الإفصـــاح
10- مثال

هدف المعيار

هدف المعيار

- يمكن للمنشأة أن تقوم بتنفيذ أنشطة أجنبية بإحدى طريقتين، فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمنشأة أن تعرض قوائمها المالية بعملة أجنبية.
- ويتمثل الغرض من هذا المعيار فى شرح كيفية تضمين القوائم المالية للمنشأة لمعاملتها التى تمت بعملة أجنبية وعملياتها الأجنبية وكيفية ترجمة القوائم المالية إلى العملة التى يتم عرض القوائم المالية بها.
- تتمثل الأمور الرئيسية التى يتناولها المعيار فى اختيار سعر الصرف الذى يجب استخدامه، وفى كيفية إثبات أثر التغيرات فى أسعار الصرف فى القوائم المالية.

نطاق المعيار

نطاق المعيار

- يجب أن يطبق هذا المعيار فى:

أ- المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية.

ب- ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للعمليات الأجنبية والتى يتم تضمينها فى القوائم المالية للمنشأة عن طريق القوائم المالية المجمعة.

ج- ترجمة نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى للعملة التى يتم عرض القوائم المالية بها.

تعريفـــــات

سعـر الصــرف: هو معدل التبادل بين عملتين مختلفتين.

فرق سعر الصرف: هو الفرق الناشئ عن ترجمة عدد معين من الوحدات من عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.

القيمــة العادلــة: هي القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.

سعـر الإقفـــال: هو سعر الصرف المحدد فى تاريخ الميزانية.

العملة الأجنبية: هى أى عملة أخرى بخلاف عملة التعامل للمنشأة.

العمليات الأجنبية: هى منشأة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية، والتى تقع أو تباشر أنشطتها فى بلد آخر أو بعملة أخرى بخلاف البلد التى تقع فيها أو العملة التى تستخدمها المنشأة التى تعرض قوائمها المالية.

عملة التعامل: هى العملة التى يتم استخدامها داخل البيئة الاقتصادية الأساسية التى تمارس فيها المنشأة أنشطتها.

المجموعة: هى الشركة الأم وكل المنشآت التابعة لها.

البنود ذات الطبيعة النقدية:تشمل النقدية المحتفظ بها وأصول والتزامات المنشأة التى سوف تحصل أو تدفع بوحدات ثابتة من العملة أو قابلة للتحديد.

عملة العرض: هى العملة التى تعرض بها القوائم المالية للمنشأة.

سعر الصرف الفورى: هو سعر الصرف للتسليم الفورى.

عملـــة التعامـــل

تأخذ المنشأة العوامل التالية فى الاعتبار عند تحديد عملة التعامل:

(أ) هى العملة:

1- التى تؤثر بشكل رئيسى فى أسعار مبيعات البضائع والخدمات.

2- الرسمية للدولة التى بها تحدد أسعار المبيعات للبضائع والخدمات بناءً على قوى المنافسة واللوائح والقوانين.

(ب) هى العملة التى تؤثر بشكل رئيسى على العمالة والمواد الخام والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير البضائع والخدمات.

ملخص للمنهج الواجب تطبيقه وفقا للمعيار

ملخص للمنهج الواجب تطبيقه وفقاً للمعيار

- عند إعداد القوائم المالية سواء لمنشأة مستقلة أو منشأة لها عمليات أجنبية أو عملية أجنبية، فإنه يتم تحديد عملة التعامل لكل منشأة، وتقوم المنشأة بترجمة بنود العملة الأجنبية إلى عملة التعامل ثم تقوم بإثبات آثار هذه الترجمة.

- يجب أن تتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى لكل منشأة منفردة إلى العملة التى تستخدمها المنشأة الأم فى عرض قوائمها المالية.
- يسمح هذا المعيار للمنشأة المستقلة التى تقوم بإعداد قوائمها المالية، بعرض قوائمها المالية بأية عملة إذا كانت العملة التى تعرض بها المنشأة قوائمها تختلف عن عملتها التى تستخدمها فى عملية التعامل وتتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى إلى عملة العرض.

إثبات المعاملات بعملة أجنبية بعملة التعامل

يجب أن تثبت المعاملة التى تتم بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولى بها على أساس عملة التعامل، وذلك باستخدام سعر الصرف الفورى بين عملة التعامل والعملة الأجنبية فى تاريخ المعاملة.

إعداد القوائم المالية

إعداد القوائم المالية:

فى تاريخ كل ميزانية:

(أ) تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال.

(ب) تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتى سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف فى تاريخ المعاملة.

(ج) تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتى سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف التى كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة.

الاعتراف بفروق أسعار الصرف

الاعتراف بفروق أسعار الصرف

- يجب الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية للمنشأة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو فى قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر فى الفترة التى نشأت فيها.
- عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة فى حقوق الملكية، فإنه ينبغى الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى حقوق الملكية، وعلى العكس عندما يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من البنود ذات الطبيعة غير النقدية مباشرة فى الأرباح والخسائر، فإنه ينبغى الاعتراف بأى تغير فى مكونات الربح أو الخسارة مباشرة فى الأرباح والخسائر.
- فى القوائم المالية المجمعة عندما تكون العملية الأجنبية شركة تابعة يتم الاعتراف بفروق اسعار الصرف كبند منفصل ضمن حقوق الملكية.

- تتطلب بعض المعايير الأخرى أن يتم الاعتراف ببعض الأرباح والخسائر مباشرة فى حقوق الملكية، على سبيل المثال يتطلب المعيار رقم 10 (الأصول الثابتة وإهلاكاتها) أن يتم الاعتراف بالارباح والخسائر الناتجة عن اعادة تقييم العقارات والالات مباشرة فى حقوق الملكية، وعندما يكون هذا الأصل بعملة أجنبية، فان المعيار يتطلب ان يتم ترجمة القيمة التى اعيد تقييمها وذلك باستخدام سعر الصرف فى تاريخ التقييم، مما يؤدى الى فرق فى سعر الصرف يتم الاعتراف به أيضا فى حقوق الملكية.

استخدام عملة عرض بخلاف عملة التعامل

- يجب ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة التى تكون عملة التعامل بها ليست عملة العرض وذلك باستخدام الإجراءات التالية:

أ- يجب ترجمة الأصول والإلتزامات لكل ميزانية يتم عرضها (بما فى ذلك أرقام المقارنة) بسعر الإقفال فى تاريخ الميزانية.

ب- يجب ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات لكل قائمة دخل يتم عرضها (بما فى ذلك أرقام المقارنة) باسعار الصرف فى تواريخ حدوث المعاملات (من الممكن أن يستخدم متوسط سعر صرف).

ج- يجب إثبات جميع فروق التغييرفى أسعار الصرف كبند مستقل ضمن حقوق الملكية.

الإفصـــــــاح

الإفصـــــــاح

يجب أن تفصح المنشأة عن:

(أ) مبلغ فروق أسعار الصرف والمعترف بها كربح أو الخسارة عن الفترة.

و(ب) صافى فروق أسعار الصرف والتى تم تبويبها كعنصر مستقل من حقوق الملكية.

- عندما تختلف عملة العرض عن عملة التعامل يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة.
- عندما يكون هناك تغيير فى عملة التعامل سواء فى المنشأة التى تعرض قوائمها المالية أو فى عملية أجنبية هامة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك كما يجب الإفصاح عن سبب التغيير فى عملة التعامل.
- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية بعملة تختلف عن عملة التعامل الخاصة بها، فإنه يجب عليها أن توضح أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية فقط إذا كانت تلتزم بجميع شروط هذه المعايير.

- عندما تقوم المنشأة بعرض قوائمها المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة تختلف عن عملة التشغيل لها أو عملة العرض ولم يتم الالتزام بالشروط فإنه يجب عليها أن :

(أ) تحدد بوضوح أن هذه المعلومات هى معلومات إضافية لتمييزها عن المعلومات التى تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ب) تفصح عن العملة التى تم بها عرض المعلومات الإضافية.

(ج) تفصح عن عملة التعامل بالمنشأة وطريقة الترجمة التى تم استخدامها لتحديد المعلومات الإضافية.

مثال

- إشترت شركة عملة تعاملها الدولار الأمريكى معدات من انجلترا وقد تم تمويل المعاملة بواسطة قرض من احد البنوك فى انجلترا وتم الشراء فى 2 يناير 2007 بتكلفة 400000 جنيه استرلينى ودفع الثمن بواسطة البنك الى المورد فى نفس اليوم، هذا ويجب سداد القرض بالكامل فى 31 ديسمبر 2008 والفائدة مستحقة السداد كل ستة أشهر وبنسبة 10% سنويا.

تسرى أسعار الصرف التالية:

1 جنيه استرلينى	=	دولار أمريكى
فى 2 يناير 2007		1.67
فى 30 يونيه 2007		1.71
فى 31 ديسمبر 2007		1.75
فى 30 يونيه 2008		1.73
فى 31 ديسمبر 2008		1.70

مدفوعات الفوائد كما يلى:

فى 30 يونيه 2007 (20000 جنيه استرلينى × 1.71) = 34200

فى 31 ديسمبر 2007 (20000 جنيه استرلينى × 1.75) = 35000

فى 30 يونيه 2008 (20000 جنيه استرلينى × 1.73) = 34600

فى 31 ديسمبر 2008 (20000 جنيه استرلينى × 1.70) = 34000

- يسجل القرض فى 2 يناير 2007 بمبلغ 668000 دولار أمريكى، (400000 جنيه استرلينى × 1.67).
- يعاد تقيمه فى 31 ديسمبر 2007 ليصبح مبلغ 700000 دولار أمريكى، (400000 جنيه استرلينى × 1.75) ليحقق خسائر فروق عملة بمبلغ 32000 دولار أمريكى.
- يعاد تقيمه فى 31 ديسمبر 2008 ليصبح مبلغ 680000 دولار أمريكى، (400000 جنيه استرلينى × 1.70) ليحقق أرباح فروق عملة بمبلغ 20000 دولار أمريكى.

معيار المحاسبة المصرى رقم (39)

IFRS 2

المدفوعات المبنية على الاسهم

المحتويات

1. هدف المعيار
2. نطاق المعيار
3. تعريفات
4. المعالجة المحاسبية
5. العرض والإفصاح
6. مثال

هدف المعيار:

- يهدف هذا المعيار الى إيضاح المعلومات اللازمة فى التقارير المالية للمنشأة عندما تدخل فى صفقة يتم السداد فيها فى صور أسهم بما فى ذلك العمليات التي تتم مع العاملين أو أطراف أخرى، بما فى ذلك المصروفات المتصلة بالمعاملات التى يمنح فيها العاملون خيار الإكتتاب فى أسهم.

نطاق المعيار:

ينبغى أن يطبق هذا المعيار على جميع معاملات السداد على أساس السهم وخاصة:

- تسويات الملكية:

أى معاملات الدفع على أساس أسهم والمسددة فى شكل أدوات حقوق ملكية عندما تحصل المنشأة على سلع وخدمات ويتم سداد المقابل فى صورة أدوات حقوق ملكية (يشمل ذلك الاسهم وخيارات السداد).

تعريفات:

- معاملة دفع على أساس أسهم:

تعرف بأنها معاملة تحصل فيها المنشأة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية فى المنشأة (قد تأخذ صورة أسهم أو خيارات أسهم) أو تحصل المنشأة على سلع وخدمات مقابل إلتزام أمام المورد الذى يقدم السلع أو الخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس أسعار أسهم المنشأة أو أى أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشأة.

- آداة حقوق ملكية:

أى هو عقد يثبت حصة متبقية فى أصول المنشأة بعد خصم جميع الالتزامات على المنشأة.

- معاملة دفع على أساس الاسهم يتم تسويتها بحقوق ملكية:

هى معاملة دفع على أساس أسهم تتلقى فيها المنشأة سلع أو خدمات (بما فى ذلك أسهم أو خيارات الاسهم) فى مقابل أدوات حقوق الملكية فى المنشأة.

- معاملة دفع على أساس الاسهم يتم تسويتها نقداً:

هى صفقة دفع على أساس الاسهم يتم تسويتها نقداً، حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مقابل تحمل التزام بتحويل نقدى أو أصول أخرى للمورد لهذه السلع والخدمات يتم تحديده على أساس مبالغ مستمدة من سعر أو قيمة أسهم المنشأة أو أدوات ملكية أخرى.

- القيمة العادلة:

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله تبادل اصل ما او تسوية التزام ما او آداه حقوق ملكيه ممنوحة يمكن تبادلها بين اطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

- تاريخ المنح: “Grant date”

هو التاريخ الذى تتفق فيه المنشاة مع طرف اخر (بما هى ذلك احد العاملين) على اتفاقية دفع على اساس الاسهم, وفى تاريخ المنح تتفاوض المنشاة مع طرف مقابل حول نقدية او اصول اخرى او ادوات حقوق ملكيه بالمشاة بشرط استيفاء الشروط المحدده لهذا المنح.

- فرق القيمة بالزيادة: “Intrinsic Value”

هى الفرق بين القيمه العادلة للأسهم التى يكون للطرف المقابل حق الاكتتاب فيها او يكون له الحق فى الحصول عليه و السعر الذى يكون مطلوبا من الطرف المقابل ان يدفعه مقابل هذه الاسهم.

- خيار الاكتتاب فى الاسهم: “Stock Option”

هو عقد يعطى حامله حق – دون التزام بذلك – للاكتتاب باسهم منشاة بسعر محدد او قابل للتحديد بالنسبة لفترة زمنية معينة فى المستقبل.

- فترة الاستحقاق: “Vesting Period”

هى فتره يجب خلالها استيفاء جميع شروط التحويل المحدده فى اتفاقيه الدفع على اساس السهم .

- تاريخ القياس: “Measurement Date”

التاريخ الذي يتم فيه قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة لأغراض هذا المعيار، وبالنسبة للمعاملات التي تجرى مع العاملين وغيرهم ممن يقدمون خدمات مماثلة يعتبر تاريخ القياس هو تاريخ المنح، بالنسبة للمعاملات التي تجرى مع أطراف بخلاف العاملين (وأولئك الذين يقدمون خدمات مماثلة)، يكون تاريخ القياس هو ذاته تاريخ حصول المنشأة على السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمة.

المعالجة المحاسبية:

- يمكن للمدفوعات على اساس الاسهم ان تتم من خلال:
  - تسوية نقدية.
  - تسوية ملكية.

- وينبغى على المنشأة إثبات السلع والخدمات التى تتلقاها أو تحصل عليها فى معاملة سداد على أساس الاسهم عندما تحصل على السلعة أو تتلقى الخدمة.
- يجب قياس معاملة الدفع على أساس الاسهم على أساس:
  - القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة فى حالة كان طرف ثالث من غير العاملين وإذا لم يكن ممكناً قياس القيمة العادلة لتلك السلع أو الخدمات بشكل يعتمد عليه فيتم القياس على القيمة العادلة لأدوات الملكية.

- يجب أن تكون القيمة العادلة لأدوات الملكية التى صدرت أو تصدر على أساس أسعار السوق، ويجب قياس الاسهم المقيدة فى سوق الاوراق المالية بسعر السوق.
- قياس خيارات الاسهم:
  - على أساس أسعار السوق لأى خيارات تجارية مماثلة.

أو

  - استخدام نموذج تسعير الخيار فى غياب أسعار السوق.

أو

  - فرق القيمة بالزيادة عندما لا يمكن قياسها بشكل موثوق على أساس سعر السوق أو على أساس نموذج تسعير الخيار.

- يجب قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة أو التى تصدر:

  - فى تاريخ المنح بالنسبة للمعاملات مع العاملين أو الآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة.
  - فى تاريخ تلقى المنشأة للسلع أو تقديم الطرف المقابل للخدمات فى كل الحالات الاخرى.

- قد يكون مطلوباً من المنشأة قياس أدوات حقوق الملكية بطريقة فرق القيمة بالزيادة ويعاد قياس هذه الادوات فى كل تاريخ إعداد التقارير المالية وحتى تاريخ التسوية النهائى، ويتم الاعتراف وإثبات أى تغيير فى القيمة الذاتية كربح أو خسارة.

العرض والإفصاح:

- يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمة القوائم المالية من فهم طبيعة ودرجة إتفاقات الدفع على أساس الاسهم التى وجدت خلال الفترة.

ويجب على كل منشأة أن تقدم وصفاً لما يلى:

- كل نوع من اتفاقات الدفع على أساس الاسهم الموجودة فى أى وقت خلال الفترة.
- الاحكام والشروط العامة لكل عقد، وأقصى مدة للخيارات الممنوحة وطريقة التسوية (مثلاً إذا كانت نقداً أو حقوق ملكية).

مثال: "خيار الإكتتاب فى أسهم للعاملين"

مثال (1): فى حالة توافق تاريخ المنح مع تاريخ القياس:

تم منح خيار لأحد المديرين لشراء 100 سهم (القيمة الأسمية للسهم 1 جنيه مصرى) بسعر 52 جنيه مصرى فى حين كان سعر السوق 58 جنيه مصرى، علماً بان مدة الخيار الممنوحة 5 سنوات.

الحل:

قيد اثبات الخيار بالدفاتر

(58 – 52) × 100 سهم = 600 جنيه

600	من حـ/ مصروف منح مؤجلة (حساب عكسى فى حقوق المساهمين)
600	الى حـ/ أسهم تحفيز العاملين القائمة (حقوق المساهمين)

هذا المصروف المؤجل يطرح من أسهم تحفيز العاملين القائمة ويتم إظهاره ضمن حقوق المساهمين وهو يعبر عن صافى الخدمات الممنوحة.

وطبقاً لهذا الخيار سيقوم المدير بتقديم خدمات للحصول عليها حيث سيتم عمل قيد محاسبى لتخصيص هذا المصروف على الفترات الخاصة بها (5 سنوات) ويتم عمل القيد التالى سنوياً:

120	من حـ/ مصروف المنح (600 ÷ 5 سنوات)
120	الى حـ/ مصروف منح مؤجلة

يتم عمل القيد التالى عند تاريخ ممارسة الخيار، يتم الحصول على النقدية وإصدار الاسهم بالقيد التالى:

من حـ/ النقدية	5 200	
من حـ/ أسهم تحفيز العاملين القائمة	600	
الى حـ/ الأسهم بالقيمة الاسمية (100 سهم × 1 جنيه مصرى)		100
الى حـ/ علاوة الاصدار الخاصة بالخيارات الممنوحة (مستنتج)		5 700

وفى حالة تعثر الموظف عن تنفيذ الاتفاق الملزم بينهما وذلك بترك العمل قبل 5 سنوات يتم تخفيض إجمالى مصروف المنح فى السنة التى ترك بها المدير العمل على قائمة الدخل.

مثال:

افترض أن المدير قام بترك الشركة فى السنة الثالثة أى قبل سنتين من إكمال المدة الخاصة بالخيار وهى خمس سنوات.

الحل:

يتم عمل القيد الاتى فى السنة الثالثة:

من حـ/ أسهم تحفيز العاملين القائمة "حقوق المساهمين"	600	
الى حـ/ مصروف المنح المؤجل (120 × 3 سنوات) "الحساب العكسى بحقوق المساهمين"		360
الى حـ/ مصروف المنح (120 × 2 سنة المتبقية) "قائمة الدخل"		240

مثال(2): في حالة وقوع تاريخ القياس بعد تاريخ المنح:

افترض أنه في يوم 2001/1/1 قامت الشركة بمنح خيار لشراء 100 سهم عادى بنسبة 90% من قيمتها السوقية في 31 ديسمبر 2003 علماً بأن مدة الخيار الممنوحة تبلغ 4 سنوات، يلاحظ أنه في يوم 2001/1/1 عدد الاسهم قابل للتحديد بينما سعر الخيار الممنوح غير معلوم.

المعطيـــات:

سعر السوق وسعر الخيار كما يلى:

السنة	سعر السوق للسهم	سعر الخيار
2001/12/31	10جم × 90% =	9 جنيه مصرى
2002/12/31	13جم × 90% =	11.70 جنيه مصرى
2003/12/31	15جم × 90% =	13.50 جنيه مصرى

قيود إثبات مصروف المنح:

البيان	2001	2002	2003	2004
من حـ/ مصروف المنح	*25	*40	*47.5	37.5
الى حـ/ أسهـم تحفيـز العاملين القائمة	*25	*40	*47.5	37.5

2001 = (10 جم - 9 جم) × 100 سهم × (4/1) = 25 جم (4 هى عدد السنوات المعطاة)

2002 = (13 جم - 11.7 جم) × 100 سهم × (4/2) – (25) وهو المصروف المعترف به حتى تاريخه = 40 جم

2003 = (15 جم - 13.5 جم) × 100 سهم × (4/3) – (25 + 40) وهو المصروف المعترف به حتى تاريخه = 47.5 جم

2004 = (15 جم - 13.5 جم) × 100 سهم × (4/4) – (25 + 40 + 47.5) وهو المصروف المعترف به حتى تاريخه = 37.5 جم

* ناتجة عن تطبيق التغيير فى تقديرات محاسبية "قاعدة الباقى ÷ الباقى".

معيار المحاسبة المصرى رقم (12)

IAS 20

المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

المحتويـــــات

1- نطاق المعيار
2- تعريفـــات
3- المعالجة المحاسبية
4- العرض والإفصاح

نطاق المعيار

- يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن المنح الحكومية وكذلك فى الإفصاح عن الأشكال الأخرى للمساعدات الحكومية.

المنح الحكومية: هى مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التى تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به فى فترة سابقة.

المساعدات الحكومية: هى كل إجراء حكومي يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة إلى منشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لمعايير معينة.
و لأغراض هذا المعيار لا تشمل المساعدات الحكومية المزايا التى يتم توفيرها من خلال إجراءات غير مباشرة للتأثير على الظروف التجارية العامة مثل توفير البنية الأساسية فى المناطق التى يتم تنميتها أو فرض قيود تجارية على المنافسين.

تعريفات

الحكومة: يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية و الجهات المماثلة المحلية أو الدولية.

المنح الحكومية: هى مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية, و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل، وذلك وفقاً لما يلى:

1) **المنح المرتبطة بأصول:** تشمل المنح الحكومية التى يكون شرطها الأساسى قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة.
2) **المنح المرتبطة بالدخل:** وتشمل ما تقدمه الدولة من منح خلاف المرتبطة بأصول.

المعالجة المحاسبية

- يجب عدم إثبات المنح الحكومية بما فى ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة، إلا إذا تم التأكد المناسب من الآتى:

أ - مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح.

ب - أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.

- لا تتأثر طريقة المحاسبة عن المنح الحكومية بالأسلوب الذى تحصل به المنشأة على تلك المنح، ومن ثم يتم المحاسبة عن المنحة بنفس الطريقة سواء تم استلامها نقداً أو كتخفيض لالتزام مستحق للحكومة.

هناك أسلوبان رئيسيان للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية :

- مدخل رأس المال وبموجبه تضاف قيمة المنحة مباشرة إلى حقوق المساهمين.

- مدخل الإيراد و بموجبه تعتبر المنحة إيراداً للمنشأة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر .

- يستند مدخل رأس المال إلى المبررات الآتية :
  - إن المنح الحكومية وسيلة من وسائل التمويل ، وبالتالى تعامل كذلك فى الميزانية وليس من خلال قائمة الدخل لمقابلة بنود المصروفات التى تمولها هذه المنحة ، وطالما أن هذه المنح لا ترد فيجب أن تضاف مباشرة إلى حقوق المساهمين .

  - أن المنح الحكومية لا تعتبر إيراداً تكتسبه المنشأة و بالتالى فليس من المناسب إظهارها فى قائمة الدخل حيث إنه تمثل حافزاً تقدمه الحكومة دون أن يقابلها تكلفة تتحملها المنشأة.

و يستند مدخل الإيراد إلى المبررات الآتية :

- إن المنح الحكومية ليست تمويلاً من المساهمين ، وبالتالى يجب ألا تضاف إلى حقوق الملكية ، و إنما يجب معالجتها فى قائمة الدخل فى الفترات المحاسبية المناسبة .
- من النادر أن تكون المنح الحكومية بلا مقابل و إنما تحصل عليها المنشأة نتيجة التزامها بتنفيذ إجراءات معينة تحددها الجهة التى تقدم المنحة وبالتالى يجب معالجتها فى قائمة الدخل لمقابلة النفقات التى تتعلق بتنفيذ تلك الإجراءات .
- إن ضرائب الدخل و الضرائب الأخرى تحمل على الإيرادات و بالتالى فمن المنطقى معالجة المنح الحكومية أيضاً فى قائمة الدخل حيث إنها امتدادا للسياسات المالية .

- يجب إثبات المنح الحكومية كإيراد على مدار الفترات المالية التى تتحمل بالتكاليف المتعلقة بها وذلك بطريقة منتظمة، ولا يجب إضافة المنحة مباشرة إلى حقوق الملكية وعلى ذلك يتم إثباتها كإيراد خلال الفترات المالية التى تتحمل بتكاليف تنفيذ تلك الالتزامات وعلى سبيل المثال:

- من الاعتبارات الأساسية لمدخل الإيراد أن يتم إثبات المنح الحكومية فى قائمة الدخل وفقاً لأساس منهجى منتظم خلال الفترات المالية التى يتم فيها إثبات التكاليف المتعلقة بتلك المنح ، ويرجع ذلك إلى أن إثبات المنح الحكومية كإيراد فى تاريخ استلامها لا يتفق مع مبدأ الاستحقاق (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (1) الخاص بعرض القوائم المالية) و على ذلك ، فإنه لا يجوز إثبات المنحة بهذه الطريقة إلا إذا تعذر وجود أساس لتخصيص المنحة لفترات مالية غير الفترة التى تم استلام المنحة خلالها.

- من الممكن فى معظم الحالات تحديد الفترات المالية التى يتم خلالها إثبات التكاليف أو النفقات التى ترتبط بمنحة حكومية بحيث يمكن توزيع هذه المنحة كإيراد على تلك الفترات ، و ينطبق ذلك على المنح التى تتخذ صورة أصل قابل للإهلاك حيث يمكن توزيع قيمة هذه المنح كإيراد على الفترات المالية التى تمثل العمر الإنتاجى المقدر للأصل و بنفس النسب التى يحمل بها الإهلاك على تلك الفترات.

- قد تستلزم المنح التى تتخذ صورة أصول غير قابلة للإهلاك، فمثلاً إذا كانت المنحة الحكومية التى تحصل عليها المنشأة هى قطعة أرض، وكان شرط المنحة التزام المنشأة بأن تقيم مبناً على هذه الأرض فمن المنطقى توزيع قيمة هذه المنحة على الفترات المحاسبية التى تمثل العمر الإنتاجى المقدر لذلك المبنى.

- تعتبر المنح الحكومية التى تحصل عليها المنشأة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالى لا تقابله أية نفقات فى المستقبل و بالتالى يتعين إثباتها كإيراد فى قائمة الدخل فى الفترة المالية التى يتم فيها الحصول على تلك المنح إذا كان ذلك مناسباً (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (5) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء).

- قد تتخذ المنحة الحكومية صورة أصل غير نقدى كالأراضى أو غيرها من الأصول الاقتصادية التى تستخدمها المنشأة، ومن المعتاد فى هذه الحالات تقدير القيمة العادلة لمثل هذه الأصول غير النقدية وإثبات المنحة والأصل بهذه القيمة العادلة، ويتبع أحياناً كبديل آخر إثبات قيمة المنحة والأصل بقيمة رمزية.

رد المنح الحكومية

- **يتم رد المنحة المرتبطة بالإيراد:** عن طريق أن تخصم من الرصيد الدائن للإيراد المؤجل لهذه المنحة فإذا لم يكن ذلك الرصيد كافياً أو لم يكن هناك رصيد أصلاً تعين تحميل القيمة التى يتم ردها مباشرة كمصروف.
- **وبالنسبة لرد المنح المرتبطة بالأصول:** فيتم تسجيلها بتعلية القيمة الدفترية للأصل أو تخفيض رصيد حساب الإيراد المؤجل بالقيمة واجبة الرد، مع تحميل الإيرادات مباشرة بقيمة مجمع الإهلاك الإضافى الذى كان يجب أن تتحمله المنشأة لو لم تكن قد حصلت على تلك المنحة.

العرض والإفصاح

أولاً: العرض

(1) عرض المنح المرتبطة بأصول: هناك طريقتان بديلتان مقبولتان لعرض المنح أو الجزء المرتبط منها بأصول فى القوائم المالية وذلك وفقاً لما يلى:

الطريقة الأولى تعتبر المنحة إيراداً مؤجلاً: ويتم إثباتها فى قوائم الدخل وفقاً لأساس منهجى منتظم على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

الطريقة الثانية أن تخفض قيمة الأصل بمقدار المنحة: للوصول إلى قيمة الأصل و تثبت المنحة كإيراد على مدار عمر الأصل القابل للإهلاك عن طريق تخفيض عبء الإهلاك السنوى.

مثـــال:

أستلمت إحدى الشركات منحة حكومية قدرها 400 000 جنيه مصرى لتمويل إقتناء احد الاصول الثابتة الذى تبلغ تكلفة اقتناؤه 1 000 000 جنيه مصرى ويقدر العمر الانتاجى له بخمس سنوات ويستهلك باستخدام طريقة القسط الثابت، المطلوب إجراء قيود اليومية المرتبطة بتلك العمليات.

(1) اعتبار المنحة إيراد مؤجل

من ح/ النقدية		400 000
الى ح/ الايرادات المؤجلة	400 000	

(إثبات المنحة للحصول على الأصل)

نصيب العام من المنحة = 400 000 ÷ 5 = 80 000 جنيه مصرى وفى نهاية كل عام يتم إعداد القيد التالى:-

من ح/ الايرادات المؤجلة		80 000
الى ح/ الايرادات الاخرى	80 000	

نصيب العام من الاهلاك = 1000 000 ÷ 5 = 200 000

من ح/ مصروف الاهلاك		200 000
الى ح/ مجمع الاهلاك	200 000	

(2) زيادة قيمة الاصل بمقدار المنحة

من ح/ الاصول الثابتة		600 000
الى ح/ النقدية	600 000	

قيمة الاهلاك السنوى = 600 000 ÷ 5 = 120 000 جنيه مصرى، وفى نهاية كل عام يتم إعداد القيد التالى:-

من ح/ مصروف الاهلاك		120 000
الى ح/ مجمع الاهلاك	120 000	

عرض رد المنح المرتبطة بأصول:

في حالة اثبات المنحة ايراد مؤجل او اثبات المنحة كتخفيض لقيمة الاصل.

مثـال:

بفرض انه فى المثال السابق وبعد مرور سنتين من حصول المنشأة على المنحة لم تلتزم المنشاة بشروط المنحة وتم ردها للدولة، المطلوب إجراء قيود اليومية المرتبطة بتلك العمليات.

(1) اعتبار المنحة إيراد مؤجل

من مذكورين		
ح/ الايرادات المؤجلة (3×80 000)		240 000
ح/ المصروفات الاخرى (2×80 000)		160 000
الى ح/ الدائنون	400 000	

(2) تخفيض قيمة الاصل بمقدار المنحة

من ح/ الاصول الثابتة	400 000	
الى ح/ الدائنون		400 000
من ح/ الاهلاك	160 000	
الى ح/ مجمع الاهلاك (2×80 000)		160 000

ملاحظـــة هامة:

قد تحصل المنشأة على منحة حكومية اجمالية يخصص جزء منها لإنشاء أصل ثابت والجزء الأخر مرتبط بالدخل، فى هذه الحالة يجب الاعتراف بالجزء الأول كإيراد مؤجل يستخدم على مدار العمر الإنتاجى للأصل والاعتراف بالجزء الثانى كإيراد مؤجل يستخدم على مدار عمر المنحة (المصروفات).

مثـــال:

استلمت منشأه منحة إجمالية قدرها 60 000 000 جنيه حيث يتم استخدام 75% من المنحة فى بناء مصنع فى منطقة نائية، ويستخدم الرصيد المتبقى 25% فى سداد أجور العاملين بالمصنع للثلاثة سنوات الأولى، فى هذه الحالة يتم تقسيم المنحة إلى جزئين وذلك كما يلى:

المنحة 60 مليون جنيه مصرى تقسم كما يلى:-

75%	45 مليون جنيه	منحة مرتبطة بإنشاء المصنع يتم إثباتها كإيراد مؤجل يستخدم على مدار عمر المصنع او أصل ثابت ويهلك على مدار عمر المصنع.	**25%**	15 مليون جنيه	منحة مرتبطة بالدخل يتم إثباتها كإيراد مؤجل يستخدم على ثلاثة سنوات (بفرض تساوى الأجور فى كل سنة)

(2) **عرض المنح المرتبطة بالإيراد:** تعرض فى قائمة الدخل وفقاً لما يلى:

- فى الجانب الدائن من قائمة الدخل إما فى بند مستقل أو تحت عنوان رئيسى مثل "إيرادات أخرى".
- وكبديل لذلك يمكن أن تظهر المنح مخصوماً منها المصروفات المرتبطة بها.

ثانياً: الإفصاح

يجب الإفصاح عن الأمور التالية:

1- السياسة المحاسبية: التى تتبعها المنشأة فى شأن المنح الحكومية بما فى ذلك طرق عرض هذه المنح فى القوائم المالية.

2- طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التى تم إثباتها بالقوائم المالية مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية تكون المنشأة قد استفادت منها بطريق مباشر.

3- الشروط أو الالتزامات التى لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التى تم إثباتها محاسبياً.

معيار المحاسبة المصرى رقم (19)
الإفصاح بالقوائم المالية
للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة

نطاق المعيار

نطاق المعيار

1- يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (ويشار إليها فيما بعد بالبنوك).

2- لأغراض هذا المعيار فإن مصطلح "بنك" يتضمن كافة المؤسسات المالية التى يكون أحد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع و الاقتراض من الغير بهدف الإقراض و الاستثمار.

ويسرى هذا المعيار على مثل هذه المنشآت سواء كانت كلمة "بنك" موجودة فى اسمها أم لا .

3- تختلف العمليات التى تزاولها البنوك عن تلك التى تزاولها المنشآت الأخرى، بالتالى تختلف المتطلبات المحاسبية و متطلبات إعداد التقارير عن تلك المتطلبات الخاصة بالمنشآت الأخرى ، لذا فإن هذا المعيار يحدد المتطلبات الخاصة للبنوك.

4- يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة لكل بنك وكذا على القوائم المالية المجمعة للبنك.

خلفية عن المعيـــار

- يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكى تساعدهم فى تقييم أداء البنك ومركزه المالى ، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التى يزاولها البنك بصورة أفضل .

- ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك لمثل هذه المعلومات حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة دائماً للجمهور ، وبناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمى القوائم المالية .

السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية

تستخدم البنوك أساليب مختلفة لإثبات وقياس البنود المختلفة بالقوائم المالية، ومن أجل تمكين مستخدمى القوائم المالية للبنك من تفهم الأسس التى أعدت بموجبها القوائم المالية للبنك، يحتاج الأمر إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية التى تتناول البنود التالية :

(أ) كيفية تحقق الأنواع الرئيسية من الإيرادات.
(ب) تقييم الاستثمارات والأوراق المالية المتداولة.
(ج) التمييز بين المعاملات و الأحداث الأخرى التى تؤدى إلى الاعتراف بالأصول والالتزامات بالميزانية والمعاملات و الأحداث الأخرى والتى ينشأ عنها وجود ارتباطات والتزامات محتملة فقط.
(د) أسس تحديد خسائر القروض و السلفيات ، وكذا أسس إعدام القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل.
(هـ) أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

قائمة الدخل

قائمة الدخل

- يجب على البنك أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبوبة حسب طبيعتها و الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لهما .
- بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى، يجب أن يشمل الإفصاح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كحد أدنى عن بنود الإيرادات و المصروفات التالية:

- ***عائد القروض و أذون الخزانة و الأرصدة لدى البنوك.***
- ***تكلفة الودائع و الاقتراض.***
- ***توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.***
- ***إيرادات الرسوم و العمولات.***
- ***مصاريف الرسوم والعمولات.***
- ***الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.***
- ***الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.***
- ***الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى العملات الأجنبية .***
- ***خسائر إضمحلال فى القروض والسلفيات.***
- ***المصروفات الإدارية والعمومية.***

يجب أن لا يتم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات، فإن إجراء تلك المقاصة لا يساعد على تقييم أداء أنشطة البنك كل على حدة، إستثناء من ذلك تظهر الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود التالية بالصافى:

1- عمليات النقد الأجنبى.
2- بيع إستثمارات مالية.
3- فروق تقييم إستثمارات مالية بغرض المتاجرة.
4- فروق تقييم إستمارات مالية أخرى.

يجب أن يتم الإفصاح عن متوسط معدلات سعر العائد سواء على الأصول أوالإلتزامات خلال الفترة.

الميزانيـــة

الميزانيـــة

1. يجب على البنك أن يعرض الميزانية على أســاس تجميع بنود الأصول والالتزامات مبوبة حسب طبيعتها ومرتبة حسب درجة سيولتها النسبية فيما بينها .
2. بالإضافة إلى المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى ، يجب أن تفصح الميزانية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن بنود الأصول والالتزامات التالية على الأقل :

الأصول

- النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى.
- الأرصدة لدى البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع .
- أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى التى يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزى .
- الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الأخرى المحتفظ بها بغرض التداول .
- قروض وسلفيات للعملاء والبنوك .
- الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

الإلتزامات

- الأرصدة المستحقة للبنوك " حسابات جارية وودائع و قروض قصيرة الأجل".
- المبالغ المستحقة للمودعين.
- شهادات الإيداع.
- السندات.
- القروض طويلة الأجل.
- أرصدة أخرى مستحقة .
- المخصصات غير المتعلقة بأصول معينة .

- لا يتم التفرقة بين البنود المتداولة وغير المتداولة بسبب أن معظم أصول وإلتزامات البنك يمكن تحقيقها أو سدادها فى المستقبل القريب.

- يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول المالية والإلتزامات المالية وذلك طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (25) الخاص بالأدوات المالية – الإفصاح والعرض.

الظروف المحتملة والارتباطات بما فى ذلك البنود غير المدرجة بالميزانية

يجب على البنوك الافصاح عن الظروف المحتملة والارتباطات الخاصة بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة كما يلى:-

أ - طبيعة وقيمة الارتباط.
ب - طبيعة وقيمة الظروف المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية.

يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى التعرف على الإلتزامات المحتملة، وذلك للحكم على درجة السيولة التى يتمتع بها البنك وقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته.

تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات

تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات

يجب على البنك الافصاح عن تحليل الأصول والالتزامات طبقاً لتواريخ استحقاقاتها مبوبة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية و حتى تاريخ استحقاقها.

ولغرض تقديم معلومات مناسبة لتقييم درجة السيولة، يقوم البنك بالإفصاح كحد أدنى عن تحليل الأصول والإلتزامات وفقا لتواريخ الإستحقاق، فعلى سبيل المثال فى حالة القروض والسلفيات فإنه يتم تجميعها على أساس ما يستحق خلال سنة وتلك التى تستحق بعد أكثر من سنة.

من الضرورى أن تكون فترات الإستحقاق التى يطبقها البنك متماثلة بالنسبة لكل من الأصول والإلتزامات، وهذا يوضح درجة مقابلة تواريخ الإستحقاق ومن ثم حاجة البنك للاعتماد على مصادر أخرى لتوفير السيولة.

تركز الأصول والالتزامات
والبنود غير المدرجة بالميزانية

تركز الأصول والالتزامات والبنود غير المدرجة بالميزانية

يجب على البنوك الإفصاح عن أى تركز لأصولها و التزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغى أن يتم هذا الإفصاح على أساس مناطق جغرافية أو على أساس العملاء أو مجموعة من الصناعات أو أى تركز آخر للمخاطر.

خسائر القروض والسلفيات

خسائر القروض والسلفيات

يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح عن الموضوعات التالية :

أ - السياسة المحاسبية التى توضح أسس تحميل القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل كمصروف و بالتالى إعدامها.

ب - بيان عن حركة مخصص القروض و السلفيات خلال الفترة ويجب الإفصاح عن المبلغ المحمل كمصروف خلال الفترة التى تحققت فيها خسائر القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك المبلغ المحمل خلال الفترة عن القروض والسلفيات المعدومة، وكذلك القروض والسلفيات التى تم إعدامها سابقاً ثم استردت.

ج - إجمالى رصيد مخصص القروض والسلفيات فى تاريخ الميزانية.

المخاطر المصرفية العامة

المخاطر المصرفية العامة

- يجب الإفصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة بما فيها الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أوالظروف المحتملة، بالإضافة إلى تلك المخاطر التى يجب إثبات استحقاقها طبقا لما ورد بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة.

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- عندما يكون للبنك معاملات مع أطراف ذوى علاقة، فمن المناسب الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة ونوع المعاملات وعناصرها الضرورية وذلك من أجل تفهم القوائم المالية للبنك.

معيار المحاسبة المصرى رقم (15)

الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

والمقابل للمعيار الدولى

IAS # 24 - Related Party *Disclosures*

معيار المحاسبة المصرى رقم (15)
الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

- هدف المعيار
- نطاق المعيار
- الغرض من الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة
- تعريفات
- الإفصاح

- Scope
- Definitions
- Disclosures

الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

هو إفصاح عن طبيعة معاملات مع أطراف يجب أن تتم بنفس الأسس مع الغير

الهدف هو الإفصاح وعلى ذلك ليس للمعيار معالجة محاسبية

هل للمعيار معالجة محاسبيه

إذا نتج عن الإفصاح وجود معاملات تعتبر خروج عن المعيار قد ينتج عن ذلك تسويات محاسبية على القوائم المالية

هدف ونطاق المعيار

هو التحقق من أن القوائم المالية للمنشآت تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالى والأرباح والخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة.

الغرض من الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة

- تعتبر العلاقات بين الأطراف ذوى العلاقة شكلاً مألوفاً فى نشاط الأعمال. **فعلى سبيل المثال** عادة ما تقوم المنشآت بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو مشروعات مشتركة أو الشركات الشقيقة ، وفى هذه الحالة فإن قابلية المنشأة للتأثير على القرارات المالية والتنفيذية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام.

- قد تتأثر نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة بالعلاقة مع الأطراف ذوى العلاقة حتى ولو لم تحدث معاملات مع تلك الأطراف، فمجرد وجود العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على معاملات المنشأة التى تعد القوائم المالية مع الأطراف الأخرى
- حيث قد يمنع طرف من القيام بعمل معين بسبب وجود تأثير هام عليه لطرف أخر، فعلى سبيل المثال قد تعطى الشركة القابضة تعليمات إلى الشركة التابعة بعدم القيام بأنشطة البحوث والتطوير.
- أو قد تنهى الشركة التابعة علاقاتها مع منشأة أخرى عند اقتناء الشركة القابضة لشركة تابعة أو شقيقة تعمل فى نفس نشاط هذه المنشأة.

من هم الاطراف ذوى العلاقة ؟

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

أ -كان الطرف بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر:

1- يسيطر، أو تحت سيطرة، أو تحت سيطرة مشتركة للمنشأة ويتضمن هذا الشركة القابضة، الشركات التابعة، الشركات الشقيقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

ب - كان شركة شقيقة للمنشأة كما تم تعريفه فى معيار المحاسبة المصرى رقم (18) " الاستثمارات فى الشركات الشقيقة".

ج - كان مشروعاً مشتركاً والمنشأة شريك فى هذا المشروع (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (27) الخاص بحصص الملكية فى المشروعات المشتركة).

د - كان عضواً أساسياً فى الإدارة العليا سواء للمنشأة أو شركتها القابضة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

هـ - كان نظاماً مستقلاً عن المنشأة لمزايا ومعاشات التقاعد لصالح العاملين فى المنشآت أو أى منشأة لها علاقة بالمنشأة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمنشأة إذا:

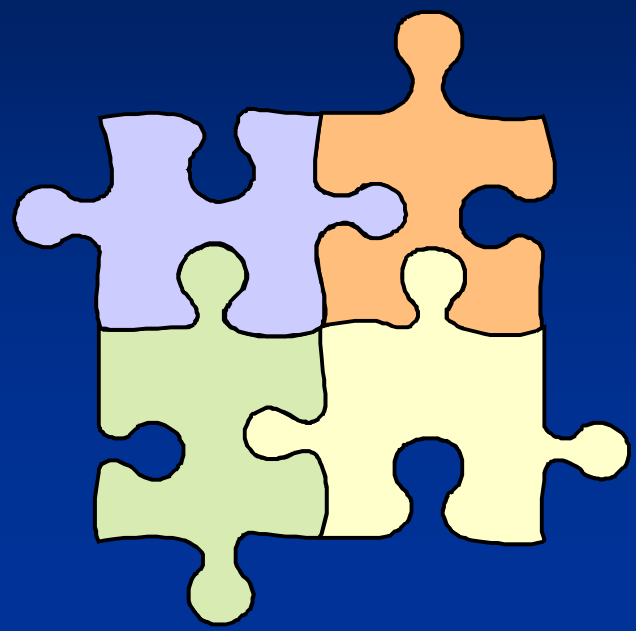

و- كان أحد الأطراف المتوقع لهم التأثير أو التأثر بواسطة شخص تم ذكره فى الفقرة (أ ، د) وذلك عند تعاملهم مع المنشأة، *وقد يتضمن هذا :*

1. *الزوجة والأطفال*
2. *أطفال الزوجة*
3. *من فى كفالة الشخص أو كفالة الزوجة*

ز – كان منشأة تحت السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام لاشخاص من الفقرة (و)،(د) .

تعريفات معاملات الأطراف ذوى العلاقة؟

- هى تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين الأطراف بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل.

السيطـرة:-

هى قوة التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة للحصول على منافع من أنشطتها.

السيطـرة المشتركة:-

هى الاتفاق التعاقدى للمشاركة فى السيطرة على وحدة اقتصادية .

أفراد الادارة العليا:-

هم الاشخاص الذين يملكون السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المنشأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شاملاً ذلك أى مدير (سواء كان تنفيذياً أو لا) للمنشأة.

النفوذ المؤثر:-

هو قوة المشاركة فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة دون القدرة على فرض هذه السياسات وقد يكتسب النفوذ المؤثر عن طريق ملكية الاسهم أو بالقانون أو بالاتفاق.

لا يعتبر من الأطراف ذوى العلاقة لأغراض هذا المعيار ما يلى:

(أ) شركتين لمجرد أن لديهما مديراً مشتركاً أو أحد أفراد الإدارة العليا.

(ب) أثنين مساهمين فى مشروع مشترك بمجرد مشاركتهما السيطرة على المشروع المشترك.

(ج) (1) الممولين.

(2) النقابات والاتحادت العمالية.

(3) المرافق العامة.

(4) المصالح والهيئات الحكومية.

(5) العميل أو المورد أو مانح الامتياز أو الموزع أو الوكيل العام الذى تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال ضخم بمجرد الاعتماد عليه إقتصادياً.

الإفصاح

- يجب الإفصاح عن العلاقة ما بين الشركة القابضة والشركات التابعة بغض النظر عن حدوث تعاملات بينهم من عدمه . كما يجب أن تفصح المنشأة عن اسم الشركة القابضة أو الطرف المسيطر – إذا لم يكن هو الشركة القابضة – وفى حالة وجود قوائم مالية منشورة للشركة القابضة أو الطرف المسيطر فإنه يتم الإفصاح عن الشركة القابضة التالية فى الأهمية والتى لها قوائم مالية منشورة.

- **يجب الإفصاح بشكل منفصل لكل طرف من الاطراف ذوى العلاقة وكحد أدنى يجب الافصاح عما يلى:-**

أ - حجم المعاملات .

ب - الارصدة القائمة.

1- شروط السداد ، الضمانات ، كيفية السداد.

2- تفاصيل الضمانات المقدمة أو التى تم الحصول عليها.

ج - المخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك فيها للأرصدة القائمة للإطراف ذوى العلاقة .

د - ما تم تحميله على قائمة الدخل خلال الفترة لمواجهة الديون المشكوك فيها للإطراف ذوى العلاقة.

- يجب أن يتم الافصاح عن تعويضات المديرين الرئيسيين / الادارة العليا كمبالغ إجمالية .
- الافصاح بأن المعاملات بين الاطراف ذوى العلاقة قد تمت بشروط معادلة لتلك السائدة فى المعاملات الحرة ويتم ذلك فقط إذا أمكن إثبات ذلك.

شركة أ ب ج – ش.م.م

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى 2006/12/31

(15) المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

الشركة تابعة لشركة س ص ع والتى تمتلك نسبة 70% من اسهم رأس مال الشركة وقد تمت خلال العام المعاملات المالية التالية مع الشركة القابضة تمثلت فيما يلى:

مبيعات بمبلغ 30 مليون جنية تمثل نسبة 40% من إجمالى المبيعات عن العام والبالغة 75 مليون جنية وبنفس أسس التعامل مع الغير ، ويظهر الرصيد المدين القائم للشركة القابضة بملغ 10 مليون جنية ضمن أرصدة التعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بالأصول المتداولة بالميزانية

خلاف ذلك إفصاح بتقرير
مراقب الحسابات - تحفظ

تعاملت الشركة مع شركة س ص ع والتى يمتلك السيد/ ... المساهم ورئيس مجلس الإدارة نسبة 30% من اسهم رأس مال وقد تمت خلال العام المعاملات المالية التالية مع الشركة القابضة تمثلت فيما يلى:

مشتريات بمبلغ 10 مليون جنية تمثل نسبة 20% من إجمالى المشتريات عن العام والبالغة 50 مليون جنية وبنفس أسس التعامل مع الغير ، ويظهر الرصيد الدائن القائم للشركة القابضة بملغ 3 مليون جنية ضمن أرصدة التعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بالالتزامات المتداولة بالميزانية.

معيار المحاسبة المصرى رقم (20)

القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى والمقابل للمعيار الدولى

IAS 17 – Leases

معيار المحاسبة المصرى رقم (20)
القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى

تأجير
تمويلى

المعيار المصرى

ينظمه قانون محلى
قانون رقم 95 لسنة 1995

تأجير
تمويلى

المعيار الدولى

تأجير
تشغيلى

معيار دولى لا ينظمه قوانين محلية

المال المؤجر
الأصول

المعيار الدولى

المعيار المصرى

- أصول ثابتة بدفاتر المؤجر
- مصروف إيجار تمويلى بدفاتر المستأجر
- قسط الإهلاك بدفاتر المؤجر

- أصول ثابتة بدفاتر المستأجر
- عملاء بدفاتر المؤجر
- قسط الإهلاك بدفاتر المستأجر

نطاق المعيار

للتفرقة عن عقود البيع بالتقسيط

قانونى

يطبق المعيار على العقود التى تبرم وفقاً لاحكام قانون التأجير التمويلى رقم 95 لسنة 1995 ولائحته التنفيذية

تعاقدى

يلتزم بما ورد فى هذا المعيار كل من كان طرفاً فى عقد التأجير التمويلى.

وبشرط أن مدة العقد تمثل 75% على الاقل من العمر الإنتاجى الاصلى للمال المؤجر.

او

القيمة الاجمالية لاجمالى القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل 90% على الاقل من قيمة المال المؤجر

التغطية

لا يغطى هذا المعيار:-

أ – عقود تأجير سيارات الركوب

ب– إتفاقيات التأجير الخاصة باستخدام الموارد الطبيعية.

جـ– الاتفاقيات التى يلتزم فيها المستأجر بشراء المال المؤجر فى نهاية مدة التأجير(والذى يعتبر مبدأ مؤجلاً بالتقسيط).

د – عقود التأجير التى لا تتعلق بمال لازم لمباشرة نشاط إنتاجى خدمى أو سلعى للمستأجر.

اختيار

تعريفـــــات

القيمة الإيجاريه : القيمة المتفق عليها فى العقد.

ثمن الشـــــراء : الثمن المحدد فى العقد لانتقال ملكية الاصل الى المستأجر فى نهاية مدة التأجير.

إجمالى القيمة التعاقدية : هو إجمالى القيمة الايجاريه مضافاً إليها ثمن الشراء.

معدل العائد الناتج من العقد الايجارى : هو معدل الفائدة الذى يستخدمه المؤجر لحساب القيمة الايجاريه وثمن الشراء وهو الذى يجعل القيمة الحالية لاجمالى القيمة التعاقدية تساوى قيمة المال المؤجر عند بدء سريان العقد.

المعالجة المحاسبية

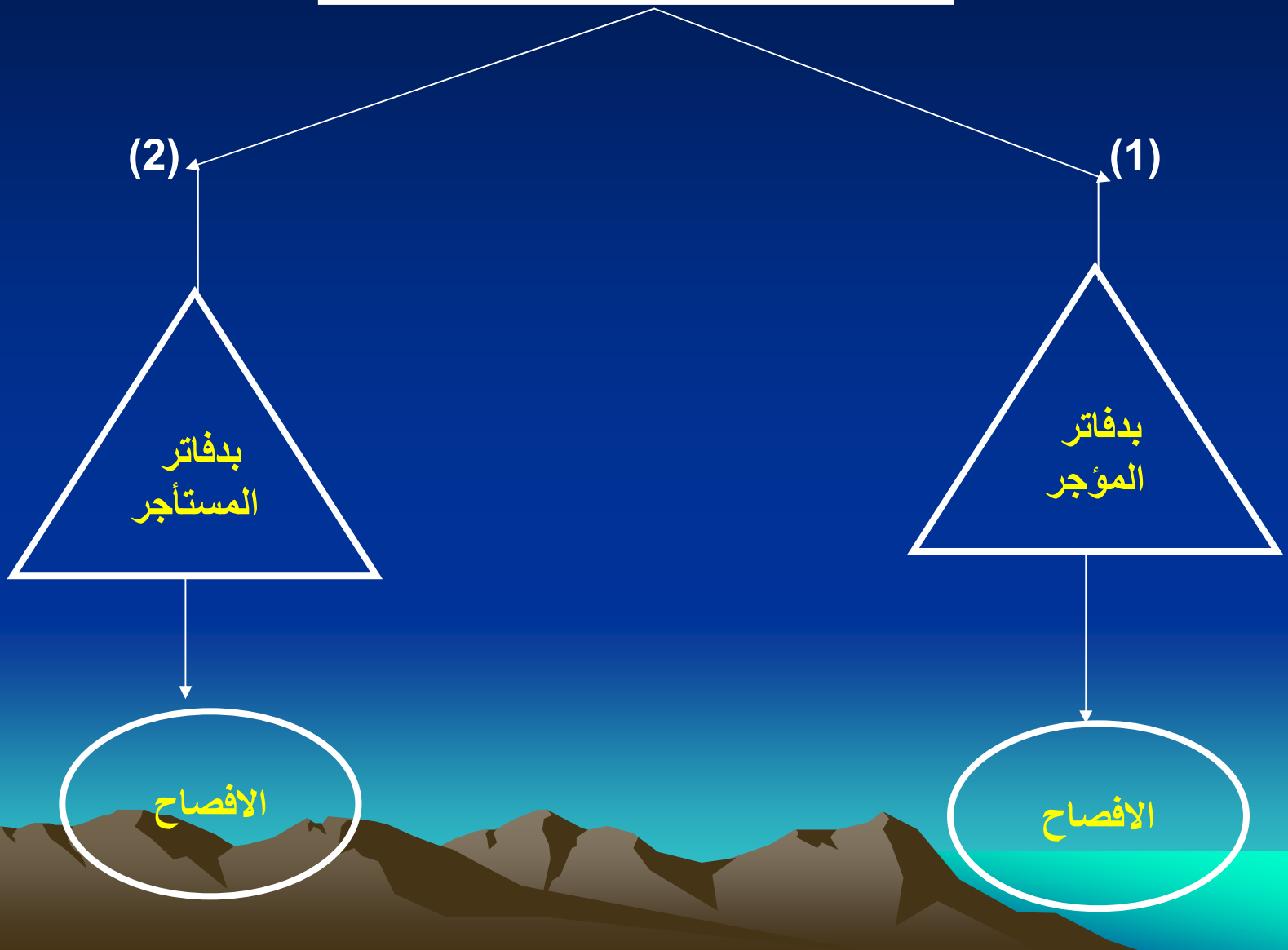

أولاً : دفاتر المؤجر

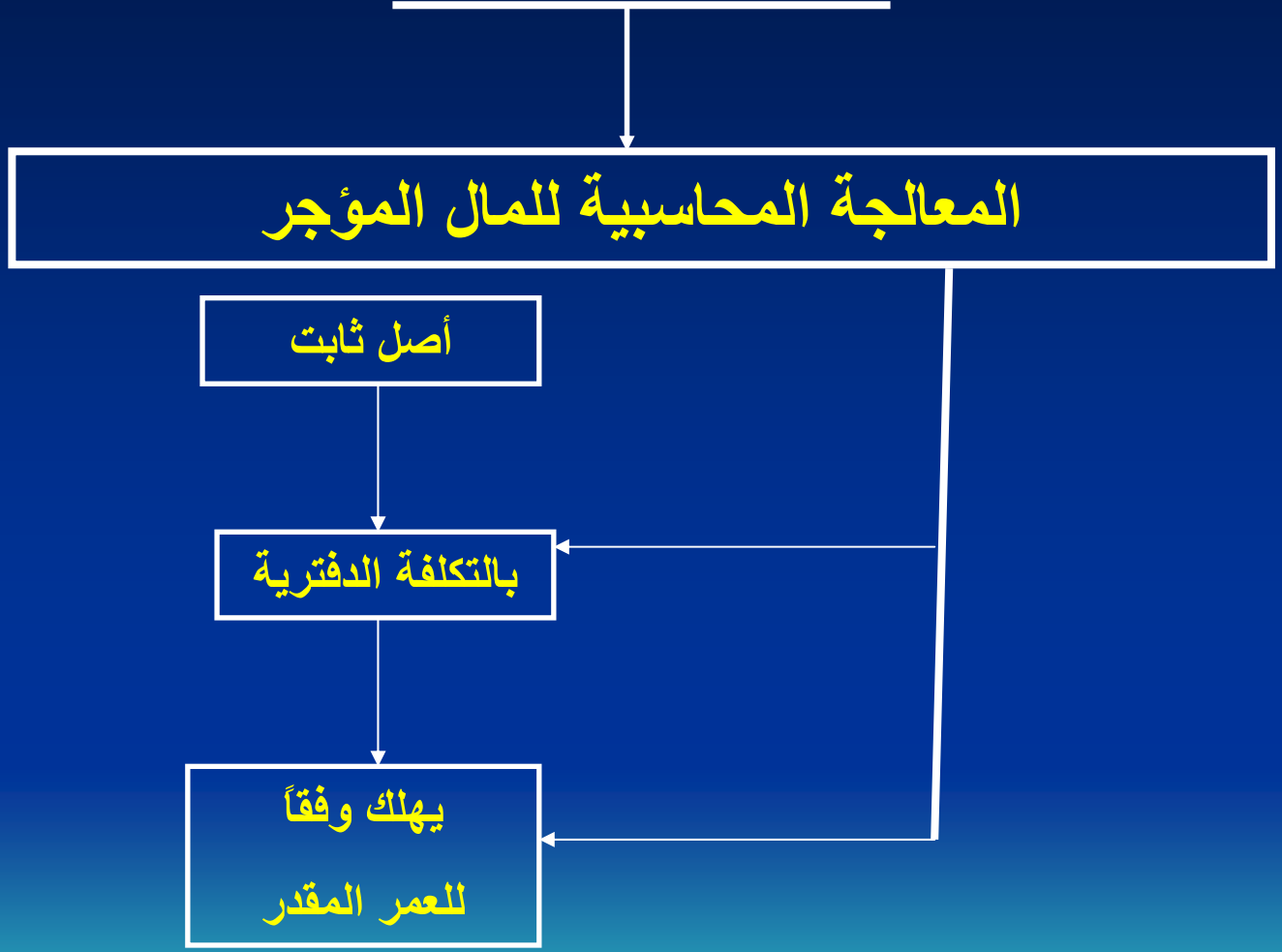

المعالجة المحاسبية لايرادات التأجير التمويلى

تسجل على أساس معدل العائد الناتج من
عقد الايجار

+

مبلغاً يعادل قسط الاهلاك الدورى

=

إيراد التأجير التمويلى لفترة معينة

(-)

القيمة الايجارية المستحقة عن نفس الفترة

=

حساب مجنب

مدين ← ويتم تسوية رصيده مع صافى القيمة الدفترية للمال المؤجر عند إنتهاء العقد → دائن

إعتبارات هامة:-

1- يتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة والتأمين وكافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم التعاقد على أن يتحملها المستأجر.

2- إذا شك المؤجر فى تحصيل دفعات الايجار ينبغى تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها.

3- إذا كان المؤجر هو المصنع أو الموزع للمال المؤجر : تدرج أرباح أو خسائر البيع فى حساب النتيجة عن الفترة للمصنعين أو الموزعين وفقاً للسياسة المتبعة عادة فى البيع للغير.

الافصاح فى القوائم المالية للمؤجر

فى نهاية كل فترة مالية يجب الافصاح عن:-

1- السياسات المحاسبية للتعرف على إيرادات التأجير

2- سياسات الاهلاك المتبعة الخاصة بالاصول المؤجرة ونسبة الاهلاك المطبقة

3- بيان تكلفة الاصول المؤجرة والحركة عليها ومجمع إهلاكها ورصيدها فى نهاية الفترة

4- الارباح والخسائر الناتجة عن إنتقال الاصول المؤجرة من المؤجر الى المستأجر خلال الفترة

5- أية مبالغ مدينة أو دائنة تنتج عن الفرق بين إعداد التأجير والقيمة الايجارية المستحقة

ثانياً : دفاتر المستأجر

المعالجة المحاسبية للمال المستأجر

تدرج القيمة الايجارية

كمصروف
بقائمة الدخل

تدرج كل مصاريف الصيانة والاصلاح للاموال المؤجرة وفقاً للعقد

كمصروف
بقائمة الدخل

إذا تم الشراء في نهاية العقد

كأصل ثابت
بالقيمة المدفوعة

ويتم إهلاكه وفقاً لمعدلاته

الافصاح بالقوائم المالية للمستأجر

-1 بيان بالاصول المستأجرة وضمان القيمة التعاقدية، العمر الانتاجى، القيمة الايجارية

-2 تفاصيل مصاريف الصيانة والاصلاح للاموال المؤجرة

-3 تحليل التزامات الاستئجار التمويلى حسب تواريخ استحقاقها، ويتم ايضاح ما يستحق سداده الخمس سنوات المالية التالية كلاً على حدة وإجمالى ما يستحق سداده خلال السنوات بعد السنة الخامسة.

-4 الافصاح عن أى شروط مالية هامة تستلزمها عقود الاستئجار مثل الالتزامات المحتملة عن تحديد العقود واستخدام حق إختيار شراء الاصل ودفعات الاستئجار الاحتمالية

إعتبارات هامة [البيع مع إعادة الاستئجار]

* قد يقوم المؤجر بتأجير مال الى مستأجر ويكون هذا المال قد آلت ملكيته الى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد تأجير تمويلى.

وفى هذه الحالة يجب أن يقوم المستأجر كبائع بتأجيل أية أرباح أو خسائر تنتج عن الفرق بين ثمن البيع وصافى القيمة الدفترية للاصل فى دفاتره ويتم استهلاك هذا الفرق على مدار مدة عقد التأجير.

* تم بعد عملية البيع وبدء سريان التأجير المويلى يطبق المؤجر والمستأجر المعالجات السابقة.

مثال توضيحى

فى أول يناير 2000 قام مؤجر بتأجير أصل قيمته 1 000 000 جنيه مصرى بعقد تأجير تمويلى لمدة ستة سنوات مقابل قيمة إيجاريه قدرها 219 838 جنيه مصرى سنوياً تدفع فو أول كل سنة ويحق للمستأجر فى نهاية مدة العقد شراء الاصل بمبلغ 100 000 جنيه مصرى.

وكان العمر الانتاجى المقدر للأصل عشرة سنوات وكان معدل الفائدة التى يرغب المؤجر فى إستخدامه فى هذا التعاقد يبلغ 15% سنوياً والذى بتطبيقه ينتج عنه عائد سنوى خلال فترة العقد كالأتى:-

السنوات	جنيه مصرى
2000	117 025
2001	101 603
2002	83 867
2003	63 472
2004	40 017
2005	13 044

فى تطبيق الفقرة (6) من المعيار يكون الايراد الذى يجب أن يثبته المؤجر سنوياً باستخدام المعدل المذكور عاليه كالآتى:-

الايراد المكتسب	قسط الاهلاك	مبلغ الفائدة	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
217 025	100 000	117 025	2000
201 603	100 000	101 603	2001
183 867	100 000	83 867	2002
163 472	100 000	63 472	2003
140 017	100 000	40 017	2004
113 044	100 000	13 044	2005

ويكون حساب تحت التسوية هو الفرق بين الايراد المكتسب والقيمة الايجارية ويظهر كالأتى:-

سنوات العقد	القيمة الايجارية	الايراد المكتسب	الفرق (حساب تحت التسوية)	الرصيد فى نهاية المدة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
2000	219 838	217 025	2813	2813
2001	219 838	201 603	18 235	21048
2002	219 838	183 867	35 970	57018
2003	219 838	163 472	56 366	113384
2004	219 838	140 017	79 821	193205
2005	219 838	113 044	106 794	300000

وحيث أن قيمة الاصل الدفترية فى نهاية مدة العقد ستصبح 400 000 جنيه مصرى وبفرض اختيار المستأجر شراء الأصل فإنه سيقوم بسداد مبلغ 100 000 جنيه مصرى ثمناً لهذا الاصل ويتم استخدام مبلغ 300 000 جنيه مصرى رصيد حساب تحت التسوية فى قفل حساب الأصل لدى المؤجر.

وإذا استعرضنا قيود اليومية اللازمة لتطبيق هذا تكون كالآتى:-

سنة 2000

من الاصول الثابتة المؤجرة	1 000 000	
الى المورد		1 000 000
من البنك	219 838	
الى مذكورين		
الايــرادات		217 025
تسوية عقود تأجير		2 813
من أ.خ إهلاك	100 000	
الى حـ/ مجمع الاهلاك		100 000

سنة 2001

من البنك		219 838
الى مذكورين		
الايـرادات	201 603	
تسوية عقود تأجير	18 235	

من أ.خ إهلاك		100 000
الى حـ/ مجمع الاهلاك	100 000	

وهكذا حتى عام 2005

من البنك		219 838
الى مذكورين		
الايـرادات	113 044	
تسوية عقود تأجير	106 794	

من أ.خ إهلاك		100 000
الى حـ/ مجمع الاهلاك	100 000	

من مذكورين

البنك		100 000
مجمع الاهلاك		600 000
تسوية عقود التأجير		300 000
الى الأصول الثابتة المؤجرة	1 000 000	

وبفرض عدم اختيار المستأجر شراء الأصل فى تاريخ نهاية عقد التأجير يقوم المؤجر بدراسة مدى إمكانية الاستفادة من هذا الأصل وإذا تبين أنه لن يمكن الاستفادة منه وأن قيمته التخريدية تبلغ 40 000 جنيه مصرى يجرى القيد التالى:-

من مذكورين		
مجمع الاهلاك		600 000
تسوية عقود تأجير		300 000
خسائر أصول ثابتة مؤجرة		60 000
أصول ثابتة مخردة		40 000
الى الأصول الثابتة المؤجرة	1 000 000	